

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس النواب

المدة النيابية 2011-2016 - السنة التشريعية الرابعة : دورة أبريل 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس النواب برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست
21	دورة أبريل 2015
2	محضر الجلسة الخامسة والثلاثين بعد المائتين ليوم الجمعة 20 جمادى الثانية 1436 هـ (10 أبريل 2015م).....
5	جدول الأعمال: جلسة عمومية تخصص لافتتاح دورة أبريل 2015 من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة. محضر الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائتين ليوم الجمعة 20 جمادى الثانية 1436 هـ (10 أبريل 2015م).....
	جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة:
	• المشروع الأول: الصيغة الجديدة لأحكام المادة 6 والفقرة الأخيرة من المادة 52 وملاءمة المواد 21، 27، 69 و70 من مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وترتيب الآثار القانونية بناء على قرار المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 تحت رقم 950.14؛
	• مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛
	• مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 2.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 شعبان 1433 (17 يوليو 2012).
	محضر الجلسة السابعة والثلاثين بعد المائتين ليوم الثلاثاء 24 جمادى الثانية 1436 (14 أبريل 2015).....
	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية: 27 سؤالا.
	التجهيز والنقل؛
	المكلف بالنقل؛
	الشؤون العامة؛
	المكلفة بالبيئة؛
	المكلف بالمقاولات؛
	العلاقات مع البرلمان؛

بالشفاء العاجل « إنا لله وإنا إليه راجعون».

أدعوكم لقراءة الفاتحة ترحماً على أرواح الشهداء.

بسم الله الرحمن الرحيم

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ
وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ آمِينَ.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله
رب العالمين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

طبقاً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور نفتح بعون الله وتوفيق
منه الدورة الثانية من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية
الحالية.

ولا شك أن هذه اللحظة الدستورية الهامة التي نعيشها اليوم
لها دلالة خاصة، إذ أن الولاية التشريعية الحالية لم تعد تفصلنا
على انتهائنا زمنياً إلا أقل من سنة ونصف، وهو ما يدعونا إلى التعبئة
المتواصلة والتجند الدائم، بغية استثمار الفترة الزمنية المتبقية في كسب
الرهانات التي تنتظرنا في هذه المرحلة الدقيقة من حياتنا البرلمانية،
والتطلع إلى ترسيخ مكانة مؤسستنا النيابية في المشهد السياسي
الوطني، وتكريس عمقها الديمقراطي، وجعلها مؤسسة منخرطة بشكل
قوي في تفعيل الأوراش الهيكلية الكبرى، والمساهمة في إنجاح مختلف
الاستحقاقات الوطنية المقبلة، فضلاً عن جعل المؤسسة البرلمانية أداة
طليلية للدفاع عن القضايا الوطنية الاستراتيجية ومصالحها العليا،
وذلك في انسجام تام مع المشاريع الإصلاحية التي يقودها ويرعاها جلالة
الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

حضرات السيدات والسادة،

لقد واصلت مؤسستنا النيابية خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين
أنشطتها البرلمانية. فعلى المستوى التشريعي، قامت بعض اللجان
النيابية الدائمة بدراسة عدد من مشاريع القوانين منها مجموعة من
مشاريع القوانين التنظيمية المهمة.

وفي هذا الإطار، تم الانتهاء من دراسة مشروع قانون تنظيميين
الأول يغير ويتمم مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب
العليا تطبيقاً لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، والثاني يتعلق
بمشروع القانون التنظيمي لقانون المالية وذلك ترتيباً لأثار المجلس
الدستوري.

وفي نفس السياق، وبالنظر إلى الأهمية التي يحظى بها مشروع

محضر الجلسة الخامسة والثلاثين بعد المائتين

التاريخ: الجمعة 20 جمادى الثانية 1436 هـ (10 أبريل 2015م).

الرئاسة: السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب.

التوقيت: عشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة زوالاً
والدقيقة الثامنة.

جدول الأعمال: جلسة عمومية تخصص لافتتاح دورة أبريل 2015
من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة.

السيد راشد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب رئيس
الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف
المرسلين.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقاً لمقتضيات الفصل 65 من الدستور ومقتضيات النظام
الداخلي لمجلس النواب، نفتح بعون الله وتوفيق منه، أعمال الدورة
الثانية من السنة التشريعية الرابعة، وخير ما نبدأ به أعمالنا آيات
بينات من الذكر الحكيم، على بركة الله.

السيد المقرئ:

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم.

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا
الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ
وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَأَ قُلُوبَ آبَائِكُمْ إِِبْرَاهِيمَ هُوَ سَمَّاكُمُ
الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا
شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَانصَبُوا بِاللَّهِ هُوَ
مَوْلَاكُمْ فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ » صدق الله مولانا العظيم.

السيد الرئيس:

صدق الله العظيم.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرف إقليم طانطان صبيحة هذا اليوم حدثاً مأساوياً، على
إثر حادثة سير وقعت على مستوى جماعة الشبيكة، ذهب ضحيتها 31
شخصاً، مخلفة بذلك العديد من الجرحى الذي يوجد البعض منهم في
حالة خطيرة.

وإننا أمام هذا المصاب الجلل، ندعو الله عزوجل أن يتغمد المتوفين
بواسع رحمته ويلهم عائلاتهم الصبر والسلوان ويمن على المرضى

رؤية المملكة المغربية، ومواقفها الثابتة إزاء عدد من الملفات والقضايا المطروحة على مختلف الأصعدة الإقليمية والجهوية والدولية ولاسيما المتصلة بالجانب السياسي والأمني، والاقتصادي والتنمية البشرية والبيئة وغيرها من القضايا المصيرية.

وإلى جانب هذا، شهدت كذلك هذه الفترة الفاصلة بين الدورتين دينامية مهمة على مستوى العلاقات الثنائية، حيث سجلنا حضور عدد من الشخصيات البرلمانية الوزنة ومجموعة من الوفود البرلمانية التي تنتمي إلى مختلف القارات. كما قام أعضاء عن مجلس النواب بزيارات إلى عدد من برلمانات الدول الصديقة والشقيقة.

وقد عملنا على استثمار هذه اللقاءات البرلمانية لتجديد علاقاتنا الثنائية المبنية على الثقة والتعاون والاحترام المتبادل، وكذلك لتعزيز التشاور السياسي، وتنسيق المواقف، وتعميق الحوار بشأن عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك.

وارتباطا بجانب تنمية قدرات المؤسسة البرلمانية وتقويتها، والرفع من أدائها ونجاعتها وفعاليتها، قام المجلس بشراكة مع عدد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ولاسيما البنك الدولي ومؤسسة «ويستمنستر للديمقراطية» بتنظيم عدد من الأوراش والأيام الدراسية لفائدة السيدات والسادة النواب وموظفات موظفي المجلس.

حضرات السيدات والسادة،

لقد شكل انفتاح المجلس على محيطه الخارجي أحد اولوياتنا الأساسية. وذلك اقتناعا منا أن البرلمان هو مرآة المجتمع، وفضاء يعكس هواجس المواطنين والمواطنات، ويترجم حاجياتهم وتطلعاتهم وانشغالهم المتواصلة.

وتجسيدا لهذه القناعة الراسخة، فقد اتخذ المجلس العديد من الخطوات الهادفة إلى تحديث البرلمان، والرفع من قدراته المؤسساتية، وترسيخ تواصله مع المواطنين والمواطنات، وإرساء الشروط الموضوعية لتحقيق مشروع البرلمان الإلكتروني.

لاشك، أن إطلاق البوابة الإلكترونية الموحدة للبرلمان في حلتها الجديدة، بتنسيق وتعاون مع مجلس المستشارين، قد شكل ورشا واعدة لتحسين انفتاح البرلمان على التكنولوجيات الحديثة للإعلام والتواصل، وآلية لتعزيز التواصل الإيجابي مع المحيط الخارجي، وتقريب البرلمان من المواطنين والمواطنات، وضمان التفاعل معهم، وترسيخ حق الولوج إلى المعلومة البرلمانية وتكريس شفافيتها، فضلا عن دورها كأداة لتنمين العمل البرلماني في مختلف المجالات التشريعية والرقابية والدبلوماسية.

حضرات السيدات والسادة،

من المؤكد أن العمل البرلماني هو سيرورة دائمة ومتواصلة من الحضور والعطاء والإبداع وتحصين المكتسبات وإثراء التراكمات المحققة في جميع المجالات المرتبطة بمهام واختصاصات البرلمان

القانون التنظيمي المحدث للمجلس الأعلى للسلطة القضائية باعتباره دعامة أساسية لإصلاح المنظومة القضائية، عرفت هذه الفترة الانتهاء من المناقشة التفصيلية لمواد مشروع هذا القانون التنظيمي.

وقد كانت لحظة مناقشة مشروع القانون التنظيمي للجهات لحظة قوية في المسار التاريخي لمؤسستنا البرلمانية، وذلك لما يكتسبه من أهمية بالغة في استكمال الورش الدستوري، وباعتباره رافعة أساسية للحكومة الترابية، واستكمال البناء المؤسسي، وتوسيع المشاركة السياسية، وإعداد النخب القادرة على تدبير الشأن العام، فضلا عن كونه إطارا مهما تراهن عليه بلادنا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتقوية التماسك الاجتماعي، واستيعاب التنوع الثقافي واللغوي الغني ببلادنا.

وإلى جانب هذا، شهدت هذه الفترة أيضا دراسة عدد من مشاريع القوانين ذات الطبيعة القانونية والاقتصادية.

وبالموازاة مع النشاط التشريعي، عرفت هذه الفترة الفاصلة بين الدورات أيضا عدد من المبادرات الرقابية.

وفي هذا الإطار، وفي نطاق تتبع السيدات والسادة النواب لتدبير الشأن العام، وتقييم الأنشطة الحكومية، والتفاعل مع المستجدات الوطنية والدولية، توصل المجلس بـ 397 سؤالاً شفوياً، و 540 سؤالاً كتابياً، في حين تمت الإجابة على 1324 سؤالاً كتابياً.

كما تميزت هذه الفترة بقيام بعض اللجان بعدد من المهام الاستطلاعية المؤقتة، ودراسة العديد من المواضيع والقضايا ذات الصدارة على المستوى الوطني همت بعض المؤسسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية.

وبالموازاة مع العمل التشريعي والرقابي، شهدت هذه الفترة الفاصلة من عمر هذه السنة التشريعية دينامية مهمة على المستوى الدبلوماسي، سواء على المستوى المتعدد الأطراف أو الثنائي.

وفي هذا الصدد، وعلى صعيد العلاقات المتعددة الأطراف، تميزت هذه الفترة بمواصلة المجلس لعمله الدبلوماسي الجاد، من خلال المشاركة في عدد من المؤتمرات والملتقيات الدولية، وفي طليعتها المشاركة في أشغال الدورة 132 للاتحاد البرلماني الدولي، وكذا المؤتمر البرلماني الإفريقي المنظم من قبل المنظمة العالمية للتجارة، والمنتدى الاجتماعي العالمي، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية للفرنكفونية وغيرها، الأمر الذي مكن من تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع شركائنا وأصدقائنا، وتعزيز مكانة المغرب داخل المحافل العالمية، والدفاع عن مصالحه الحيوية، وقضاياها الاستراتيجية وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، وإبراز المجهودات التي يبذلها المغرب في إطار منظمة الأمم المتحدة من أجل الطي النهائي لهذا الملف الذي عمر طويلاً.

كما سمحت لنا هذه الفضاءات البرلمانية الدولية من التعبير عن

التشريعية والرقابية والدبلوماسية.

ونحن نفتتح هذه الدورة، يحدونا طموح كبير لاستثمار الزمن البرلماني المتبقى من عمر هذه الولاية في إغناء المنجز البرلماني، وبناء أفق جديد قادر على ترسيخ الإصلاحات البنوية، وكسب التحديات المطروحة علينا، مستحضرين في ذلك خصوصية هذه الولاية التشريعية الحالية باعتبارها ولاية مؤسسة ورائدة.

لذلك، علينا حضرات السيدات والسادة، الانكباب بكل مسؤولية وروح وطنية عالية على تطوير عملنا البرلماني، من خلال تسريع أداء مؤسستنا التشريعية في المصادقة على القوانين المعروضة على المجلس وضمها القوانين التنظيمية باعتبارها سنداً حقيقياً لاستكمال الورش الدستوري، وتكريس النموذج التنموي المغربي وتوجهاته الإصلاحية.

كما يتعين الاهتمام بمقترحات القوانين وإعطاءها المكانة التي تستحقها باعتبارها أحد الروافد الأساسية للتشريع، وإحدى الآليات المهمة التي يمارس من خلالها السيدات والسادة النواب وظيفتهم التشريعية ومسؤولياتهم السياسية.

وفي هذا السياق، أود التأكيد على حرصنا الكبير على التوفيق بين معادلة مضاعفة الإنتاج القانوني لمؤسستنا النيابية من جهة، والتركيز على جودة المنتج التشريعي والرفع من قيمته النوعية، وذلك تجاوبا مع الخطاب الملكي السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في افتتاح دورة أكتوبر لسنة 2013 حيث أكد جلالته أن «ما همنا، ليس فقط عدد القوانين، التي تتم المصادقة عليها، بل الأهم من ذلك هو الجودة التشريعية لهذه القوانين».

وبالموازاة مع ذلك، واستنادا لروح الدستور، وأحكامه السامية وخصوصا ما يتعلق بالتوازن بين السلط، وكذا ربط المسؤولية بالمحاسبة، فإننا نتطلع بثبات وعزيمة إلى مواصلة المجلس لدوره الرقابي، من خلال استثمار مختلف الآليات الدستورية، في إضفاء رقابة حقيقية على تدبير الشأن العام، ورعاية مصالح المواطنين والمواطنات.

وترجمة مختلف الانشغالات الوطنية والمجتمعية.

وضمن هذا الأفق، سنتطلع إلى مواصلة التعاون والتنسيق والتشاور مع مختلف المؤسسات الدستورية والوطنية وفقا لمقتضيات الدستور ونظامنا الداخلي.

أما في المجال الدبلوماسي، واستحضارا للتحويلات العالمية المتسارعة والعميقة على مختلف المستويات، وكذلك الاضطرابات الخطيرة التي يعرفها محيطنا الجهوي والإقليمي، فإننا حريصون على إضفاء مزيد من الحركة والدينامية على دبلوماسيتنا البرلمانية، واليقظة الدائمة، والفعل الاستباقي، والانخراط الكلي في الدفاع عن المصالح العليا للوطن وقضاياها العادلة وفي مقدمتها قضية الوحدة الترابية، وكافة القضايا المشروعة لأمتنا العربية والإسلامية ولاسيما الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما نتطلع خلال هذه الدورة كذلك إلى مواصلة تطوير آليات المجلس، والرفع من قدراته ووسائل عمله المادية والبشرية، وخصوصا مواصلة إنجاز الورش الكبير للبرلمان الإلكتروني، واتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الداعمة، خاصة على مستوى تعزيز أمن المنظومة المعلوماتية، وتحديث الشبكة المعلوماتية، والتدبير الإلكتروني للأرشيف.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أننا أدركنا أن مهامنا جسيمة ومسؤوليات كبرى تنتظرنا خلال هذه الدورة، لذلك أهيب بجميع السيدات والسادة النواب المحترمين، إلى التعبئة من أجل إعطاء العمل البرلماني مفهوما يتماشى مع خصوصية المرحلة وفيها بمتطلباتها، ويكرس النموذج الديمقراطي والتنموي الرائد الذي يقوده بكل حكمة وتبصرو بعد نظر جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير لوطننا وأمتنا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيدة حميلة المصلي أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.

توصل مكتب مجلس النواب بالنصوص التشريعية الآتية وتتعلق

ب:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 112.14 يتعلق بالعمالات والأقاليم؛

- مشروع قانون تنظيمي 111.14 يتعلق بالجهات؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 113.14 يتعلق بالجماعات؛

- مشروع قانون رقم 93.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بنيويورك في 25 سبتمبر 2013 بين المملكة المغربية وجمهورية إستونيا لتجنب الأزواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل؛

- مشروع قانون رقم 60.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، المعتمد من قبل مؤتمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة خلال دورته السادسة والثلاثين المنعقدة بروما من 18 إلى 23 نونبر 2009؛

- مشروع قانون رقم 76.14 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المادة المدنية والتجارية الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية واليوسنة والهرسك؛

- مشروع قانون رقم 66.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإضافي لاتفاقية التعاون القضائي المتبادل وتنفيذ الأحكام القضائية وتسليم المجرمين الموقعة بروما في 12 فبراير 1971 بين المملكة المغربية والجمهورية الإيطالية الموقعة بالرباط في فاتح أبريل 2014؛

- مشروع قانون رقم 22.14 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الوظيفة العمومية، الخدمة المدنية وتحديث الإدارة الموقعة بالرباط في فاتح صفر 1435 (5 ديسمبر 2013) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة مملكة البحرين؛

- مشروع قانون رقم 94.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 21 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية بلجيكا فيدرالية والوني بروكسيل حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني بروكسيل بالمغرب؛

- مشروع قانون رقم 107.14 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الاعتراف المتبادل برخص القيادة، السوق المغربية والسعودية

محضر الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائتين**التاريخ:** الجمعة 20 جمادى الثانية 1436 هـ (10 أبريل 2015 م).**الرئاسة:** السيد راشد الطالب العلي رئيس مجلس النواب.**التوقيت:** عشرون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة زوالا والدقيقة الثامنة.**جدول الأعمال:** الدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة:

- المشروع الأول: الصيغة الجديدة لأحكام المادة 6 والفقرة الأخيرة من المادة 52 وملاءمة المواد 21، 27، 69 و70 من مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وترتيب الآثار القانونية بناء على قرار المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 تحت رقم 950.14

- مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 2.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

السيد راشد الطالب العلي، رئيس مجلس النواب:

إذا سمحتم، أتلو عليكم جدول أعمال مشاريع القوانين التي سنقوم بالمصادقة عليها:

- المشروع الأول: الصيغة الجديدة لأحكام المادة 6 والفقرة الأخيرة من المادة 52 وملاءمة المواد 21، 27، 69 و70 من مشروع قانون تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وترتيب الآثار القانونية بناء على قرار المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 تحت رقم 950.14

- مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب؛

- وأخيرا مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 2.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 شعبان 1433 (17 يوليو 2012).

أطلب من السيدة أمينة المجلس تلاوة المراسلات الواردة على الرئاسة، فلتفضل مشكورة.

- قرار المجلس الدستوري رقم 953/15 يقضي بأن مقترح القانون الرامي إلى إحداث نظام أساسي خاص بهيئة الدكاترة الموظفين بالإدارات العمومية، والجماعات الترابية والمؤسسات العامة لا يندرج في مجال القانون؛

- قرار المجلس الدستوري رقم 956/15 الذي صرح المجلس بموجبه بشغور المقعد الذي كان يشغله النائب السابق المرحوم موحى بوركالن، المنتخب عن الدائرة الانتخابية المحلية بتغير، مع دعوة المرشح الذي يرد اسمه مباشرة في لائحة الترشيح المعنية بعد آخر منتخب في اللائحة لشغل المقعد الشاغر، شكر السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الأمينة،

بالمناسبة أود أن أتقدم بالتحية إلى وفد موريتاني يزور مجلس النواب، سيدي محمد ولد محم الأمين العام لحزب الاتحاد من أجل الجمهورية، علي محمد سالم نائب برلماني عضو المكتب السياسي للحزب، وحسن يوسف رئيس ديوان السيد الأمين العام، مرحبا بكم.

شكرا، على بركة الله، ننطلق في أشغال الجلسة التشريعية.. الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير، شكون؟.. هاذ الشي اللي عطاوني.

السيد محمد مبديع الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يطيب لي أن أعرض على أنظاركم مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتنظيم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور، بعد أن صادقت عليه بالإجماع لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلسكم الموقر في اجتماعها ليوم 24 مارس 2015.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كما تعلمون فإن منظومة التعيين في المناصب العليا التي أرسى دعائمها دستور المملكة، ووضعت لبناتها بموجب أحكام القانون التنظيمي رقم 02.12 تعد نموذجا متقدما للحكامة الجيدة، لكونه آلية من آلياتها وأداة من أدوات تنظيم ممارستها من قبل مختلف الفاعلين، فالمناصب العليا بالإدارات والمؤسسات والمقاولات العمومية تعتبر مدخلا رئيسيا لدعم جهود هذه الأخيرة الرامية إلى تكريس مبادئ وقواعد الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة والفعالية في

الموقع بمراكش في 11 من جمادى الأولى 1435 الموافق 13 مارس 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية؛

- مشروع قانون رقم 53.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقعة بالرباط في فاتح أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الإيطالية؛

- مشروع مرسوم بقانون رقم 2.15.260 بتغيير وتنظيم القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات؛

- مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛

- مشروع قانون رقم 80.14 يتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

- مقترح قانون تنظيمي بتعديل المادة 26 من الظهير الشريف الصادر في 24 من ذي القعدة 1432 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية، تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- مقترح قانون إطار حول تدبير المكاسب الرقمية للدولة، تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاشتراكي؛

- مقترح قانون يقضي بتنظيم القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية الصادر بتنفيذه ظهير الشريف رقم 1.022.39 المؤرخ ب 25 رجب 1423 تقدم به السيدات والسادة النواب من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛

- مقترح قانون يقضي بتنظيم الظهير الشريف رقم 1.58.008 الصادر في 4 شعبان 1377 الموافق 24 فبراير 1958 بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، تقدم به عن فرق المعارضة السيدات والسادة النواب: نور الدين مضيان وعبد القادر الكيحل عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ميلودة حازب ومحمد الحجوجي عن فريق الأصالة والمعاصرة، إدريس لشكر ومحمد عامر عن الفريق الاشتراكي، الشاوي بلعسال وفوزية البيض عن الفريق الدستوري؛

- مقترح قانون يقضي بتعديل الظهير الشريف رقم 1.58.250 بسن قانون الجنسية المغربي كما تم تعديله بالقانون رقم 58.11 المتعلق بمحكمة النقض، والقانون رقم 62.06 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.07.80 بتاريخ 3، 4 ربيع الأول 1428، الموافق 28 مارس 2007، تقدمت به نائبات ونواب فرق المعارضة؛

- مقترح قانون يقضي بتغيير وتنظيم القانون رقم 96.24 المتعلق بالبريد والمواصلات كما تم تغييره وتنظيمه، تقدمت به نائبات ونواب فرق المعارضة.

ومن المجلس الدستوري توصل المجلس ب:

هذا وقد تم إدراج بعض المؤسسات الأخرى التي تم إحداثها بموجب قوانين صدرت بعض صدور القانون التنظيمي رقم 02.12 المشار إليه أعلاه ضمن لائحة المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة، وهي:

- المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية، المحدث بموجب القانون رقم 58.12 القاضي بإحداث المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.67 بتاريخ 4 ربيع الأول 1434 (16 يناير 2013):

- مؤسسات الأعمال الإجتماعية لفائدة موظفي وزارة الإقتصاد والمالية، المحدث بموجب القانون رقم 82.12 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الإجتماعية لفائدة موظفي وزارة الإقتصاد والمالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.07 المؤرخ في 20 ربيع الآخر 1435 (20 فبراير 2014):

- الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، التي أحدثت بالقانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.130 بتاريخ 3 شوال 1435 (31 يوليوز 2014):

- مؤسسة النهوض بالأعمال الإجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري (قطاع الفلاحة)، التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 60.12 القاضي بإحداث وتنظيم مؤسسة النهوض بالأعمال الإجتماعية لفائدة العاملين بوزارة الفلاحة والصيد البحري (قطاع الفلاحة) الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.128 بتاريخ 21 ربيع الأول 1436 (13 يناير 2015):

- الوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية التي تم إحداثها بموجب القانون رقم 111.12 يتعلق بالوكالة الوطنية للنباتات الطبية والعطرية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.04 بتاريخ 29 من ربيع الآخر 1436 (19 فبراير 2015):

كما ستدرج في نفس اللائحة مناصب المسؤولين عن بعض المؤسسات والهيئات التي أحدثت قبل صدور القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر، والذي تبين أنه لم تدرج فيه عند صدوره، وهي:

- المعهد الوطني للبحث الزراعي، الذي أحدث بموجب القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.81.2004 بتاريخ 3 جمادى الآخرة 1401 (8 أبريل 1981):

- المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، المحدث بموجب القانون رقم 48.95 القاضي بإحداث المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.96.98 بتاريخ 12 من ربيع الأول 1417 (29 يوليو 1996):

التدبير العمومي.

حضرات السيدات والسادة،

يتوخى مشروع القانون التنظيمي المعروض على أنظاركم تحيين لوائح المؤسسات والمقاولات العمومية والمناصب العليا المحددة في الملحقين 1 و2 من القانون التنظيمي رقم 02.12 السالف الذكر، من خلال إدراج بعض المؤسسات العمومية وأشخاص القانون العام والهيئات في هذين الملحقين، ويتعلق الأمر ب 16 مؤسسة ومقولة عمومية، ومنصبا ساميا على الشكل التالي:

- 4 مؤسسات عمومية استراتيجية؛

- 10 مؤسسات عمومية يتم التداول في شأنها في مجلس الحكومة؛

- منصبتين اثنتين من المناصب العليا بالإدارات العمومية.

وهكذا فقد تم إدراج 3 من هذه المؤسسات العمومية، وأشخاص القانون العام، والهيئات في لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية، استنادا إلى مجموعة من الاعتبارات تتجلى أساسا في الطبيعة الاستراتيجية لأنشطتها، والأدوار المحورية التي تضطلع بها في ميدان التحكيم والمراقبة والتقنين، وهي:

أولا: الهيئة المغربية لسوق الرساميل التي حلت محل مجلس القيم المنقولة بموجب القانون رقم 43.12 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.13.21 بتاريخ فاتح جمادى الأولى 1434 (13 مارس 2013):

ثانيا: هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، المحدث بموجب القانون رقم 64.12 القاضي بإحداث هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 بتاريخ 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014):

ثالثا: الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، المحدث بموجب القانون رقم 142.12 المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي وإحداث الوكالة المغربية للأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي، الصادر لتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.149 بتاريخ 25 شوال 1435 (22 أغسطس 2014).

كما تم إدراج حسب أحكام مشروع هذا القانون التنظيمي ضمن لائحة المؤسسات العمومية الاستراتيجية، مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأعمال للتربية والتكوين المدرجة حاليا ضمن لائحة المناصب العليا التي يتم التداول بشأنها في مجلس الحكومة، ولا تخفى عليكم أهمية وحجم هذه المؤسسة والخدمات التي تقدمها لفائدة نساء ورجال التعليم الذين يشكلون نصف موظفي إدارات الدولة عبر توفير ما يلزمهم من خدمات اجتماعية.

يسعدني أن أتقدم مجددا أمام مجلسكم الموقر لأعرض على أنظاركم مشروع القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية على ضوء قرار المجلس الدستوري الصادر بخصوص هذا القانون التنظيمي بتاريخ 23 ديسمبر 2014.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة أحالت هذا المشروع من جديد على مجلسكم الموقر في إطار المسطرة المعمول بها في هذا المجال من أجل ترتيب الآثار القانونية على قرار المجلس الدستوري السالف الذكر، وذلك بعد أن استنفذ هذا المشروع مسطرته العادية بعرضه على كل من المجلس الحكومي والمجلس الوزاري على التوالي بتاريخ 25 و29 يناير 2015 والمصادقة من طرفهما على الصيغة الجديدة للمشروع التي تأخذ بعين الاعتبار ما صرح به المجلس الدستوري الذي أقر بأن هذا القانون في مجمله مطابق للدستور باستثناء ثلاث ملاحظات أساسية:

الملاحظة الأولى: تأتي في إطار دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ويجب التذكير في هذا الصدد على أن الحكومة كانت ترغب في أن يتم تفعيل مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية ابتداء من فاتح يناير 2015 حيث تم إيداع مشروع هذا القانون بمجلس النواب بتاريخ 7 فبراير 2014 غير أنه استحال تحقيق هذه الرغبة نظرا لكون مشروع قانون المالية لسنة 2015 الذي تم إعداده على أساس القانون التنظيمي الجاري به العمل تم إيداعه بمجلس النواب بتاريخ 20 أكتوبر 2014 أي قبل التصويت النهائي على مشروع القانون التنظيمي موضوع هذا القانون؛

الملاحظة الثانية: تتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة 6 التي تنص على أنه لا يمكن تعديل المقتضيات الضريبية والجمركية إلا بموجب قانون المالية، حيث اعتبر المجلس الدستوري هاذ الفقرة غير مطابقة للدستور لكون حصر إمكانية تعديل المقتضيات الضريبية والجمركية في قانون المالية من شأنه تقييد كل من صلاحيات البرلمان والحكومة في مجال التشريع؛

الملاحظة الثالثة: تتعلق بالفقرة الأخيرة من المادة 52 الذي تنص على أنه إذا وقع رفض مشروع من قبل مجلس المستشارين تحيل الحكومة على مجلس النواب المشروع الذي صادق عليه في القراءة الأولى مدخلة عليه التعديلات التي قدمتها الحكومة والتي قبلتها بمجلس المستشارين، واعتبر المجلس الدستوري أيضا مضمون هذه الفقرة من شأنه الإخلال بإحدى القواعد الدستورية المنصوص عليها في الفصل 84 من الدستور، والذي يوضح بأن التداول بين مجلسي البرلمان يتم على أساس النص الذي صوت عليه المجلس الأخير في الصيغة التي أحيل عليها بها عليه.

وذلك، وبناء على ما سبق وعملا بأحكام الفصل 134 من الدستور الذي ينص على أن قرارات المحكمة الدستورية لا تقبل أي طريق من طرق الطعن وتلزم كل السلطات العامة، فإن الحكومة أخذت بهذه

- المعهد العالي للقضاء، الذي تم إحداثه بموجب القانون رقم 09.01 المتعلق بالمعهد العالي للقضاء الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.240 بتاريخ 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)؛

- المعهد المغربي للتقييس، المحدث بموجب القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.15 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010).

وفضلا عما سبق فقد تم تصحيح تسمية مؤسسة مكتب معارض الدار البيضاء بالتسمية الصحيحة الواردة في الظهير الشريف رقم 1.76.535 بتاريخ 5 من شوال 1337 (19 شتنبر 1977) المحدث لهذه المؤسسة، وهي مكتب الأسواق والمعارض بالدار البيضاء.

وأخيرا تم إدراج مناصبي رئيس المجلس العام للتجهيز والنقل، والمفتشين الجهويين للتعمير والهندسة المعمارية وإعداد التراب الوطني ضمن لائحة المناصب العليا التي يتداول في شأنها مجلس الحكومة المنصوص عليه في البند «ج» من الملحق رقم 2 من القانون التنظيمي المذكور، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

تم توزيع التقرير؟ وزع التقرير، نمر إلى عملية التصويت.

أعرض المادة الفريدة والمكونة لمشروع القانون برمته للتصويت: المهم تجاوزا اليوم لأنه عندي بزاف توصلت بزاف، الأخوات والإخوان نساوا البطائق تجاوزا اليوم ما غاديش، نستمروا.

أعرض المادة الفريدة والمكونة لمشروع القانون برمته للتصويت: إجماع.

صادق مجلس النواب على مشروع قانون تنظيمي رقم 12.14 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 شعبان 1433، 17 يوليو 2012.

شكرا السيد الوزير على المساهمة ديالكم. نمر إلى مشروع القانون الثاني التنظيمي وهو ترتيب الآثار للمجلس الدستوري على القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، الكلمة للسيد الوزير لتقديم الصيغة الجديدة لأحكام هذه المواد.

السيد محمد يوسف وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

المعارضون: 79؛
 الممتنعون: لا أحد.
 أعرض المادة 69 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
 الموافقون: 130؛
 المعارضون: 79؛
 الممتنعون: لا أحد.
 أعرض المادة 70 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
 الموافقون: 130؛
 المعارضون: 79؛
 الممتنعون: لا أحد.
 أعرض مشروع القانون التنظيمي برمته للتصويت: نفس
 التصويت؟
 الموافقون: 130؛
 المعارضون: 79؛
 الممتنعون: لا أحد.
 صادق مجلس النواب على الصيغة الجديدة لأحكام المادة 6 والفقرة
 الأخيرة من المادة 52 وملاءمة المواد 21، 27، 69 و70 من مشروع قانون
 تنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية وترتيب الآثار القانونية بناء على قرار
 المجلس الدستوري الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2014 تحت رقم 14.950.
 مشروع القانون التالي وهو مشروع القانون رقم 77.14 يقضي
 بتغيير وتتميم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي
 للمغرب، الكلمة للسيد الوزير لتقديم مشروع القانون.
السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير
الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:
 بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد
 وعلى آله وصحبه أجمعين.
 السيد الرئيس المحترم،
 السيدات والسادة النواب المحترمون،
 اسمحوا لي في البداية أن أشيد بالنقاش البناء الذي عرفته
 مقتضيات مشروع القانون رقم 77.14 القاضي بتغيير وتتميم القانون
 رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب من طرف لجنة
 المالية والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر، والذي مكن من إغناء
 وتحسين بعض مقتضيات هذا المشروع بعد تدارس مقترحات التعديل
 التي قدمت من طرف أعضاء اللجنة المحترمة.

الملاحظات من أجل ترتيب الآثار القانونية على قرار المجلس الدستوري
 الصادر في شأنه القانون التنظيمي 130.13 وذلك ب:
 أولاً: حذف الفقرة الأخيرة من المادة 6 من القانون التنظيمي
 السالف الذكر؛
 ثانياً: إعادة صياغة الفقرة الأخيرة من المادة 52 من القانون التنظيمي
 السالف الذكر، كما يلي القانون أو النص الجديد يقول: «إذا وقع رفض
 المشروع من قبل مجلس المستشارين يحال إلى مجلس النواب في إطار
 القراءة الثانية الصيغة التي صوت عليها مجلس المستشارين بالرفض
 للبت فيها»؛
 ثالثاً: تثبيت التعديل المدخل على المواد 21 و27 و69 و70 من
 القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية المتعلق بتغيير الجدولة
 الزمنية لدخول مقتضيات هذا القانون حيز التنفيذ.
 تلکم هي المستجدات التي جاءت بها الصيغة الجديدة لمشروع
 القانون التنظيمي 130.13 لقانون المالية المنظور على أنظار مجلسكم
 الموقر، للبت فيها من أجل ترتيب الآثار القانونية على قرار المجلس
 الدستوري، شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكراً السيد الوزير، وزرع التقرير السي عبد العزيز، السيد النائب
 وزرع التقرير، نمر إلى عملية التصويت.
 أعرض المادة 6 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
 الموافقون: إجماع؟ ولا كاين السي عبودي إجماع لا؟ إذن:
 الموافقون: 130؛
 المعارضون: 79؛
 الممتنعون: لا أحد.
 أعرض المادة 21 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
 الموافقون: 130؛
 المعارضون: 79؛
 الممتنعون: لا أحد.
 أعرض المادة 27 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
 الموافقون: 130؛
 المعارضون: 79؛
 الممتنعون: لا أحد.
 أعرض المادة 52 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
 الموافقون: 130؛

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد تم بناء النموذج التنظيمي والتجاري لمجموعة البنك الشعبي على أساس تعاوني بموجب ظهير 25 ماي 1926 والذي تمت مراجعته سنة 1961 وتم بعد ذلك إصدار القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب بتاريخ 17 أكتوبر 2000 وذلك بهدف ترسيخ النموذج التنظيمي للمجموعة بإحداث هيئة مركزية ممثلة في البنك المركزي الشعبي والبنوك الشعبية الجهوية تحت وصاية لجنة مديرة.

ووعيا من السلطات العمومية بالنضج المهني للمجموعة شرع منذ سنة 2002 بمجموعة من العمليات تفضي بالانسحاب التدريجي للدولة من رأسمال البنك المركزي الشعبي لصالح البنوك الجهوية الشعبية، وفي هذا الإطار تم تحقيق العمليات التالية:

- تفويت نسبة 21 % من الحصة التي تمتلكها الدولة في رأسمال البنك المركزي لفائدة البنوك الشعبية الجهوية وذلك سنة 2002؛

- إجراء عملية عرض عمومي للبيع في بورصة القيم خصت 20 % من رأسمال البنك الشعبي المركزي المملوك من طرف الدولة في يونيو 2004؛

- تفويت 20 % من رأسمال البنك المركزي الشعبي من طرف الدولة للبنوك الشعبية الجهوية في 23 مايو 2011، تلتها عملية مماثلة في 21 شتنبر 2012 همت حصة 10 % من رأسمال البنك المركزي الشعبي؛

- وأخيرا تم في 17 أبريل 2014 تفويت ما تبقى من حصة الدولة في رأسمال البنك المركزي الشعبي لفائدة البنوك الشعبية الجهوية.

وفي هذا الإطار، يندرج مشروع القانون من أجل تكريس هذا التطور على مستوى رأسمال المجموعة، وتعزيز الطابع التعاضدي والتعاوني للقرض الشعبي للمغرب، ويمكن تلخيص الخطوط العريضة لهذا المشروع في الثلاث نقط الآتية:

أولا: المراقبة المتبادلة لرأسمال البنك المركزي الشعبي والبنوك الشعبية الجهوية عن طريق تملك البنوك الشعبية الجهوية لنسبة لا تقل عن 51 % من رأسمال البنك المركزي الشعبي، وتملك البنك المركزي الشعبي لأغلبية رأسمال البنوك الشعبية الجهوية؛

ثانيا: تطوير الحكامة الجيدة بالقرض الشعبي للمغرب من خلال إسناد دور محوري للجنة المديرية فيما يخص توفير التمويل اللازم لتشغيل صندوق دعم القرض الشعبي للمغرب، والمصادقة على النظام الأساسي النموذجي للبنوك الشعبية الجهوية، وكذا النظام الأساسي للبنك المركزي الشعبي، كما تم إلغاء المقتضيات المتعلقة بالمراقبة الممارسة من قبل مندوبي الحكومة، وكذا التراخيص القبلية لإدارة

الحكومة وذلك تماشيا مع انسحاب الدولة من رأسمال البنك المركزي الشعبي؛

ثالثا وأخيرا: تبسيط القانون بإلغاء كل الأحكام الإنتقالية التي لم تعد سارية المفعول بحكم التطور الذي عرفه رأسمال المجموعة.

تلکم السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة النواب المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع القانون رقم 77.14 الذي يغير ويتمم القانون رقم 12.96 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى عملية التصويت لمشروع القانون رقم 77.14 المادة الأولى وتتضمن عددا من المواد والتي سنعرضها للتصويت تباعا، المادة 2 رقم التعديل 1 ورد بشأنها تعديل من لدن فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل، فليفضل.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة نيابة عن فرق المعارضة لتقديم مجموعة من التعديلات تتعلق بهذا المشروع القانون 12.96، مشروع القانون 71.14 وكما لا يخفى عليكم السيد الرئيس، على أن هذه التعديلات سبق لنا أن تقدمنا بها على مستوى لجنة المالية ولكن بطبيعة الحال رفضت جملة وتفصيلا، وارتأينا نظرا لنجاحها أن نتقدم بها من جديد أمام الجلسة العامة، عسى أن نظهر للسيدات والسادة النواب المحترمين نجاعة هذه التعديلات، وكذلك للرأي العام الوطني.

فأولا وقبل كل شيء من الناحية الشكلية تفضل السيد الوزير الآن، وقال بأن ظهير 1926 الذي أسس البنك الشعبي أعيد تأسيسه من جديد عام 61 ثم خضع لتعديلات فيما بعد إلى أن وصلنا إلى تعديل تفويت بتاريخ 17-4-2014 لتبنيه تفويت الحصة ديال الدولة بأتمها، باستثناء سهم واحد اليوم من رأسمال البنك الشعبي المركزي وهو الذي بقي في ملك الدولة، يعني نقدرولو بأن الدولة لم تعد تمتلك شيئا في هذه المؤسسة وهي مؤسسة بنكية، مؤسسة من مؤسسات الائتمان لا تختلف في أي شيء على الإطلاق على مؤسسات الائتمان الأخرى، ولهذا نرتئي على أنها أن تخضع لقانون الأبنك وقانون الائتمان بشكل عام، ولكن الدولة، الحكومة اقتضت على أن يبقى التنظيم ديال هاذ المؤسسة التي لا تمتلك فيها شيئا، ولكنها تنظمها بشكل قانوني ونصوت عليه نحن البرلمانين، فوالله لست أدري لماذا أنا أصوت على أن يكون الشكل التنظيمي للقرض الشعبي المركزي بهذا الشكل وليس بهذا

البنكية، ويعلم المعرفة الكافية ونعلم جميعا، وإيلا ما كناش نعلم واحنا مستعدين على أننا نأتي بإحصائيات حول استعمال موارد الأبنك الشعبية على أنها لا تراعي هاذ المبدأ، ولهذا اقترحنا وتشبثنا بهاذ التعديل هذا، وتقدمنا به أمام مجلسكم الموقر، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 79؛

المعارضون: 130؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 2 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 3 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة، أشنودرتوفي التصويت السبي العبودي، معارضون؟ إذن:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 9 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 10 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 15 ورد بشأنها تعديل من لدن فرق المعارضة، التعديل رقم 2 الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

شكرا السيد الرئيس،

هذا التعديل قلنا فيه، تقوم لجنة المديرية بإعداد نظامها الداخلي ويصادق عليه مجلس إدارة البنك المركزي يصادق عليه مجلس إدارة

الشكل هذا وكذلك الأبنك الجهوية.

على كل حال، نأتي إلى التعديل اللي تقدمنا به نقول فيه على أنه الأبنك الجهوية الشعبية تلتزم بضخ 70% من الودائع ديالها على مستوى الجهات التي تحصلت فيها هذه الأموال، نظرا لأن هاذ البنك عنده خاصيات وهو بنك تعاوني وبنك تعاودي، وأسس من أجل أن يساهم بشكل فعال في الاقتصاد الجهوي للجهة التي يوجد فيها، فلهذا نرى أنه من اللائق ومن المجدي ومن المفيد اقتصاديا على أنه جل ادخار أي في حدود 71% من هذه الودائع أنها تصرف وتستثمر على مستوى تلك الجهة، وأن ينص عليها النص ولا نترك للمسؤولين على لأبنك الجهوية أن يفعلوا ما شاءوا بالودائع، لأنه نعرف جميعا على أن أبنك جهوية معينة في المغرب تتوصل بأموال، نعلم أن عدد من الأبنك الشعبية الجهوية تتوصل بودائع مهمة جدا في مناطق فقيرة جدا في المغرب، ولهذا ليس هناك واحد الاستعمال عادل للأموال التي تتوصل بها هذه الأبنك الجهوية، فلهذا قدمنا هاذ الاقتراح هذا، وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم،

في ما يتعلق بهاذ التعديل، هذا التعديل غير مقبول لاعتبار أن المادة الأولى، المادة الأولى من القانون رقم 96.12 والتي لم ينلها أي تعديل، معنى أن القانون الحالي اللي هو نحن بصدد مناقشته، المادة الأولى فيه لم ينلها أي تعديل، هذه المادة تنص صراحة على أن تعبئة الادخار واستخدامه يتم على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها وكذا النهوض بالأعمال البنكية على المستويين المحلي والجهوي، وبالتالي القانون ينص على أن من بين المهام المنوطة بالبنك المركزي الشعبي والبنوك الجهوية أن تقوم بجمع الادخار وتعبئته واستعماله على مستوى الجهات التي تم جمعه فيها، ولذلك فهذا التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، مؤيدي هذا التعديل.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

ما تقدم به السيد الوزير من إيضاح هو فعلا موجود، ولكن على مستوى الواقع على المستوى الفعلي لا يتم تطبيق هاذ المادة الأولى، والسيد الوزير أعلم مني لأنه هو عنده الإحصائيات ديال المؤسسات

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 17 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 18 ورد بشأنها تعديل من لدن فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

شكرا السيد الرئيس،

هذا واحد التعديل كذلك نعتبره حتى هو عندو واحد الجدوى، هذا تعديل نعتبر على أن له جدوى كبيرة، بحيث قلنا يتعين على الوكالات المتخصصة أو التقنية الموكول لها التداول في المنتوجات المالية المشتقة أو المضاربة بالأسواق المالية، أن تكون منعزلة تماما عن وكالات البنوك الشعبية، وبررنا هذا العزل نظرا للخطورة التي يمكن للمصالح المسؤولة عن المضاربة في الأبنك أن تؤدي بها إلى استعمال الموارد بشكل عام التي هي ودائع لبناء وفي غالب الوقت بدون إرادتهم ولا علمهم، فقلنا يجب أن تحصر المهام ويكون بينها واحد العازل حتى تتم العمليات العادية ديال مؤسسة الائتمان بشكل طبيعي وأن تقوم المصالح التي تعنى بالمضاربة إلخ.. بشكل مستقل وبموارد أخرى وتتم العملية بشكل مستقل هذا هو السبب اللي أدى بنا إلى وضع هذا التعديل، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم،

هو هاذ العمليات أصلا البنوك الجهوية لا تقوم بها، لأن كيف ما قلت سابقا القرض الشعبي للمغرب مكون من البنك المركزي ومن 10 ديال البنوك جهوية وهما البنك المركزي والبنوك الجهوية الشعبية تقوم بالعمليات اللي هو مرخص بمقتضاها في إطار الورقة ديال الاعتماد ديالها، الترخيص ديال الاعتماد ديالها واللي هي مؤطرة بالقانون ديال مؤسسات الائتمان والهيئات التي في حكمها، ولذلك فالتعديل غير مقبول.

البنك المركزي الشعبي، لأن في اعتقادنا أنه لا يصح للجنة المديرية أن تعد وتبرئ نظامها الداخلي وتصادق عليه بل أن مجلس الإدارة وهو الذي يخول له المصادقة على هذا النظام، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس،

بطبيعة الحال هذا نظام داخلي ديال اللجنة المديرية، واللجنة المديرية للتذكير بمقتضى القانون تشرف على القرض الشعبي بالمغرب، والقرض الشعبي بالمغرب مكون من القرض الشعبي المركزي ومن البنوك الجهوية الشعبية، وبالتالي لا يمكن لمجلس إدارة البنك الشعبي المركزي أن يصادق على نظام داخلي للجنة مديرية تقوم بإدارة القرض الشعبي المغربي ككل، ولذلك فالتعديل غير مقبول. شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد عبد الله بوانورئيس فريق العدالة والتنمية:

شكرا السيد الرئيس،

هي عندنا البنوك الشعبية الجهوية وعندنا البنك المركزي، في البنوك الشعبية الجهوية عندنا مجلس الإدارة وعندنا مجلس الرقابة، في البنك المركزي عندنا مجلس إدارة ومجلس الرقابة، وفوق من هاذ الشئ كامل عندنا اللجنة المديرية 5 من هنا و5 من ليه، كتتحكم في البنوك الجهوية وفي البنك المركزي، دابا المقترح يقول أودي هذا النظام الداخلي اللي غتعدو أعلى هيئة، نهبطوه لأدنى مستوى ديال طرف واحد ديال مجلس الإدارة ديال البنك المركزي وهذا غير مقبول، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد مؤيدي هذا التعديل، لا أحد؟

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 79؛

المعارضون: 130؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 15 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

اللي استعملناه واضح تمام الوضوح نطلب على أنه الأبنك الشعبية الجهوية نظرا لخصوصيتها، أنها تقوم بنوع من الأعمال تختلف ربما على ما تقوم به مؤسسات الائتمان التجارية العادية لصالح فئات معينة يا إما في حاجة للمساعدة أو في حاجة للمؤازرة أو في حاجة للتمويل، وهذا الشرائح أوهاذ الفئات ذات الاحتياجات الخاصة موجودة والدولة بوسائل أخرى وفي إطارات أخرى تعمل على مساعدتها فاقترحنا على أن الأبنك الشعبية الجهوية تساهم كذلك في هذا المجهود، وشكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير، الحكومة.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس،

بطبيعة الحال للتذكير فقط هذا بنك حاصل على اعتماد من طرف البنك المركزي من أجل القيام بالعمليات البنكية المنصوص عليها في القانون المتعلق بمؤسسات الائتمان، وهذا العمليات لها طابع تجاري وصبغة تجارية في إطار المنافسة اللي هي دايرة في السوق بين باقي الأبنك، وبالتالي لا يمكن من الناحية الاقتصادية ومن الناحية القانونية أن هاذ البنك التنصيب على أنه لا بد أن يقوم بعملية ذات طابع اجتماعي أو parrainage أو كذا، مع العلم أنه هذا البنك كباقي الأبنك تتقوم بعمليات اجتماعية يعني المواكبة والمقاوالات ولا المساعدة ديال التمدرس في إطار مؤسسات fondation les وفي إطار المراعاة ديال القوانين التي تنظمها، ولذلك فهاذ التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، ما كاينش، مؤيدي هذا التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد الطاهر شاكر:

شكرا سيادة الرئيس،

السيد الوزير،

على كل حال من خلال الرد ديالكم يتبين على أن خصوصية هاذ النوع من البنوك، بحكم أن كاين بنك مركزي وبنوك جهوية، ولكن هاذ البنك هذا هو في أصله بنك تعاوني cest une mutuelle إذن اللي هي ترتكز بالأساس على العمل المشترك على التضامن، وعلى الدعم الشعبي، وهذا الشعبية إيلا ما كانش يديرهاذ العمل هذا أشمن شعبية عندها هاذ البنك؟ إذن هذا بنك تجاري بحال الأبنك نديرو لوقانون ديالو وإلى آخره ونحيدولو هاذ الصبغة ديال الشعبية، فتواجد هاذ الشعبية، وكونه نظام تعاوني mutuelle لا في أصله في العشرينات ولا في الستينات

السيد الرئيس:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، لا أحد؟ مؤيدي التعديل تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

ربما وقع واحد النوع من الالتباس السيد الوزير، في التعبير حيث قلنا يتعين على الوكالات المتخصصة، حنا لا نعني بالوكالات المتخصصة، الأبنك الشعبية الجهوية، الوكالات المتخصصة هي بعض الهيئات أو المصالح أو نسمةا كيفما نشاء التي تعمل في قطاع المضاربة المالية، وهذا بطبيعة الحال ليس من اختصاص الأبنك الشعبية الجهوية، وإنما هو من اختصاص البنك الشعبي المركزي أو القرض الشعبي المركزي وهو اللي قلنا فإذا أنه قضى وتعين أنه يقوم بهاذ النوع من العمليات يجب على أن هذه الوكالات المتخصصة أن تعمل بواحد النوع من العزل أو l'étanchéité financière باش يبقى الودائع في أمن هذا هو اللي كنقصدوا حنايا ماشي الأبنك الشعبية الجهوية.

السيد الرئيس:

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 79;

المعارضون: 130;

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 18 كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130;

المعارضون: 79;

المتنعون: لا أحد.

المادة 21 ورد بشأنها تعديل من لدن فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي هذا التعديل السيد النائب، كتسحب، كتقدم؟ تفضل.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

شكرا السيد الرئيس،

هاذ التعديل هذا راه دال على نفسه ولا يحتاج إلى تبرير، قلنا فيه بأن هاذي واحد الفقرة أضفناها للمادة 21، وقلنا بأن من الأعمال التي يسعى إليها القرض الشعبي المركزي وتفرعاته، السعي لإنشاء مصالح للتكوين المالي بالبنوك الجهوية لفائدة المقاولين في وضعية صعبة أو في ضيق أو عسر مالي، وإحداث لجان للمساعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا خلايا للتضامن ووحدات لتنمية الادخار الاجتماعي وتشجيع كفالة ورعاية الأغيار للمشاريع المحلية، كنظن بأنه التعبير

العاملين الذين يقل سنهم عن 25 سنة، وكذا الطبقة العاملة؛ مراعاة التشكيلة الاجتماعية النموذجية لمجالس الإدارة ومجالس الرقابة قصد التمثيل الجيد لجميع شرائح زبناء البنك؛ وأخيرا مراعاة مبدأ المناصفة وخاصة في مناصب المسؤولية والعمل على تخصيص ثلث المقاعد على الأقل في المجلس الإداري وفي مجلس الرقابة للنساء في أفق لا يتعدى نهاية 2020؛ وأخيرا إجبارية تخصيص أحد مناصب الرئاسة على الأقل للنساء إما رئاسة أحد مجلسي الإدارة والرقابة أو رئاسة اللجنة المديرية بالنسبة للبنك الشعبي المركزي أو منصب المدير العام بالنسبة للبنوك الشعبية الجهوية، ويتعين تحقيق ذلك في أفق لا يتعدى نهاية 2020.

فهذا المقترح كما يعبر عن نفسه السيد الرئيس، السيدين الوزيرين، السيدات والسادة النواب المحترمون، فهو داخل في جو المناخ الذي نعيشه الآن، وهو السعي نحو المناصفة من جهة، ومن جهة أخرى تنمى أن الأبنك الشعبية الجهوية بحكم كما قال النائب المحترم السي الطاهر شاكر قبل الآن على أنه عندها واحد الطابع تعاضدي وتعاوني وتميز على الأبنك التجارية، فلماذا لا تتدخل الدولة بهاذ المناسبة، وتعطي أفضلية لبعض الشرائح التي هي في حاجة لدعم معين ودعم خاص على الأقل في البداية ديال المشاريع ديالهم، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

الكلمة للسيد الوزير، الحكومة.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم، هي الفكرة في حد ذاتها فكرة مهمة، لكن.. الصوت خصوي يتزاد من هنا الصوت اللي عندي هو هذا...

السيد الرئيس:

الصوت، Régie الصوت، تفضل السيد الوزير.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

قلت السيد الرئيس، هاذ الفكرة مهمة غير هو ينبغي التذكير بأننا كنتكلموا على واحد المؤسسة بنكية، هاذ المؤسسة تشتغل في محيط تنافسي مع أبنك أخرى وبالتالي إيلا غنفضوا هاذ الشئ خاصنا نفرضوه على الجميع، مع العلم أن الذي يحدد السعر ديال الخدمات هو السوق في إطار التنافسية، وأن هاذ القانون راكم طرحوا النقاش في الأول، هاذ القانون إنما جاء فقط ليحافظ على الطابع التعاوني والتعاضدي لهذا البنك، وفي حفاظه على الطابع التعاوني والتعاضدي في حفاظ على الشركاء المساهمين، هادوك التعاونيات وهادوك الشركاء

ولا الآن في الصيغة ديال ظل يحافظ على النظام التعاوني التضامني بطبيعة الحال التشاركي اللي خاصو يقوم ويتحمل واحد المسؤولية منين تكون هناك متاعب للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عمقها الاجتماعي، فملي ما تتعاونش هاذ البنك هاذي هاذ الناس هاذو اللي هما في وضعية مالية صعبة في إطار رؤية تضامنية تعاونية فنسميوه بنك تجاري ولا نسميوه شي حاجة أخرى على كل حال. إذن تعديل جاء من هاذ الغاية هاذي تنشوفوا بأن الحكومة هي لا تعي اهتمام لهاذ التضامن والتشارك وبطبيعة الحال والتعاون اللي هما العمق ديال هاذ المؤسسة هاذي شواء في شقها الجهوي أو المركزي، شكرا.

السيد الرئيس:

أعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون: 79؛

المعارضون: 130؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 21 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 21 مكرر للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 22 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 24 ورد بشأنها تعديل من لدن فرق المعارضة، التعديل رقم 5 الكلمة لأحد مقدمي التعديل، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

شكرا السيد الرئيس،

هاذ المادة 24 أضفنا لها واحد الفقرة، وهاذ الفقرة هاذي كنعقولوا فيها بأنه فيما يتعلق بمعاملات الأبنك الجهوية تكون تحديد تسعيرات تكون واحد التسعيرة تفضيلية لخدمات البنك لصالح الطلبة والشباب

بشموليته، إذن ما فهمتمش رفضكم لهذا التعديل، واش كترفضوا الدستور؟ واش كترفضوا التضامن، كترفضوا التشارك، كترفضوا التفاعل، كترفضوا العمق المعنوي للإنسان كإنسان، ماشي كراسمال وكتثقلوا عليه الفلوس بطبيعة الحال، والسيد الوزير والسادة الوزراء انتما عارفين إيلا درتوا شي دراسة معمقة في القروض اللي كتعطيها البنوك الشعبية سواء على المستوى الجهوي ولا على المستوى الوطني راهال لا تعيراهتمام للطبقات المسحوقة والكادحة والشعبية، من حراثة، من فلاحية، من رعاة، من عمال، من ... حتى النساء حتى هما بغيتوا تضربوهم سبحانه ربي العظيم، أين نحن من مضمون المناصفة، ومن إرادة المشرع الدستوري اللي بغى باش المناصفة تطلق باش تنزل وانتما ما بغيتوش تبدواوا بها كاع؟ شكرا ولهذا حنا ما كنتفهموش هاذ الرفض ديال الحكومة للتعديلات بطبيعة الحال في هاذ الإطار هذا، شكرا.

السيد الرئيس:

إذن أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 79؛

المعارضون: 130؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 24 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 27 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 29 ورد بشأنها تعديل من لدن فرق المعارضة، الكلمة لأحد مقدمي التعديل.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

هذا تعديل تقدمنا به في نفس السياق، لأن المادة 29 تتحدث عن رصد صندوق للدعم، لدعم بعض المؤسسات، وفي هاذ الإطار حنا زدنا واحد الفقرة، وقلنا يجب كذلك أن هذا الصندوق يجب أن يستفيد منه من هو في حاجة لضمان تسديد قروض البنوك الشعبية الجهوية المحصل عليها من أجل معالجة الضائقة المالية أو صعوبات أخرى، مع أن موارد صندوق الدعم تخصص إما لمنح اعتمادات لمؤسسات القرض الشعبي التي تعاني من مخاطر مالية وإما لتعزيز رأسمال هذه

للحفاظ عليهم، وبالتالي هاذ المسألة لا تعفي البنك من أنه يطبق عليه ما يطبق على باقي الأبنك واللي هو القانون البنكي، وبالتالي التسعيرة تخضع للتنافسية، التعيين وانتخاب المساهمين تخضع للقوة ديال المساهمة، وبالتالي كما هو الشأن بالنسبة لباقي الأبنك وبالنسبة لكل المؤسسات الانتاجية، لأنه البنك مؤسسة انتاجية كباقي المؤسسات، وكاينة شركات المساهمة وشركات وشركات وبالتالي كلها تخضع لنفس المقتضيات التنافسية، ولذلك فهذا التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل؟ لا أحد، مؤيدي التعديل؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد الطاهر شاكر:

شكرا السيد الرئيس،

على أي حال السيد الوزير، واحد فينا راه ما فاهمش إما حنا وإما الحكومة، حنا طرحنا هاذ الطرح هذا، هاذ التعديل هذا ارتباطا بكون هذه البنك هي في العمق ديالها مؤسسة تعاقدية، إذن تعاونية، وفي النظام التعاوني في المنظومة التعاونية ما كاينش الربح، ما كنتكلموش على الربح، وفي المنظومة التعاونية ما كاينش رأسمال، كاين إنسان هو الرأسمال يعني un Homme=une voix ماشي le capital اللي هو كيدر وحنا كنا نلاحظوا هاذ الخرق هذا، لأنه في المنظومة التعاونية هو العمل المشترك التضامن بطبيعة الحال و l'effort commun هو كل واحد كيجيب داك الشئ اللي عندو، ولكن في التدبير الاعتبار ماشي للرأسمال، ماشي للفلوس، الاعتبار للإنسان لأن هذا هو الفرق ما بين النظام التعاوني والنظام الرأسمالي الليبرالي المتوحش، على أن هذه تعتبر الإنسان على أنه عنده قيمة معنوية وهادي تعتبر الرأسمال هو اللي عنده القيمة إذن هنا راه مشيتوا في هذا.

ثم الخصوصية ديال هاذ القانون السيدان الوزيران، السيد وزير المالية والسيد الوزير المحترم ديال الميزانية، على أنه هذه منظومة اللي الدولة تملك فيه 1%، وبالتالي 99% هي ديال هادوك المساهمين الفقراء البسطاء اللي خاصهم بانين المشاركة ديالهم عن التضامن وعن التأزر وعن طبيعة الحال وضع اليد في اليد، والآن ملي جينا نقولو لكم اولاد هاذ الناس هادوراهم طلبية، راهم معطلين، راهم عمال، خاصنا نغيرهم واحد الاهتمام خاص.

وقضية أخرى اللي هي المناصفة هذا تنزيل للدستور ديال 2011، واش أعباد الله حتى هاذ الدستور 2011 اللي كيطلب المناصفة وحنا قلنا لكم من هنا 2020 يمكن تزيدوا نبدوا، واش حتى هو ما باغينش تنزلوه؟ واش حتى الدستور ما بغيتوش تعملوا به؟ إذن كتضربوا المنظومة ديال التعاون والتعاقد والتشارك والتضامن بطبيعة الحال من جهة، وتضربوا كذلك الدستور اللي هو عبر عن رأي الشعب المغربي

أعرض المادة 40 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة الأولى برمتها للتصويت كما صادقت عليها اللجنة

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

المادة الثانية وتتضمن عددا من المواد والتي سنعرضها للتصويت
اتباعا.

أعرض المادة 16 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

المادة 23 من المادة الثانية ورد بشأنها تعديلان من لدن فرق
المعارضة، تفضل السيد اتباعا يا الله تفضل.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

يا بسم الله، التعديل الأول كذلك المادة تقول بأنه يتكون رأسمال
البنوك الشعبية الجهوية من حصص مشاركة عادية مخصصة
للشركاء، وحننا ضفنا، والجماعات الترابية ومن حصص مشاركة
ذات امتياز مخصصة للبنك الشعبي المركزي إلى آخره...، يعني نطلب
من مجلس النواب المحترم أنه يقرر في هاذ المادة على أنه هاذ الشئ
ناقشنا في اللجنة، ونحن نقول على أنه يجب أن يقرر في هاذ المادة
على أنه الجماعات الترابية، الجماعات المحلية والجهات كذلك على
وجه الخصوص مجالس الجهات التي هي مقبلة على تغيير كبير وعظيم
وبناء وإيجابي على أنها تكون تساهم كذلك في رأسمال الأبنك الشعبية
الجهوية، لكي يمكن لها أن تستفيد من أرباح الأبنك الجهوية إذا كانت
هناك أرباح، وتستفيد من الخبرة المالية ديال الأبنك الجهوية الشعبية،
وتستفيد من مسائل كثيرة جدا، المنتخبون ديالنا هما في أمس الحاجة
إليها لاسيما في هاذ القطاع المالي، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

دابا هذا التعديل الأول نكمولو عاد ندوزو للتعديل الثاني، ولا
ندوزوهم بجوج؟ بجوج قدم.

المؤسسات، غير أن هذا الصندوق يمكنه أن يضطلع كذلك بمهمة ثالثة
تتجلى في ضمان تسديد القروض التي تحصل عليها المؤسسات المعنية
من طرف الأغيار من أجل معالجة صعوبات مالية، شكرا.

السيد الرئيس:

الكلمة للحكومة، السيد الوزير.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

هو هاذ صندوق الدعم هو صندوق الهدف ديالو ليس ضمان
القروض، الهدف ديالو هو الحفاظ على السلامة المالية ديال المجموعة
ديال القرض الشعبي للمغرب، وبالتالي إذا كان واحد البنك من الأبنك
ديال المجموعة داخل المجموعة يعيش إشكاليات أو ضائقة مالية
هاذ الصندوق يساعده من أجل أن يتجاوز هاذ الضائقة حفاظا على
المجموعة على القرض الشعبي للمغرب، وبالتالي هاذ صندوق الدعم
ليس موجها لقروض أخرى أو لتسديدات أخرى، القروض الأخرى
عندها ميكانيزمات ديالها، والدولة عندها آليات ديالها باش ضمن
القروض الموجهة من الأبنك إلى العموم، هذا الصندوق داخلي هدفه
الأساسي هو الحفاظ على السلامة المالية لمجموعة القرض الشعبي
للمغرب، ولذلك فالتعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

الكلمة لأحد معارضي هذا التعديل، لا أحد، مؤيدي التعديل، لا
أحد.

أعرض هذا التعديل للتصويت:

الموافقون: 79؛

المعارضون: 130؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 29 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 31 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

المتنعون: لا أحد.

بعد ما انتهينا من المواد المضمنة للتصويت أم لا؟ قبل ما ندوزو للمادة الثانية، حيث هادي كايئة في المادة الثانية فمعدرة.

فيما يتعلق بهاذ الموضوع ديال الجماعات الترابية والجهات إلى غير ذلك، فيما يتعلق بالتعديل الأول فيه 2 ديال الإشكالات: أولاً كل ما يتعلق بالجماعة الترابية ولى في قانون تنظيمي، أكبر بكثير من قانون عادي اللي كناقشوا الآن، ثم أنه هاته البنوك الشعبية بما فيها حتى البنك المركزي الشعبي هي بنوك تعاونية، اليوم حنا كنفرضوا عليها كنفقولوا رأسمال ديالها خاص تكون فيه الجماعات الترابية، ما عمرو كان من 1921 ما عمرو كان، دابا كيخصنا ندخلوه، وبأي حصة؟ هذا هو التعديل الثاني اللي كنجيو وكنفقولوا أودي أنه حصة المشاركة ذات الامتياز اللي هادي جاء باش نحافظو على البعد التعاوني خصصناها ما بين بنوك جهوية والبنك المركزي، قلنا البنك المركزي غياخذ 51 من البنوك الجهوية والبنوك الجهوية أصلاً واخذة 52، فهاذ الجماعات الترابية فين غندخلوها؟ ولذلك أنا كنفقول هاذ الموضوع هذا ليس مجاله هو هذا، إيلا بغينا نتكلمو على الجماعات الترابية راه عندنا القوانين كناقشوها الآن وثم الفصل 146 من الدستور كيحدد كاع المجالات وفيه غادي دخل هادي وحتى التمويل ديالها، ولذلك التمويل ديال الجماعات الترابية هو بقانون تنظيمي وليس بقانون عادي وبالتالي هذا التعديل ماشي بلاصتو هادي، شكرا.

السيد الرئيس:

أكيد أن هناك تأييد، تفضل السيد النائب.

النائب السيد الطاهر شاكر:

شكرا سيادة الرئيس،

على كل حال، نذكر بأنه حنا في إطار المنظومة ديال التعاون والتعاوض والتشارك، والمنظومة ديال التعاون والتعاوض والتشارك رها ما كتطلبش الريح، والبنك الشعبي الآن تنشوفوا بأنه ربح وريح بزاف بطبيعة الحال، وفي القروض ديالو تيعطيها للعقاريت ما تيعطيهاش للمساكين، إذن شعبيته رها بين قوسين، وحننا في هاذ التعديلات هادي بغينا هاذ البنك هذا يقرب شي شوية للأرض، يقرب شي شوية من الساكنة، من المجتمع بجميع الشرائح ديالو يعطي للعقاريت إيلا بغى، ولكن الصغار ما ينساهمش، هذا هو الهم ديالنا حنا ما ينساش الفلاحة، ما ينساش العمال، ما ينساش الطلبة، ما ينساش العاطلين، ما ينساش الصناع التقليديين والصناعات التقليدية، ما ينساش الفلاحات، إذن بغينا يشارك بفكر تعاوني تضامني تشاركي بطبيعة الحال شعبي هذا اللي بغينا حنا ندخلو في هذا، ومن خلال هاذ الشيء، هاذ الشيء علاش حنا فهاذ التعديل دخلنا 2 د الأمور:

الأمر الأول هو من حيث المبدأ الجماعات الترابية. ونحن كنا نؤمن من خلال دستور 2011 على أن الجماعات الترابية هي الوعاء اللي

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

قلنا يجب أن تمثل حصص المشاركة ذات الامتياز وحصص الجماعات الترابية على التوالي في أي وقت 35 و20% على أقصى تقدير من رأسمال كل بنك شعبي جهوي، هذا هو التعديل الثاني وجعلنا حدينا هاذ المساهمة في واحد القدر نعتبره معقول.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على مقترحي التعديلين، تفضل السيد الوزير.

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالموازنة:

شكرا السيد الرئيس،

السيد النائب المحترم،

هو فيما يتعلق بالجماعات الترابية والجهات على ما أعتقد، ليس من اختصاصها أو من هدفها تحقيق الأرباح، لأن قلتيو غادي دخل باش تحقق الأرباح، الجهات لا ينبغي أن تحقق أرباحا، وإنما أن تقدم خدمات للمواطنين، هاذ الشيء اللي سمعت هذا قيل بالحرف، إذا كان الهدف هو التمويل والحصول على التمويل الجماعات الترابية لها بنك مخصص لها، بالإضافة على أنها يمكن أن تعبئ التمويلات من خارج هذا البنك، ولكن لها بنك مخصص لها، هذا بنك في النقاش قال السيد النائب المحترم سابقا أن هذا البنك تعاوني، وهاذ البنك التعاوني الحصة ديالو سواء الحصة العادية أو الحصة الامتيازية تبقى لفائدة الشركاء المتعاونين، ولذلك نص القانون على هذا التقديم، ولهذه الاعتبارات التعديل غير مقبول.

السيد الرئيس:

التعديلان ولا التعديل؟

السيد ادريس الأزمي الإدريسي الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالموازنة:

التعديلين معا، هو في نفس المادة التعديلان على المادة 23.

السيد الرئيس:

حيث أنا عندي محضر السيد النائب خاصني نضبط، إذن الكلمة لأحد معارضي هذين التعديلين، تفضل السيد الرئيس، زيد شوية الصوت السي كلريم.

النائب السيد عبد الله بوانور رئيس فريق العدالة والتنمية:

أولا فيما يتعلق، ما عرفتش السيد الرئيس هل قدمتم المادة الأولى

ديالو اللي في الجهة ديالو ما يمكنش تكون لها آثار على التنمية المحلية والجهوية إلى آخره... إذن هذا هو المبدأ الأول.

المبدأ الثاني، بغينا يكون واحد الحصيص من هاذ الرأسمال يخصص للجماعات المحلية بطبيعة الحال في إطار الجهوية المتقدمة، هاذ الجهوية اللي بغيناها تكون باش غادي تكون متقدمة؟ بالكلام، بالإتشاء، بغيناها تكون بالأبنك بالفلوس، بالبرامج، بالمناهج بطبيعة الحال، بالمساهمات الفعلية بطبيعة الحال، هاذ المجلس الجهوي ديال الجهوية المتقدمة كيف بغى يكون له آثار إيليا كانت الأبنك اللي هي في الجهة، مالين الفلوس اللي هو الشرايين ديال الحياة ديال التنمية في هاذ المناطق هادي، مبعدين عليه؟ وراه حنا تنخبروا على نفوسنا، لا نؤمن لا بديمقراطية محلية، لا بجهوية متقدمة، ولا يحزنون، ولهذا رفضكم في الحكومة لهاذ الشيء هذا، إما ما فهمتوش وهنا خاصنا نبركو الأرض باش نتفاهمو وإما أودي لا تؤمنون لا بالجهوية ولا بالديمقراطية ولا بتنمية محلية ولا بشي حاجة أخرى، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب،

إذن أعرض هاذ التعديل للتصويت:

الموافقون: 79؛

المعارضون: 130؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض التعديل الثاني للتصويت:

الموافقون: 79؛

المعارضون: السيد النائب المحترم السيد النائب، العملية ديال لا وخليناك خذتي وقتك كافي عبرتي والله يجعل البركة...

الموافقون: 79؛

المعارضون: 130؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 23 للتصويت كما صادقت عليه اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض المادة 52 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الموافقون: 130؛

المعارضون: 79؛

تتحرك فيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا على مستوى البنية التحتية ولا على مستوى التنمية وتفعيل التنمية، إذن أو في جميع تراب المملكة، إذن هاذ الشعبية باش تكون لها البعد الوطني، خاص هاذ الأبنك الجهوية اللي حنا في عهد الجهوية المتقدمة، وفي عهد تنزيل الدستور ينص على هاذ أصبحت مقتضيات دستورية اللي تنص على الجهوية المتقدمة، صحيح على أنه كايين بنك اللي هو le FEC، وإيلا كان le FEC شكون اللي يقدر يوصل ليه في الرباط، le FEC شكون اللي يقدر يوصل ليه، حنا واحد الوقت، السيد الوزير قال بأنه من السي السيد رئيس الفريق المحترم قال من 21، و21 راه كان الاستعماراً صاحبي، وكان هاذك الشيء تدار تعاضدي غير النصارى، غاد النصارى تدار لهم داك الساعة إلى آخره... ونحن في بعد مثل ما يزيد عن نصف قرن من الاستقلال راه حنا أصبحنا بخير وخير، لنا طموحات أخرى هاذ الطموحات هي اللي بغيناها نوصلو لها خاص الجماعات المحلية تولي شريك ديال البنوك الجهوية، ومؤسس ومكون أساسي باش ملي تبغي شي قرض تمشي للبنك اللي حداها ما تجيش تمشي حتى لشارع ما عرفت فين كايين هاذ البنك هذا اللي... ما عرفت كايين في الرباط ياك؟ وفي الرباط ما عرفت فينا حي، راه الفلاحة ما يكدوش يجيوا لهاذ الحي اللي هو فيه، راه ما يعرفوهش، راه العامل والمواطن البسيط وراعي الغنم وراعي الجمال واللي تيجي من المغرب العميق، من المغرب العميق، من المغرب الحقيقي، المغرب اللي خاصنا نتعاونو معاه واللي بغينا نتضامنو معاه ونشاركو معاه راه يصعب عليه باش يعي لهاذ فين كايين هاذ البنك هذه، راه أنا ما عرفتش فين كايين، أنا رئيس جماعة وما عرفتهاش فين كايينة على كل حال.

إذن بغينا يكون شريك وبالتالي يكون الحضور ديال المدبرين والمسيرين لهاذ المال اللي هو مجموع من ذيك الدوائر الترابية، يكون عندها اعتبار عند المنتخب عند هاذوك المواطنين اللي انتاخبو هذوك الناس باش يكونوا حاضرين لهم بطبيعة الحال ويعاونوهم ويتعاونو معهم ونصيبو الرؤية الانعكاسية ديال التمويلات اللي تجمعت من ذاك الفضاء الجهوي عن المنطقة الجهوية وعن الجماعات المحلية وعن الجبال والسهول والهضاب والصحاري وغيرها من المناطق المغربية إلى آخره... راه بغينا الناس تخرج من الرباط وتمشي عند الناس أعباد الله، واش هاذ العقلية ما بغيناها نسالو معاهها خلاص، ولهذا أنا أقول بأن هاذ الجماعات بغيناها هاذ الجماعات الترابية في عهد الديمقراطية المحلية، وفي عهد المشاركة وإشراك الجميع بغينا الجماعات المحلية، لكن نؤمن بالديمقراطية ومن طبيعة الحال الحقيقية والديمقراطية المحلية بطبيعة الحال كميكون أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اللي بغيناها في فضاءها تكون هي المشتل ديال الخصب ديال هاذ التنمية هذه، ولكن إيلا بغينا نبقاو دائماً في التركيز والتمركز في الرباط بطبيعة الحال سنظل ببعيد عن الديمقراطية المحلية وعن التنمية المحلية، وبالتالي غيظل المغرب ذو المغربين، المغرب يخلق كل شيء أو فيه كل شيء أو مغرب نساوه من كولشي بطبيعة الحال حتى المساهمة ديال الأبنك

الموافقون: 130؛	الممتنعون: لا أحد.
المعارضون: 79؛	أعرض المادة 54 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الممتنعون: لا أحد.	الموافقون: 130؛
أعرض المادة 39 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	المعارضون: 79؛
الموافقون: 130؛	الممتنعون: لا أحد.
المعارضون: 79؛	أعرض المادة 2 برمتها للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
الممتنعون: لا أحد.	الموافقون: 130؛
أعرض المادة 46 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	المعارضون: 79؛
الموافقون: 130؛	الممتنعون: لا أحد.
المعارضون: 79؛	المادة 3 وتتضمن عددا من المواد والتي سنعرضها للتصويت تباعا.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 19 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
أعرض المادة 47 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الموافقون: 130؛
الموافقون: 130؛	المعارضون: 79؛
المعارضون: 79؛	الممتنعون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 34 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
أعرض المادة 48 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الموافقون: 130؛
الموافقون: 130؛	المعارضون: 79؛
المعارضون: 79؛	الممتنعون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 35 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
أعرض المادة 49 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الموافقون: 130؛
الموافقون: 130؛	المعارضون: 79؛
المعارضون: 79؛	الممتنعون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 36 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
أعرض المادة 50 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الموافقون: 130؛
الموافقون: 130؛	المعارضون: 79؛
المعارضون: 79؛	الممتنعون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 37 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
أعرض المادة 51 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الموافقون: 130؛
الموافقون: 130؛	المعارضون: 79؛
المعارضون: 79؛	الممتنعون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 38 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:

الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 56 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
أعرض المادة الثالثة برمتها للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:	الموافقون: 130؛
الموافقون: 130؛	المعارضون: 79؛
المعارضون: 79؛	الممتنعون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 57 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
أعرض مشروع القانون برمته للتصويت:	الموافقون: 130؛
الموافقون: 130؛	المعارضون: 79؛
المعارضون: 79؛	الممتنعون: لا أحد.
الممتنعون: لا أحد.	أعرض المادة 58 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
صاقد مجلس النواب على مشروع قانون رقم 77.14 يقضي بتغيير	الموافقون: 130؛
وتتميم القانون رقم 96.12 القاضي بإصلاح القرض الشعبي للمغرب.	المعارضون: 79؛
توصل مكتب المجلس من السيد رئيس الحكومة بمراسلة تتعلق	الممتنعون: لا أحد.
بملاء المقعد الشاغري بمجلس النواب عن طريق التعويض، وذلك بدعوى	أعرض المادة 59 للتصويت كما صادقت عليها اللجنة:
المرشح السيد إدريس الرضواني لشغل المقعد الذي كان يشغله السيد	الموافقون: 130؛
أنس الدكالي. شكرا، رفعت الجلسة.	المعارضون: 79؛

بشرفني أن أخبركم أن الحكومة مستعدة للتفاعل الإيجابي مع الطلبات الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك من طرف:

- النائب السيد نور الدين مزيان عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية والمتعلق بحادثة السير المأساوية التي عرفها إقليم طانطان يوم 2015/04/10 والتي ذهب ضحيتها أرواح أبرياء؛

- النائبة السيدة رشيدة بنمسعود عن الفريق الاشتراكي حول فاجعة طانطان؛

- النائب السيد رشيد روكبان عن فريق التقدم الديمقراطي حول حادثة السير التي وقعت على مشارف مدينة طانطان؛

- النائب السيد وديع بنعبد الله عن فريق التجمع الوطني للأحرار حول فاجعة طانطان التي أودت بحياة أكثر من 30 شخصا.

وتوصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر فيها بما يلي: اعتذار السيدة الوزيرة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة عن حضور جلسة هذا اليوم نظرا لمشاركتها في الدورة السابعة للمنتدى الإفريقي للكربون بمراكش.

عدد الأسئلة الشفوية والكتابية والأجوبة الكتابية التي توصل بها مجلس النواب من 10 فبراير إلى 14 أبريل 2015: توصلت رئاسة مجلس النواب ب 466 سؤالاً شفويا، 639 سؤالاً كتابيا، 1493 جواب عن أسئلة كتابية، وتم سحب 55 سؤالاً شفويا، الأسئلة الكتابية المتبقاة دون جواب 10508، شكرت السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الأمين،

حضرات السيدات والسادة النواب،

نشعر الآن في بسط الأسئلة الشفوية المدرجة بجدول أعمالنا، ونستهلها بقطاع التجهيز والنقل واللوجستيك، السؤال الأول يتعلق، تفضل السيدة الرئيسة.

النائبة السيدة ميلودة حازب رئيسة فريق الأصالة والمعاصرة (نقطة نظام):

شكرا السيدة الرئيسة،

أنا فقط أريد أن أسجل البداية المتعثرة لهذه الدورة الربيعية التي ينتظر منها المواطنون تجاوز التأخير الذي حصل في الدورات السابقة، اليوم يغيب عن هذه الجلسة 9 قطاعات حكومية، كان المفروض أن تكون ضمن القطب الذي من المفروض أن يساءل اليوم، وتفرض علينا الحكومة أن تتمحور أسئلتنا حول 4 قطاعات فقط هي الحاضرة معنا في هذه الجلسة الدستورية. الحكومة السيدة الرئيسة، تريد أن تتدخل في عمل المؤسسة التشريعية من خلال توجيه المراقبة التي هي موكولة

محضر الجلسة السابعة والثلاثين بعد المائتين

التاريخ: الثلاثاء 24 جمادى الثانية 1436 (14 أبريل 2015).

الرئاسة: السيدة كنزة الغالي، النائبة الثانية لرئيس مجلس النواب.

التوقيت: ساعتان وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الرابعة زوالا والدقيقة السادسة.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية المتعلقة بالقطاعات الحكومية التالية: 27 سؤالاً.

التجهيز والنقل؛

المكلف بالنقل؛

الشؤون العامة؛

المكلفة بالبيئة؛

المكلف بالمقاولات؛

العلاقات مع البرلمان؛

السيدة كنزة الغالي رئيسة الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

افتتحت الجلسة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نلتقي مجددا في أولى جلسات الأسئلة الشفهية لهذه الدورة الربيعية، وذلك طبقا للفصل 100 من الدستور، وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر. يتضمن جدول الأعمال اليوم 27 سؤالاً شفويا موزعة على قطاعات مختلفة، والآن أطلب من السيد أمين المجلس تلاوة المرسلات الواردة على الرئاسة، فليفضل مشكورا.

السيد أحمد التهامي أمين المجلس:

شكرا السيدة الرئيسة،

توصلت الرئاسة برسالة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان يخبر فيها بما يلي: «في إطار مقتضيات المادة 104 من النظام الداخلي لمجلس النواب، توصلت الحكومة يوم الإثنين 13 أبريل 2015 بأربع طلبات لتناول الكلمة في موضوع عام وطارئ، يستلزم إلقاء الضوء عليه وإخبار الرأي العام الوطني، وذلك على الساعة الثانية بعد الزوال و8 دقائق، وحيث إن النظام الداخلي لمجلس النواب ينص على أنه ترمج المواضيع الواردة في هذه الطلبات باتفاق مع الحكومة، فإنه

بطبيعة الحال علاوة على هاذ المشروع اللي تكلمتوا عليه، هناك واحد المجموعة من الطرق المتوقفة، واللي كانت مبرمجة في عهد الحكومة السابقة، منها 4004 في العمالة ديال سلا، 4002، 4033، 307 اللي الأشغال متعثرة منذ 2012 في «بزو» بين «بزو» و«تنالت»، بالإضافة لهذا السيد الوزير، توصلتم السيد الوزير بتقرير صادم عن الأوضاع ديال الطرق في الأقاليم الصحراوية، ومن ضمن هاذ الطرق، الطريق التي وقعت بها هاديك الحادثة اللي صابت واحد العدد من فلذات أكبادنا وأبكت الوطن بكامله. نسائلكم السيد الوزير علاش داك التقرير اللي جاء من عند لجنة برلمانية استطلاعية اعطاتكم تقرير صادم عن الأوضاع، لماذا لم تتدخلوا لإنقاذ هاذ الأرواح هذه؟ وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بعجالة أولا الفرق بين المشاريع المتوقفة وبين الطرق، المشاريع المتوقفة كنتكلموا على مشاريع بمعنى الكلمة، أما صفقات أعلن عنها ثم ألغيت، أو الشركات ما قامتش باللي عليها، ثم كتعاود الصفقة، هذا جاري به العمل في العالم، في الجماعات المحلية في الوزارات، ولا أعرف أن هناك مشروع بدأته الحكومة وأوقفته هذه الحكومة، هذه الحكومة تستمر في إطار المنطق ديال التجويد، في إطار المنطق ديال التحسين.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكر السيد الوزير، السؤال الموالي حول تعبئة الموارد المالية لمعالجة العجز الحاصل في مجال الطرق، للسيدات والسادة النواب المحترمون من فريق العدالة والتنمية، فلتفضل إحدى أو أحد واضعي السؤال.

النائب السيد مراد لكورش:

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة من طرف وزاراتكم، لازال قطاع الطرق يعرف مشاكل عديدة مرتبطة بصيانتها وصيانة المنشآت الفنية المتواجدة بها، حتى يتسنى مواكبة تزايد وتيرة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خاصة بالطرق السريعة والطرق السيارة، مما يتطلب موارد مالية إضافية. لذا نسائلكم السيد الوزير، عن رؤيتكم لتسريع حل هذه المشاكل من خلال تعبئة موارد مالية إضافية خارج تلك المبرمجة بقانون المالية؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير المحترم.

للمؤسسة الدستورية عن طريق غياب الوزراء المتكررة، وبالتالي هي تفوت الفرصة على النائبات والنواب في طرح أسئلة ذات راهنية، وتفرض علينا دائما واحد 3 ولا 4 ديال القطاعات تنبقاوا فيها الشيء الذي يفوت علينا حقنا الدستوري في مراقبة كل القطاعات الحكومية، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السؤال الأول متعلق بمشاريع الوزارة المتوقفة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الاتحاد الدستوري، فلتفضل إحدى أو أحد واضعي السؤال، مشكورا.

النائب السيد الخليفي قدارة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، يتأجل هذا السؤال أكثر ما يزيد على سنة متمنين أن نجد الإجابة، لكن واقع الحال يفرض علينا أن نطرح السؤال من جديد حول الأوراش والمشاريع التي توقفت قبل تحملكم المسؤولية وتوقفت في عهدكم ونستفسركم على هذا الوضع السيد الوزير؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير المحترم، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

عزأنا جميعا في فلذات أكبادنا، رحمة الله عليهم جميعا في الحادثة المفجعة، ولكن السيد النائب المحترم، أنا حرصت على أن أعرف المشاريع المتوقفة، كايين مشروع واحد الذي أعتقد كان متوقف ل 4 سنوات هو المشروع ديال مطار محمد الخامس الذي توقف لاعتبارات الجميع يعرفها، المرتبط بالتنظيم الإداري للمكتب الوطني، مرتبط بنوعية الصفقة، وتم في نهاية المطاف التوافق على ذلك وإعداد إعطاء الانطلاقة من جديد، ونحن ننتظر آخر التفاصيل في الموضوع، إيلا كانت شي مشاريع متوقفة أنا حاولت نتصل باش الإخوان يخبرونا شنو هي المشاريع المتوقفة، باش يمكن تكون عندنا معطيات في هذا الموضوع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد الخليفي قدارة:

شكرا السيد الوزير،

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

شكرا للنائب المحترم على طرح هذا السؤال، سبق لي كم من مرة أخبرت السادة النواب والسيدات النائبات عن وضعية الشبكة الطرقية على الصعيد الوطني 2012 وتكلمنا على الشبكة الطرقية المصنفة، ما كنتكلموش على العالم القروي، وتحديثنا على أنه الوقت ما كيسمحش هذا يحتاج إلى وقت، الشبكة المصنفة فيها 61 ألف كلم، اللي هي معبدة في 2012: 42 ألف كلم اللي معبدة 47 % في حالة سيئة في 2012، اليوم كنوصلوا الحمد لله، كنوصلوا آنذاك 53 % اللي هي في حالة حسنة أو جيدة، اليوم كنوصلوا ل 58 %، في ثلاث سنوات كسبنا في جودة الطرق 5 ديال النقط، طبيعي الإمكانات المالية يعني بالنسبة للطرق 4 المليار و900 تقريبا 5 ديال المليار، بالله يمكن لك في الصيانة لأن كتدير الطرق السريعة والقناطر، يمكن لك تدير 2000 كلم سنويا، وأنت عندك خصاص بعشرات الآلاف ديال الكيلومترات، الآن المقاربة الجديدة هو أن خذينا قرض الإتحاد الأوروبي للشبكة المهيكلية، ثم أيضا كنتفاوضوا في قرض آخر 2 المليار باش نديرو الطرق الإقليمية، ثم في البرنامج المستقبلي كنجاولوا ما أمكن الصيانة تاخذ المكانة ديالها، إذا كان الوقت يسمح نتحدث عن الطريق الوطنية، كيف كانت؟ وحجم الإستثمارات التي تحصل الآن بمئات الكيلومترات في هذه الطريق الوطنية الجنوب...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد لشكر:

شكرا السيد الوزير،

جوابكم مقنع، عنوانه الإحتياجات كثيرة، لكن الموارد المالية قليلة، السيد الوزير مجهوداتكم في صيانة الطرق بل وشق طرق جديدة، وتعبيدها والمنشآت كذلك الفنية هذا عليه إجماع سواء من أغلبية ومعارضة، ثم السيد الوزير المجهودات ديالكم في تفقد هذه المنشآت للبحث عن الصيانة، نحن نقول إن المجهود الذي تقومون به مجهود جبار واستثنائي، فقط نود أن نشارككم فكرة البحث عن موارد مالية غير تقليدية لأجل أولا أن يخف العبء عن المركز، لكن كذلك لأجل أن ندمج المجالات سواء كجهات أو إقليم أو جماعات محلية في هذا الموضوع، نموذج طريق ماسة الكبرى التي أعلنت فيها الصفقة كانت في حالة مزرية وهي الآن في الطريق إلى الحل، كذلك نموذج بإقليم اشتوكة آيت باها دائما المنطقة الجبلية من «تالت» إلى «آيت باها» كذلك فيه مجهود جبار، ونود إن شاء الله أن يكون نفس هذا المنطق أن يسود في كل طرق والمنشآت الفنية ببلادنا، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا.

النائبة السيدة حسناء أوزيد:

شكرا السيدة الرئيسة،

أما الضحايا فنحتسبهم عند الله، «وإنا لله وإنا إليه راجعون»، ولكن في البلد الحكومة تسير وتبرمج، لا يمكن أن نقبل ونحن في الفريق الاشتراكي ذكرناكم ووصفنا هذه الطريق بأنها طريق الموت لسببين أساسيين:

أولهما أن البنية ديالها ضعيفة، وأن الحكومة في الوقت اللي المغرب مشى في الطرق السيارة وفي TGV لا زالت تتحدث عن تقوية وصيانة، نحن نتحدث عن حق من حقوق الإنسان وهو التنقل في ظروف طبيعية، لم تتجاوبوا، وحتى القصاص التي أرسلتموها اليوم ولا البارحة لوكالة المغرب العربي للأبناء حول بعض الإعتمادات، هاذ الاعتمادات ماذا تعني؟ أنه الدولة عندها الفلوس ولكن انتم لم تستطيعوا أن تعبثوا من يطبق هذا، ماشي قدرهاذ الساكنة أن تموت في حوادث قاتلة لسببين: ضعف البنية كما أقول، وأن الدولة إلى اليوم لم تفتح بشكل هادف وجدي قضايا التهريب، ما يمكنش يستمر تهريب الوقود لهذه الساكنة، إذا كنتم في الشمال تنتقلون في طرق عادية نحن نتنقل ...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، شكرا السيدة النائبة، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أولا الحمد لله في البلاد ديالنا لا فرق بين الشمال والجنوب، بلد موحد توزع الاستثمارات حسب البرمجة وحسب الأولويات، بطبيعة الحال تيمكن أحيانا في منطقة نمشيو للموانئ ومنطقة أخرى للطرق، مناطق أخرى السكك، مناطق أخرى المطارات، مناطق أخرى الفلاحة، الصناعة، يعني الأرقام موجودة يمكن لنا نتكلمو عليها ويمكن لنا نحدوها، الطريق التي وقعت فيها الحادثة ندعو السادة النواب يكلفوا لجنة يزوروها، ليست سيئة جيدة هاذي النقطة الأولى التي وقعت فيها الحادثة، في 5 سنوات هذا المقطع وقعت فيه قتل واحد في خمس سنوات هذا المقطع، هذا المقطع مرة واحدة وقعت حادثة تما، لما جات هذه الحكومة 2012 ومنطق حقوق الإنسان بما فيه الإنسان ينتقل كان منذ 15 سنة لما كان البعض في الحكومات، الطريق لما جات الحكومة لقات فيها 6 ديال الأمتار ضيقة رغم أن في غاليتها جيدة، الحكومة استثمرت مئات الكيلومترات نعيطوها لكم بالأرقام: أنجز 165 كلم، في طور الإنجاز 113 كلم، الصفقات المعلن عنها الآن 230 كلم، المبرمجة 154 كلم، في 1200 كلم الحكومة ستنجز أكثر من النصف ما لم ينجز منه فيما سبق، وشكرا.

نهتمكم سابقا في سؤال أوفي 2012 على هاذ العمل بتسريع هذه العملية، والحمد لله عطت الإجابة ديالها، ولكن الكمية الكبيرة لا زالت، لذا نرجو منك ومن الحكومة الموقرة أن تسرع في تعويضات هاذ الفلاحة الصغار، لأن البليدة اللي كانت عندو دازت فيها الطريق أشنو غادي فين غيفلح؟ أش غيعمل؟ واش ينتقل للمدينة، لأنه الناس الحمد لله وطنيين وكافحوا وكانوا ناس من المقاومة، إذن بقاوا ثابتين في بلادهم، لذلك أرجو منك السيد الوزير أن تسرع أو تقوم بإسراع هذه العملية لإخراج هاذ التعويضات.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد المري:

السيدة الرئيسة،

نفس الشيء السيد الوزير بالنسبة لنزع الملكية بإقليم بولمان، أنتم تعلمون أن أغلب الساكنة تعيش تحت عتبة الفقر، والأرض ديالها مشات لإنجاز الطرق يعني منذ سنوات مازال الناس ما توصلاتشاي بشيء، نتمناو باش تسرعوا بهاذ الوتيرة، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير المحترم.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أؤكد على التزام الحكومة كان غالبا في المشاريع لا تؤخذ بعين الاعتبار موضوع نزع الملكية، غالبا، أنا تنحاولوا نقولو الوضعية كيف دايرة، كان كيبقى نزع الملكية إلى آخر وقت يتوقع فيه تفاوض ما بين الوزارة وما بين وزارة المالية، الذي حصل هو أنه ابتداء من 2013 بدا كيضاف اعتماد محترم اللي يتعلق بنزع الملكية مع الإخوان د وزارة المالية، وتم الاتفاق باش يمكن لنا نعالجوما تبقى نهائيا، انما تتكلموا على بولمان، على فاس، كايين اللي مازال تيتكلم أيضا حتى على ما بين الدار البيضاء والجديدة اللي عندها سنوات، حنا اتفقنا على المقاربة التالية، اللي موجود الآن بصندوق الإيداع والتدبير كايين الآن تعبئة شاملة باش الناس بعدا يخرجوا هديك المليار و200 ومليار و300 اللي موجودة اللي هي كيبقى غالبا نزاع بين العائلات فيما يتعلق بالإثارة إلى غير ذلك أو أحيانا تيكون شي تعرض ديال شي طرف عنده وثيقة على واحد الأرض؛ الأمر الثاني وهو كما أنه كما قلنا فيما يتعلق بالأحكام غنخلصوا هاذ السنة جزء مهم 150 ملف، غتبقى لنا واحد 76 ملف إيلا قدرنا نوفرو اعتماد في آخر السنة نعطيها، إيلا ما كانش نعطيها السنة المقبلة، 1300 مليار و300 مليون اللي الآن مستعجلة اتفقنا مع المالية غنخصصوا هذه السنة 440 مليون ديال الدرهم ووفرنا الآن الاعتمادات، لدرجة أننا خذيناها من بعض الميزانيات، باش يمكن لنا

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي وهو حول تأخر صرف التعويضات عن نزع الملكية أراضي الخواص التي تنجز عليها الطرق، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التقدم الديمقراطي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد بوغزة الركي:

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

سؤالنا في فرق التقدم الديمقراطي هو حول تأخر صرف التعويضات عن نزع ملكية الأراضي أراضي الخواص التي تعبرها الطرق؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

شكرا السيد النائب المحترم على هاذ طرح السؤال، وهذا ملف معضلة، معضلة لأنه لما جاءت الحكومة لقات حوالي 2 ديال المليار ما بين الأحكام وما بين نزع الملكية ما تأداتش للناس لسنوات طويلة، ولقينا مليار و200 مليون في CDG اللي أدهتها الحكومة وما تعطاتش للناس، الآن الحكومة شنو دارت؟ هاذ الشيء قسماتو على 3 سنوات ديال نزع الملكية، ابتداء من هاذ السنة غنبدواو نعطيو الأحكام تقريبا 15 د المليون ديال الدرهم غيبقاوا لنا واحد 70 ملف، ثم أيضا الآن لقينا الحل مع CDG باش نصرفو المليار و200 التي كانت موجودة لسنوات طويلة باش نكونو، أضف إلى ذلك جميع المؤسسات العمومية تؤدي في حينها السكك الحديدية، الموانئ، المطارات تؤدي في حينها، الذي تبقى الآن واللي هو الآن تنعالجوه اللي هو عندو أكثر من 20 سنة يتعلق بالطرق السيد النائب المحترم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد بوغزة الركي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، اللي غادي ندخل فيه هو أن نشكرك على الحكومات السابقة ولا الحكومة هاذي على العمل اللي قامت به من ناحية الطرق السيارة ولا من ناحية الطرق الجهوية ولا الإقليمية، وأخص بالذكر الطريق السيارة اللي تربط بين فاس ووجدة، جميع الزملاء ديالنا النواب ديالنا معنا سواء المعارضة والأغلبية نطالب بتسريع هاذ العمل، لأن الناس هما من فئة ضعيفة يحتاجون إلى تعويضاتهم، وأخص بالذكر إقليم تاونات دائرة قرية غفساي جماعة الوزاك وجبابرة ومولاي بوشته التي تمر منهم طريق رقم 408 اللي

النائبة السيدة عزوها العراك:

شكرا لكم السيد الوزير، السيد الوزير لا خلاف بأنه الترامي على الملك العمومي البحري يشكل على الأقل النسبة اللي عندنا طرحنا عليها سؤال تقريبا ما يقارب من 30 في المائة، وهي لاشك تشكل خسارة لحزينة الدولة، إضافة إلى تهديد وجود الملك العام العمومي البحري، في تصورنا السيد الوزير أولى الخطوات التي يجب أن تبادر لها الحكومة هي أولا تحديث الإطار القانوني المنظم للملك العمومي الذي يعني يعهد إليه من زمن الحماية في ظهور فاتح يوليو 1914، لذلك السيد الوزير التشريع القانوني كنظن بأنه إخراج النصوص التشريعية هي أولوية من أجل تحديد هذا الملك العمومي وتحديد كيفية استغلاله، كذلك السيد الوزير لابد من الإشارة بأنه وضع استراتيجية وطنية لحماية الملك العمومي تبقى أولوية، يجب أن تحدد هذه الاستراتيجية وتعمم على جميع مناطق المملكة، ولكن كذلك ضرورة وضع مسطرة منح رخص للاحتلال المؤقت للملك العمومي البحري يقوم على مبدأ المنافسة واعتماد دفاتر التحملات.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أولا أود أن أذكر بأننا أعدنا مشروع قانون جديد فيما يتعلق باحتلال الملك العمومي، خاصة الملك العمومي البحري، والتوجه اللي ماشيين فيه هو توجه استثماري وتوجه أيضا ديال المنافسة إلا في حالات كيممكن يقدم الانسان واحد المشروع، ثم أطلقنا دراسة غنساليوها هاذ السنة سمينها: «المخطط الوطني لتثمين الملك العمومي البحري» شنو اللي غيصلاح للاستثمار؟ شنو اللي غيصلاح للرياضة؟ شنو غيصلاح للسياحة؟ شنو غيبقى محمي أنه يتقاس؟ ثم في إطار...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي هو حول مأل إصلاح شبكة الطرق الوطنية للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد السلمي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السادة الوزراء،

السيد الوزير، سؤالنا هو ما هي التدابير والإجراءات التي تعتمزم

نعتيوا للناس الحقوق ديالهم، وأنا فعلا كناكد على أنه هادو كما قلنا فلاحه وناس كانوا كيبستغلوها فلا بد أننا نأديو لهم الحقوق ديالهم كنعقاد إيلا صفيها هاذ الإرث...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونمر إلى السؤال الموالي وهو حول الترامي على الملك العمومي البحري ببلادنا، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد أحمد أيتونة:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

يعرف تدير الملك العام البحري ببلادنا مجموعة من الاختلالات والتجاوزات نتيجة الترامي بطرق غير مشروعة وبصفة عشوائية، لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم، ما هي حصيلة الترامي على الملك العمومي البحري ببلادنا؟ وما هي الاستراتيجية التي ستعتمدها من أجل الاستغلال المعقلن والتدبير الأمثل؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

هذا واحد الملف اللي كنعتابروه بأنه ملف مهم، وكنعتقد العقار العمومي بصفة عامة يعتبر شيء مهم، لأنه يمكن له ينفع أولا خاص الحماية ديالو، ثانيا التثمين ديالو، وينفع الاستثمارات، طببيعة الحال طلقنا واحد الحملة على صعيد الوزارة باش نعالجوهاذ الموضوع ديال الملك العمومي بكل أنواعه وبالدرجة الأولى الملك العمومي البحري، وخذينا واحد العدد ديال الأمور، هذه الحكومة ستنهي التحديد التقني والإداري وتحفيظ الملك العمومي البحري في 2016، تقريبا شملنا الخريطة كاملة الميزانية مع واحد مكاتب الدراسات باش نهي العملية ديال التحديد لأنه كايين إشكال ديال تحديد الملك العمومي البحري ، المسألة الثانية جرد الاعتداء على الملك العمومي البحري وتم جرده والتواصل مع السلطات، المسألة الثالثة تسوية الوضعية ديال واحد العدد ديال الناس اللي ما كانوا كيبستغلوها، المسألة الرابعة لم يعد تعطى أي رخصة لمن يريد أن يبيي الدار ديالو في الملك العمومي البحري، إنما سيكون موجه بالدرجة الأولى إلى الاستثمار، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب، تفضلي السيدة النائبة.

واحد التطور كبير من 96 إلى اليوم، من مليون سيارة في Parc auto ديال البلاد إلى 3 مليون سيارة اليوم، سنة 2014، واش واكبتو شي تطور في مجال الطرق السيد الوزير، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير في ما تبقى من الثواني.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

لا أنا كندشكر السيد النائب المحترم، أنا متفق معاكم، أنا أعطيتكم الأرقام وعطيتكم الحاجيات لكن اللي كنقومو به كنجاولو ما أمكن نحددو الأولويات، أنا متفق معك لأن تطورت، الآلية تطورت، الحاجيات تطورت، الآن كاين رواج اقتصادي الحمد لله في البلاد ديالنا، كندرصو ما أمكن نديرو... والمقاربة راه كيعرفوها السادة النواب والسيدات النائبات أن اليوم تحديد الأولويات كنديره مع المعنيين على المستوى الإقليمي والجهوي، مع السلطات ومع المنتخبين، معاهم كندددو الأولويات حسب الدور الحركية اللي كتنامي التنقل، ثم أيضا حسب الدور الاجتماعي والاقتصادي اللي يمكن تقوم بها الطرق، مرة أخرة الحاجات كثيرة، الإمكانيات قليلة، كندددو الأولويات مع جميع المتدخلين، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، والسؤال الموالي حول ضرورة إنجاز المزيد من موانئ الصيد التقليدي ببلادنا، للسيدات والسادة النواب المحترمون من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله وكاك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة المحترمة،

سلام الله عليكم جميعا، على من في القاعة الموقرة، السيد الوزير المحترم، هل من مزيد من بناء مرافق للصيد التقليدي ببلادنا؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أشكر النائب المحترم من الفريق المحترم على طرح هذا السؤال، كنعتمد وزارة التجهيز والنقل هي رهن إشارة جميع القطاعات، فلما كتكون أولويات على القطاع ديال الصيد البحري احنا كندامجو وفق الإمكانيات، ولكن اللي يمكن لي نقول ليكم، في عمر لوقت يسمح

الوزارة القيام بها لإصلاح الشبكة الطرقية وخاصة الوطنية منها؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أشكر الفريق المحترم والنائب المحترم على طرح السؤال هو مرتبط بالسؤال السابق، بطبيعة الحال هذا واحد الموروث وطني patrimoine national الشبكة الطرقية، عندنا 2 ديال التحديات: التحدي الأول وهو أننا نضيفو لها نزيدو على هاذ الشبكة الوطنية ما يمكنش تبقى ثابتة، والتحدي الثاني أننا كيفاش نصونو هاذ 42 من 61.000 ثم حتى دالك الشئ اللي بقى ما عمرو تزفت ما عمرو تعبد خاصنا نعبدوه، ثم التحدي الثالث وهو كاين واحد العدد خاصنا أننا نوسعوه، يعني ما غنتكلمش على الطرق السريعة يعني المزدوجة، ولكن على الأقل نوسعوه، لذلك الخطة اللي مشينا فيها هو الصيانة زائد التوسيع زائد التقوية، هاذ الخطة كما قلنا تنديرو معدل الآن ديال 2000 كلم يمكن لنا نقولو 2000-2200 كلم، أول مرة في سنة 2015 الآن غنديرو 2800 كلم بعدما حصلنا على واحد القرض، والآن كندتفاوضو على واحد القروض بالنسبة للطرق الإقليمية، فإذن هدي هي المقاربة أن المشروع ديال الصيانة والحفاظ على هذا الموروث الوطني لأنه مهم، بالإضافة إلى ذلك أننا حصينا ما يسمى بالمحاور الطرقية اللي عندها علاقة بحوادث السير، برنامج ديال السلامة مرتبط بالنقط السوداء والمحاور السوداء اللي خصصنا لها 3 مليار ديال الدرهم ابتداء من سنة 2014 إلى سنة 2017.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد النائب، تعقيب.

النائب السيد محمد السلمي:

السيدة الرئيسة،

فعلا مجهودات كبيرة تبذلها الحكومة في مجال الطرق، ولكن السيد الوزير عندنا اقتراح لماذا لا تفكر الوزارة في المحاور الطرقية التي وضعت في سنوات غابرة، محاور طرقية وضعت قديما جدا، كان المغرب يتوفر آنذاك على حافلات وسيارات تسير ببطء شديد، اليوم المغرب يعرف أنواع من السيارات الفاخرة، ذات السرعة الفائقة، يجب إعادة النظر السيد الوزير في المحاور كنعني le tracé ديال الطريق، كذلك السيد الوزير إصلاح النقط السوداء في الطرق الوطنية، وأعطي مثلا بالطريق الوطنية رقم 8 الرابطة بين أكادير والحسيمة في المقطع الطرقي بين فاس والحسيمة، هناك نقط سوداء جد خطيرة، يعني حوادث سير أسبوعيا، هناك كذلك السيد الوزير المرآب ديال السيارات ديال المغرب، عرف

ديال الأمواج ديال البحر، لتسهيل الخروج والدخول ديال البحارة للبحر، وبالتالي زيادة من الأيام ديال العمل ديالهم، نموذج عندنا في أكادير إمسون راكمو بنيتو واحد الحاجز، بغينا أمثال هاذ الحواجز في موانئ كثيرة ديال هاذ القرى، ... حتى آخر ميناء تقريبا في الشمال، الحفاظ على الممتلكات ديال البحارة والحفاظ كذلك على الأوراح ديالهم والزيادة ديال العمل، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

السيدان النائبان المحترمان، أولا كاين أمور هي أعتقد من اختصاص وزارة الصيد هي كتحدد البرمجة، شنو هي الحاجيات حسب مخطط أليوتيس، وبعد ذلك الأمور اللي كترجع إلى وزارة التجهيز هانا كنجلس معاهم وكنديرو برمجة، وبعدها كندشيو عند وزارة المالية، أنا كنعقول ولا كان هناك حاجيات هانا جاهزين، الأمر الثاني أنه لما كتكون الظروف ديال الصيد أو ديال الإبحار بصفة عامة سيئة، راه يعلن عن ذلك، فيعلن على أنه ممنوع إما الخروج أو الدخول، فبالتالي كاين الناس بطبيعة الحال اللي ما كيلتازموش وهاد الشي حصل أكثر من مرة. فقط بغيت نضيف أنه، بالإضافة للبدوزة لأنه كندرسوا هاذ الميناء اللي غيكون ديال الصيد، كاين الميناء الكبير الذي اختارت البلاد ديالنا أن يكون ضمن المخطط المينائي ل 2030 اللي غيكون أكبر ميناء في المحيط الأطلسي اللي غيكون إن شاء الله في الداخلة والدراسات متقدمة في هذا المجال.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نمر إلى السؤال الموالي حول الصيانة الطرقية للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية، فليتفضل أحد أو إحدى واضعي السؤال، تفضل السيد النائب.

النائب السيد رشيد عدنان:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

على الرغم من الجهود المبذولة لتوسيع وتقوية الشبكة الطرقية ببلادنا، فإن وضعية الطرق ببعض الأقاليم النائية لازالت جد متردية، نتيجة انعدام الصيانة والتتبع والمراقبة المستمرة، مما يؤدي إلى العديد من الحوادث المميتة، كما هو الشأن بالنسبة للطريق الوطنية رقم 13 الرابطة بين الحاجب وميدلت، والطريق رقم 33 الرابطة بين خنيفرة وميدلت، والطريق الوطنية رقم 1 الرابطة بين كلميم إلى لكركرة، فما هي الإجراءات الاستعجالية المتخذة لإصلاح وصيانة الطرق خاصة مع

الإنهاء الإنجاز الميناء ديال بوجدور اللي انتهى في آخر 2012، توسيع الميناء ديال الداخلة 2013، ميناء طرفاية غنتهيو منو نهاية 2015، ميناء يعني الجمية اللي إن شاء الله غادي نبدأ الأشغال ديالو وننتهيو منها في 2016، لأنه غادين نحاولو، المهريز الآن يرتقب إعلان طلب عروض في شتنبر 2015، توسيع الميناء ديال سيدي إفني اللي غنتهيو منو في 2015، الميناء ديال الصويرة اللي غنعلمو على طلب عروض وننتهيو في 2017، اللاتحة طويلة، الدالية اللي غادي ننتهيو منو في 2015، الكبدنة اللي غنتهيو من خاصة فيما يتعلق بالحوض ديال رفع البواخر خاصة ديال الصيد في 2015، الميناء الصيد البحري ديال طنجة بعد التأهيل ميناء طنجة اللي يعني ننتهيو منو في 2015، ثم الآن كندرسوا واحد العدد ديال المشاريع موانئ باش يمكن لينا نواكبو الحركية ديال القطاع ديال الصيد البحري، وراه احنا رهن الإشارة في هذا الموضوع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا، تعقيب السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الله وكاك:

ممنون لكم السيد الوزير المحترم، عمل محمود أنجزتموه، ولكن يتعلق الأمر وأنتم تعلمون أن هناك تناغما بين أعضاء الحكومة، هناك مجهودات جبارة بذلت من طرف وزارة الصيد البحري لبناء قرى للصيادين، ونقط تفرغ من أجل تسويق المنتوج، حتى تتوفر الظروف الملائمة لهؤلاء الصيادين، من أجل أولا تنمية القطاع، ومن أجل العمل في ظروف رائعة جدا، نؤكد على ضرورة التعجيل بإنجاز دراسات، تعقبها اتفاقيات، فصفقات، فتم أو سيتم ما أكدتم عليه، الأمر هنا يتعلق بإقليم تيزنيت بجماعة أكلو وجماعة اربعاء الساحل، مكتب الدراسات واسع النظر إما أن تنجز بأكلو أو بسيدي بولفضيل أو بكاريزيم إن كنت أتحدث إليكم عن الظروف، فقد نعي إلي أحدهم نبأ وفاة بحار اليوم قبل ولوج هذه القاعة الموقرة، لاشيء إلا لانعدام ظروف ولوج البحر أو الخروج منه، ولذلك أن الأوان أن تضاعفوا مجهوداتكم وتعدوا العدد في ما يستقبل من الزمن أجله أو عاجله.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد عيسى امكيكي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الوزير،

في الحقيقة المقصود هو قرى الصيادين، هاذ القرى اللي بغينا المساهمة ديال الوزارة ديالكم يعني فيها بناء بعض الحواجز لتكسير

تساقط أمطار ثلوج الخير، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التحيز والنقل واللوجستيك:

شكرا السيد النائب المحترم على طرح هاذ السؤال، كنتبغني نخبر بأنه أنا ملي توصلت بالمعلومات وجدنا أهم الأجوبة، هاذ المقطع اللي كيمشي من مكناس حتى الراشيدية وما يجاوره، حجم الاستثمارات كبير جدا، غنعطيكم من بعد التفاصيل، خاصة هاذ الطريق الوطنية اللي الآن الدراسات شغالة باش يمكن لنا نمشيول 7 متر القارعة مع 2 متر في الجناوب، باش تكون طريقة تواكب حركة السير، في انتظار في المستقبل إن شاء الله إذا توفرت الاعتمادات يمكن تكون أفضل أو أحسن، هذا بالإضافة للمحاور في نواحي ميدلت اللي تكلمت عليها، النواحي ديال خنيفرة يمكن لي نعطيكم إذا أردتم إقليم بإقليم حجم الاستثمارات، الطرق اللي مشينا لها والقناطر اللي كنعالجوها باش يمكن لنا نقول لكم بأنه ما عندنا من إمكانيات نحاول أن نوزعها بنوع من العدالة بين الأقاليم، أكيد أنا معك أن هناك نقص، وأنا عبرت عليه كم من مرة، مرة أخرى نتناقفوق على الأولويات وتنتوكلو على الله لإنجازها.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد القادر الكيحل:

شكرا السيد الوزير، أولا أنا أثارني جوابكم على الموضوع ديال الطريق رقم 1 الوطنية في إطار الصيانة، معلوم على أنه منذ 15 سنة كانت هاذ الطريق فيها 4 متر في القارعة ديالها، الحكومة السابقة عممت جل المقاطع وصلاتها ل 6 متر، وزادت الطريق السريع بين العيون والمرسى، الصيانة هي مسؤولية دائما لكل الحكومات، ولكن بغينا نعرفو شننا هي الإضافات اللي جات على مستوى الطرق السريعة، على مستوى الطرق السيارة اللي ما نعرفو شننا هي الإضافات ديال الحكومة ديالكم، أما الصيانة راه مسؤولية ديال الحفاظ على ما قامت به الحكومات السابقة، هذا وانتما قلتوا على أنها طريق جيدة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التحيز والنقل واللوجستيك:

طبعا إلى الطريق الوطنية طانطان العيون بوجدور 165 كلمتر من 6 متر إلى 7 مترزائد 2 هي 9 متر، وطور الإنجاز 113 كلمتر بمعدل 200 مليون درهم، الصفقات التي الآن الإعلان عنها 230 كلمتر ب 561 مليون ديال

الدرهم، بمعنى أن هذه الحكومة غتوصل يعني 280 زائد 230 ، 510 كلمتر من 1200 اللي هو مبرمج بالنسبة للسنة المقبلة 154 غنوصلوا لحوالي 700 كلمتر من 1200 ، مرة أخرى هاذ الشي ما كافيش لكن انتما عارفين كنعقول لكم هاذ الشبكة الطرقية ديالكم، ولكن كل هذه حتى واحد ما غينكرما قام به الآخرون، العالم والشعب راه كيشوف ما ينجز وما لا ينجز، لكن احنا كنعقول لكم ها هي الطريق...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي عن مآل اتفاقية بين الوزارة وبين جهة الرباط سلازمور زعيرلفك العزلة عن بعض الدواوير بالجهة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد رحو الهيلع:

وقعتم اتفاقية مع جهة الرباط سلازمور زعير على 23 مشروع ديال الطرق على 2 د المراحل، المبلغ الإجمالي 30 مليار سنتيم، 11 في 19 وكلهم نصف نصف، المهم في هاذ السؤال هو أن هاذ المشاريع تهم حوالي 80 دوار بالبادية بإقليم الخميسات، ولكن مع الأسف لحد الآن يا لله فتحتوا 2 د المشاريع، والآخريين باقيين والمواطنين تينتاضرو من 2011 إلى اليوم، وبغينا واحد الجواب من عندكم السيد الوزير يكون صريح لأن المواطنين حتى هم تيسمعوا لك، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التحيز والنقل واللوجستيك:

نشكر السيد النائب المحترم والمواطنين اللي كيتبعو البرلمان أعتقد لمواكبة مثل هذه الأسئلة، غير هو خيلنا نكونو متافقين أن العقدة بين الطرفين هي شريعتهم بينهم، التزام بينهم، يعني أنا كنعتاقد كايين اتفاق على الطرق القروية واللي ممضى فيها أن الجهة خاصها تعطي 15 في المائة، ومازال لحد الساعة ما تعطاش، راه ما غيمكنش نكملها إيلا ما عطاش للجهة، أنا هاذ الشي عبرت عليه كم من مرة، لن أتم أي برنامج فيه تعاقد إلا إذا وفي الجميع، لأن هذا فيه التزام الطرفين، العقدة الثانية التي كانت إضافية اللي فيها 312 كلم اللي تعطي لحد الساعة النصف، وأنجزنا يعني الوزارة أكثر مما هو مطلوب منها.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب المحترم، التعقيب.

النائب السيد رحو الهيلع:

السيد الوزير، الجهة هاذ الشطر الأول اللي فيه 11 مليار، جهة

معهم ملحقات إضافية باش نسويو الوضعية ونهني من هاذ البرامج والتعاقدات التي كانت في السابق.

السيدة رئيسة الجلسة:

نمر الآن إلى السؤال الموالي وهو المتعلق بالمخطط الوطني الثاني لشبكة الطرق السيارة وكذا الطرق السريعة للسيدات والسادة النواب من الفريق الحركي، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد علي كيري:

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء المحترمون،

أخواتي إخوان النواب،

السيد الوزير، نسائلكم عن البرنامج الوطني للطرق السيارة، هنالك مستجدات حاليا على الساحة الوطنية هو التقطيع الجهوي الجديد، ألا تفكرون يعني ربط عواصم الجهات بالطرق السيارة حاليا يعني 12 جهة 8 يعني واصلها الطرق السيارة، 4 الجهات يعني ما مربوطاش بطرق السيارة، أخص بالذكر جهة درعة تافيلالت وعاصمتها الراشيدية يعني الطريق السيار كنتمنونا إن شاء الله يمر من الأقاليم ديال إفران وميدلت وصولا إلى الراشيدية، وكذلك الجهات الثلاثة ديال الصحراء من كلميم إلى وادي الذهب، الشق الثاني من السؤال ديالنا وهو تمويل هذه المشاريع ديال الطرق السيارة يعني يمكن التفكير في دعم صندوق التضامن بين الجهات اللي هو محدث حاليا بالقوانين الحالية، المسألة الثانية نسائلكم عن إتمام يعني بعض المحاور ديال طرق السيارة وخاصة محور بني ملال برشيد والمدار الحضري بالرباط والطريق السيار لأسفي، هل هنالك من أجل منظور لإتمام هذه المشاريع ديال الطرق السيارة كلها، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التحيز والنقل واللوجستيك:

أشكر السيد النائب المحترم، فيما يتعلق بإتمام المخطط الأول يعني هو عقد البرنامج الذي يربط شركة الطرق السيارة مع الدولة، أعتقد أننا إن شاء الله سننتهي منه في آجاله مع بعض التأخر، وهذا شيء عادي وطبيعي يعني مرتبط ببعض الإكراهات، ولكن غنكونو ساليينا 1800 كلم التي تم برمجتها في السابق، واستمرت فيها الحكومة الحالية، نحن الآن في آخر الترتيبات لإنهاء اعداد المخطط الوطني الطريقي ل 2035 تيجمع ما بين الصيانة، الطرق السريعة، الطرق السيارة، وحددنا واحد العدد ديال المحاور بطبيعة الحال احنا نعهده ل 10 سنوات المقبلة غنحددو فيها الأولويات، أنتم تعملون بأن الأولويات ليست بالضرورة

خلصت 5.5 د المليار، ولكن فيها 8 ديال المشاريع بالله صاوبتم 2 مازال ما كملتهومش، يعني باقين 6 باش عاد ندوزو المرحلة الثانية، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التحيز والنقل واللوجستيك:

هاذ الملف ديال...

السيدة رئيسة الجلسة:

إيلا سمحتي السيد الوزير، هناك من يطلب تعقيب إضافي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد حماد آيت بها:

بداية لابد باش نشكروا السيد الوزير والوزارة ديال التحيز، أولا على توقيع الإتفاقية مع إقليم زاكورة لتدارك النقص الحاصل في ميدان الطرق، خاصة أن واحد العدد من البرامج مشات الطرق الوطنية، والآن دار الإتفاقية للشركاء أغلبية الشركاء وجدوا الإعتمادات ديالهم وهذه مناسبة باش نلتمسو من الوزير الإسراع بالتنفيذ الإتفاقية هذه، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التحيز والنقل واللوجستيك:

أنا كنعاول هاذ المقاربة الجديدة أن الوقت ما كانش كي سمحش باش نقول من الأمور اللي الآن يعني حاولنا نطورها أكثر، كان البعض منها موجود أننا نحاولو نديرو الإتفاقيات مع جميع الجهات والأقاليم اللي كيفما قلت كنعددو الأولويات وكتكون حتى المساهمة ديال الداخلية والمساهمة ديال الجهات، وكنكونو متافقين على الأولويات باش تكون هي التعاقد فيما بيننا، بقى الوزير ولا ما بقاش بقى الرئيس ولا ما بقاش، فإذن العقد هي يعني التعاقدات هي التزام.

الأمر الأخير هو أنه عندنا مراسلات ارسلناها للسيد الوالي والجهة باش نعاودونجتماعو، نعاودونحلوا هاذ الإشكال بين العقدة أو التعاقد الأصلي ديال الشبكة الطرقية القروية واللي ما كملش، وما تدفعش فيه النصيب ديال الجهة، وما بين ما هو تكميلي، راه ما يمكنش نغلب الأصل عن ما هو تكميلي، فلذلك أنا كنتمني وراه تكلمت مع السيد برقية اللي هو رئيس الجهة باش نشفومع المكتب اشنو هي المعالجة اللي يمكننا نديروها باش يمكن ما يبقاش هاذ الإشكال مطروح، مع العلم واحد العداد الجهات كان عندنا نفس المشكل وراه الحمد لله كنعضيو

أنه نتقدمو من 1800 احنا إن شاء الله نزيدو في 10 سنوات المقبلة ثم 10 سنوات من قبل باش نوصلو إن شاء الله 3000 كلم، مع العلم أن حجم المديونية ديال شركة الطريق السيار مازال نعطي هاذ الرقم باش نعرفو التحدي اللي علينا 38 مليار ديال الدرهم، فيما يتعلق بالطريق السريع تازة - الحسيمة الزيارة الأخيرة اللي كانت اعطتنا تصور أننا إن شاء الله غادي نحترمو الأجل مع بعض التأخر، السبب هو أنه بعض الاعتمادات المادية يلاه جات، كنحرص ما أمكن نكون إيجابي لأن كاين أطراف متدخلة، السبب الثاني أنه موضوع نزع الملكية في بعض الأمور تأخرت، ولكن غادي نحترمو الأجل مع بعض التأخر...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونمر إلى آخر سؤال في هذا القطاع وهو حول الغموض في ملف مقلع الغاسول بالقصابي ملوية بإقليم بولمان، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، فليفضل إحدى أو أحد واضعي السؤال، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد رشيد حموني:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

نضطر إلى طرح سؤال من جديد وللمرة الثالثة خلال هذه الولاية، ومنذ أزيد من سنتين أعلنتم السيد الوزير داخل هذه القبة، أن ملف استغلال الغاسول بجماعة القصابي إقليم بولمان سيتم تديبره بمقاربة جديدة التي ترجع بالنفع على ساكنة جماعة القصابي بصفة عامة، وعمال المنجم بصفة خاصة، نسائلكم اليوم أين وصلت هذه المقاربة؟ ولماذا هذا التأخر؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرياح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

نشكر السيد النائب المحترم على طرح هذا الملف، هاذ الملف كون كان سهل كون راه دار بسرعة من قبل، فلأنه ملف كبير ويتعلق بثروة وطنية، دبرناه حسب ما نستطيع بحكمة باش يمكن لبنا نوصلو لنتيجة، النتيجة أنه عدد من الوزارات متدخلة في هذا الموضوع، لجنة تحت إشراف رئاسة الحكومة، تدار طلب الإهتمام يعني وبقا في نهاية المطاف واحد العدد ديال الشركات، الآن طلب العروض راه تدار، راه غنسينو كنعتمد في بداية ماي باش نحدد الشركات اللي غتفوز إن شاء الله بالقطاع لتأهيل يعني لتديبر هذه المقالع، مع طرح فكرة ديال التصنيع المحلي يعني آنذاك، فإذن احنا غاديين إن شاء الله وغادي نعالجوا هاذ الموضوع في اتجاه ديال التنافسية وديال الشفافية المطلوبة

فقط أولويات يعني يتداخل فيها ما هو اقتصادي واجتماعي، ما هو تأهيل ترابي، ما هو أيضا سياسي هاذيك الأولويات سيقع فيها التشاور وأتمنى أن تنال كل جهة إذا استطعنا كل جهة نصيها من هاذ المخطط المقبل من الآن..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب للسيد النائب فيما بقي من ثوان تفضلوا.

النائب السيد علي كيري:

شكرا السيد الوزير، نريد منكم التزام لربط عواصم هاذ الجهات بالطرق السيارة، وخاصة أن هنالك معطيات جديدة، هنالك ما يسمى بالاقتصاد اللامادي حاليا، ولم تعد يعني الاعتبارات يعني الكلاسيكية هي المعمول بها مائة في المائة، لابد يعني من التفكير في المغرب العميق فيما وراء الأطلس، وهاذوك مواطنين مغاربة ويستحقون كامل العناية كسائر المغاربة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير فيما تبقى، العفو، هل هناك من تعقيب إضافي؟ تفضلوا.

النائب السيد أحمد المتصدق:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير الساكنة مازال تتساءل عن تأخر بعض الأشغال في بعض الأشطر في الطريق السريع ديال تازة- الحسيمة، وتتشرك بمناسبة الزيارة اللي قمتو بها، وتعطيونا النتائج في هاذ الأمر هذا، لا بالنسبة للطريق أو حتى المنشآت الفنية، بعض المنشآت الفنية وكذلك الإشكالات المطروحة على مستوى بعض المراكز اللي تيمر منها الطريق السريع تازة - الحسيمة، والتحدي ديال إنهاء الإنجاز ديال هاذ الطريق السريع في الأجل المحددة، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز رياح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

الطرق السيارة نحن أمام ممثلي الأمة، يعلمون أن هناك مشاريع عندها بعد إستراتيجي أقول بعد إستراتيجي والوزارة مع الوزارات المعنية نعد البرنامج نعد المخطط، تحديد الأولويات تعرفون عنده منطلق في تحديد الأولويات في المخططات الإستراتيجية، راه وخا بيغي راه وزير التجهيز لأنه يقول ليكم غدا غنديرها ماشي هكذا تدار، تيدار المخطط فكاين واحد التصور منطلق إستراتيجي، كتعرفو بأنه وهاذ المنطق الإستراتيجي عندو مؤسسات اللي كتشرف عليه، وإن شاء الله نتمنى

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد النائب المحترم، أنا بدوري أود أن أستفيد من حضوركم معكم لكي أترحم مجددا على جميع شهداء الفاجعة الأخيرة ليوم الجمعة، في الحقيقة هذا السؤال لم يكن مبرمج، وأنا ما عنديش حتى في البرمجة ربما جاء متأخر، لكن ما يمكن أن يقال أنه بالفعل اليوم المدونة ديال السير 52.05 لما دخلت حيز التنفيذ منذ 2010، استطاعت أن تعطي دينامية جديدة للسلامة الطرقية وللسير بالطرق، باعتبار أنه جابت واحد المجموعة ديال النصوص اللي هي زجرية، ولكن في نفس الوقت نصوص متقدمة اللي بتنظم السير والجول، لكن هناك إشكالات يمكن نقول ليك السيد النائب المحترم أن هذه الإشكالات هي مرتبطة أساسا بالنسبة ديال التطبيق وبالنسبة ديال التنزيل ديال النصوص القانونية كلها اللي خاصها شروط تنظيمية والتي لم يتيسر أن ننزلها دفعة واحدة، واللي مازال فيه نصوص راه احنا ننزلوها، ولكن أيضا في هاذ 4 سنين استطعنا اليوم أننا نغطي بعض المقترحات اللي غادي تجيكم في المستقبل القريب لتعديل ما هو يجب تعديله وفق مقاربة تشاركية، شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد أحمد الزردالي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير من خلال هذا السؤال نريد أن نؤكد أن سن القوانين وحدها لا تحل المشاكل، دول للأسف تقلب على الأرقام القياسية في مجال رياضي، احنا هاذ الوزارة اللي مازال في قسم ديال الإنعاش وللأسف احنا هاذ الأرقام القياسية ولينا نحصدوها في حوادث السير وفي المجموعة ديال الوفيات جراء هاته الحوادث، وخير دليل السيد الوزير هو للأسف فاجعة طانطان واللي اليوم من هاذ المنبر تعازينا لكل الأسر ضحايا هذه الفاجعة، السيد الوزير مشاو النواب لمهمة استطلاعية في التقرير ديالهم أكدوا على توسيع ديال هاذ الطريق اللي سميت في السابق بطريق الموت، ومجموعة من الاقتراحات السيد الوزير، نسائلكم ماذ عن تجديد حظيرة السيارات لنقل المسافرين ونقل البضائع والدعم لذلك؟ ماذا عن تحميل المسؤولية للمراقبين سواء على مستوى الطرق أو على مستوى المراقبة الميكانيكية. لا بد من..

فيما يتعلق بمقترح الغاسول.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد رشيد حموني:

السيد الوزير، اليوم السكان ديال جماعة القصابي من بعد البشري اللي تلقاها يعني ماكانوش كينتظرو أنه مجرد باش تعلنو على دفتر التحملات ونيدلوزيد بعمر، الناس كنتنتظر المقاربة الجديدة وخلق مشاريع تنموية، وخلق مشاريع وحدات صناعية لثمين هاذ المادة، هذا هو الإنتظار، والعناية بالعمال وبناء وحدات سكنية لهاذ العمال، أما الصفقة اللي في الأول السيد الوزير تعلنات وليتو تخليتو عليها ولات تبدلات صفقة بصفة..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

لا هاذ الموضوع ديال السكن الله يعاونكم، باش توجدو السكن واحنا يمكن لينا إلا نساندو، أنا كنتكلم على الملقع، باش كل واحد كيتحمل المسؤولية ديالو، الملقع كايين تنافسية، كايين ثمين ديال الغاسول ضمن الطلب ديال العروض، كايين أيضا قسمنا هذا الملقع إلى عدة قطع باش نخليو الناس اللي بغاويديرو تعاونيات أو اللي بغاويديرو البحوث العلمية، واللي باغي يستثمر غاي ياخذ الآلاف ديال الهكتارات باش يديرو لينا إن شاء الله مصنع...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن إسهامكم في هذه الجلسة، ونمر إلى القطاع الموالي قطاع المكلف بالنقل، والسؤال حول عن مدى نجاعة مدونة السير في الحد من حوادث السير، للسيدات والسادة النواب المحترمون من فريق الاتحاد الدستوري، فليفضل السيد النائب المحترم، تفضلوا.

النائب السيد أحمد الزردالي:

شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير المحترم، لازالت حوادث السير تحصد العديد من الأرواح على طرقات المملكة بكل أصنافها، بالرغم من أننا نعتمد على مدونة جديدة للسير، ما تقييكم السيد الوزير لنجاعة هذه المدونة في الحد من هذه الحوادث؟ وهل من إجراءات وتعديلات عليها في الأفق القريب؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ تفضل الكلمة لكم السيد الوزير فيما تبقى لكم من الوقت.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

لا غير دابا حنا أمام الرأي العام، وكاين السيد النائب المحترم احترام الرأي العام يفيد أننا نقدمو للمعطيات الحقيقية، اليوم هاذ الحكومة السيد النائب المحترم استطاعت..

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير، انتبى الوقت، السؤال الموالي حول الصيانة الطرقية ومراقبة الحالة الميكانيكية للناقلات للحد من ارتفاع الحوادث للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، تفضلي السيد النائبة.

النائبة السيدة خديجة أبلاضي:

إن العين لتدمع وإن الحزن يدمي قلوبنا ولا نقول إلا ما يرضي الله، ولكن نسائلكم السيد الوزير، عن الصيانة الطرقية ومراقبة الحالة الميكانيكية للناقلات، نسائلكم السيد الوزير عن تخفيف سياسة الوزارة في التخفيف من حوادث السير؟ ونسائلكم عن التدابير المعتمدة للرفع من جودة الطرق الوطنية؟ وأخيرا نسائلكم أيضا عن الإجراءات المعتمدة لوضع معايير للحافلات والناقلات حتى تكون في مستوى حق هؤلاء المواطنين؟ وشكرا لكم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

هو دابا الموضوع ديال السلامة وديال الحوادث خاصة الفاجعة ديال طانطان، كان ممكن أننا نجعمو الأسئلة، لكن ما يمكن أن يقال هو أن السيدة النائبة في طرحها للسؤال طرقت إلى الموضوع اللي تمم 6% من حوادث السير واللي هو العربات والحالة الميكانيكية واللي هو الصيانة ديال الطرق، اللي يمكن نأكد لكم هو أنه الآن البرنامج ديال الوزارة يعتمد في هاذ المجال ديال تهيئة ديال السلامة الطرقية فيه 3

د المليار ديال الدرهم وفيه 1.300 مليون درهم اللي هو مرتبط أساسا les points noir بالنقط السوداء، الطريق الوطنية نقولها ونعيدها، الطريق الوطنية التي وقع فيها الحادث الأخير الفاجعة، هذا الطريق الصور اليوم راها في انترنت، وتوضح بما لا يدع مجالا للشك أنه ليست الطريق وليست الصيانة هاذ المقطع هو الذي أدى إلى هاذ الحادثة الفاجعة، المراقبة فيما يتعلق بالمراقبة اليوم عندنا أكثر من 1.5 مليون مخالفة التي تسجل على صعيد الدرك الملكي، الأمن الوطني، والمراقبة ديال وزارة النقل، على صعيد فقط المراقبين ديال وزارة النقل، يتم وضعنا في 2014 أكثر من 600 حافلة في المحجز، ووقفنا أكثر من 2500 حافلة لفترة معينة إلى أن انضبطت، بمعنى أنه من هاذ الجوانب اللي هي تقنية اللي مرتبطة بالأداء نعمل على أساس أننا نوفيو الأمور ديالنا، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضل، تعقيب لأحد أو إحدى النائبات، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد سالم البيهري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

أولا أعزي في عائلات الضحايا إنا لله وإنا إليه راجعون، كنشكروكم السيد الوزير على المجهودات اللي كتقوم بها من خلال المراقبة والمتابعة، إلا هاد الشي غير كاف، يعني من خلال الفاجعة في الحقيقة كيبين من خلال الشهود العيان بأنه الساق الثاني ديال الحافلة أو أحد الركاب ديال الحافلة كياكد بأن كاين شي انفجار مدوي، نتيجة ديال ديال البنزين، مع الأسف، وهاذ المراقبة ديال هاذ الشاحنات مفروض أن الوزارة ديالكم تشدد في المراقبة، وكاين مع الأسف كاين الصهاريج اللي مع الأسف منظمة إلى غير ذلك عندها أشخاص نافذين كيقوم بالنقل ديال من المفروض أن الوزارة والسلطات المحلية أنها تراقب تلك الصهاريج لأن كنعتابروها قنابل موقوتة في أي لحظة يمكن تنفاجر بالحوادث اللي كنعرفوها حوادث مميتة من بينها فاجعة طانطان، بهاذ المناسبة السيد الوزير كنشكروكم على المجهودات اللي تتقوموا بها بالنسبة للدراسة ديال الطريق السيارة، وكنتمناو باش تعطيونا شي وقت محدد للبداية د الأشغال د الإنجاز، الأكيد أنه هناك مجموعة من التقارير اللي تتأكد بأنه لا الحافلة ولا الشاحنة طبعما ما انقلبت فمي بالعكس هي احترقت بشكل مذوي، وتمناو أنه هاذ المراقبة يعني خاص التشديد ديالها سواء بالنسبة للحافلات والصهاريج وبالنسبة لجميع السيارات اللي تتقوم بهاذ العملية اللي...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي في الموضوع؟ تفضلوا السيد النائب المحترم.

ولا 3 أيام، هادوا راه 34 روح بشرية وهاذ 34 اليوم راه احنا مازال تنقبلو في les ADN باش نعرفو بعدا غير هادوك الموتى الله يرحمهم شكون هما، خذاوا الإخوان ديال الدرك الملكي ما يتعين من عينات اللي كانت متناثرة في الأماكن، وهذا يتطلب أمور اللي هي دقيقة وأمور اللي هي علمية، وأمور اللي ماشي السرعة هي المحدد فيها باش الخبر يكون معلن عنه في خلال 48 ولا 72 ساعة، وبالتالي البحث جاري التحقيق جاري، أنا ما جيتش اليوم باش لأن ما عنديش النتائج ديال البحث، ما عندي هو النتائج ديال البحث التقني اللي هو مرتبط بالعمل ديال المراقبة ديال العربات اللي كانت تتسير، وأنتما لاحظتو أنه 34 روح بشرية راه ما يمكنش يكون ناتج على اصطدام اللي هو عادي، لأنه العربتين بقاو تقريبا في المكان ديال الاصطدام وتقريبا على الطريق كما رأيتم، إذن هادي أكثر من حادثة سير، هادي مسألة اللي هي مرتبطة بما ستسفر عنه النتائج ديال التحقيق...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونمر إلى السؤال الموالي عن القطارات والمحطات بالمغرب للسيدات والسادة النواب المحترمون عن المجموعة النيابية لتحالف الوسط، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد لعسل:

بسم الله الرحمن الرحيم.
شكرا السيدة الرئيسة.

السيد الوزير المحترم، ما هي الإجراءات التي قامت بها الحكومة من أجل تحسين جودة السفر في القطار؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد النائب المحترم، كما تعلمون بالفعل الإطار الوسائل ديال النقل يوفر السكك الحديدية نسبة لا بأس بها من نقل المسافرين، واللي من المفروض على أنه البرنامج ديال الوزارة بارتباط مع المكتب ديال السكك الحديدية عمد على برمجة استثمارية على أساس تحسين الأداء ديال القاطرات وديال النقل السككي عموما، وكاين برمجة ديال الصيانة في إطار مخطط -2010 2011 - 2015 اللي جزء منورها جاري، وكاين أيضا الجزء اللي هو مرتبط بالبنية التحتية التي تتحسن وأيضا بالمحطات ديال السكك الحديدية اللي هي اليوم فيها إعادة النظر باش تكون هي منظومة ديال الحياة وليس فقط محطات للركاب

النائب السيد عادل بنحمزة:

السيد الوزير، الإشكال اللي مطروح الحادثة المؤلة ديال طانطان جزء منها مرتبط بالطريق، ولكن كاين سؤال هو الحافلة، الحافلات كما هو معروف اللي كتستعمل لنقل الركاب والمسافرين كتخضع لمعايير، من أهمها هو أنها تكون غير قابلة للاشتعال، وجميع المغاربة شافوا الصور ديال الحافلة كيفاش دابت، الآن السؤال هو شكون اللي homologué هاذ الحافلة واللي عندها يا لله سنتين، هذا هو جوهر السؤال الحقيقي اللي مطروح اليوم في هاذ الحادثة واللي parc اللي كيدور اليوم في المغرب كله أنتما طلبتو من المهنيين أنهم يجددو الحافلات هذا اليوم يعني بأنه المغاربة كلهم تيتنقلو في قنابل موقوتة هذا هو السؤال الحقيقي اللي خاصنا عليه جواب، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله بوانور رئيس فريق العدالة والتنمية:

شكرا السيدة الرئيسة،

بهاذ الفاجعة طرح علينا عدة أسئلة، صحيح المعطيات اللي توفرننا عليها لحد الساعة أن الأمر يتعلق بالحافلة ديال الستيام، واللي تقريبا عندها خرجات في 2012 بمعنى في حالة جيدة، فيها 2 د الشوافر، لكن هاذ الاحتراق كان البارح خاصه يصدر التقرير احنا اليوم كنبطو بنتائج هذا التحقيق ديال هاذ التقرير، على الأقل رؤوس الأقلام الأولى لكي يطمئن الشعب المغربي حول هذا التحقيق والمسارديالو، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

السؤال لم يكن متعلق بالحادثة ديال طانطان، ولكن بالفعل السيد النائب المحترم طرح سؤال اللي هو مهم جدا، واللي بالفعل اليوم التصديق و l'homologation هو قانون قديم، وهاذ القانون القديم نحن اليوم في إطار الإصلاح اللي تنعملو، نحن نعمل على أن نجدد كل ما يؤدي إلى السلامة الطرقية، وبالتالي ألا تكون جميع الحافلات غير قابلة للاشتعال بالفعل هذا موضوع يتطلب منا أن نعطيه ما يلزم باش نوصول للمستوى اللي خاصنا نوصلو، ولكن ما هو متوفر من الناحية التقنية أقول لأن الوزارة المكلفة بالنقل عندها لجنة اللي جات في المدونة اللي هي مرتبطة بالأمور التقنية، ففيما يتعلق بالأمور التقنية يمكن نقول لكم على أنه ما هو متوفر، ونحن لازلنا السيد الرئيس يتحدث البارح كان حتى شي حاجة ما تقول كان خاصه يدير في يومين

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة.

لا، لا ما يمكنش إيلا كان هاذ الشئ اللي تقول النائب في هذه الحالات، هما حالات اللي هما كاتينين، أنا لا يمكن أبدا أنني غنجي هنا باش ننكر هاذ الشئ، هاذ الشئ راه تيكون، لكن اللي هو معقول هو أننا نحسن اليوم الأداء والخدمة ديال السكك الحديدية على مر السنوات، كاتين إشكالات عميقة مازال أشاطر السيد النائب الرأي.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي وهو حول ارتفاع حوادث السير للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد السالك بولون:

شكرا السيدة الرئيسة.

لازالت ظاهرة حوادث السير تشكل معضلة حقيقية في بلادنا بالنظر لما تحصدته من ضحايا، وما تخلفه من خسائر، كما حصل يوم الجمعة في الطريق، كما حصل يوم الجمعة 10 أبريل الجاري بإقليم طانطان، عندما اصطدمت حافلة ركاب مع شاحنة أودت بحياة 34 شخصا، وإصابة عدد كبير منهم إصابة خطيرة، نتمنى لهم الشفاء العاجل ولشهداء حرب الطرق المغفرة والرضوان ولدنوبهم الصبر والسلوان، السيد الوزير، ما هي التدابير المتخذة لتجاوز مثل هذه الحوادث؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد النائب المحترم،

اللي يمكن نقول من هاذ المنبر هو أنه الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية اللي بدأت في 2003 والمخططات اللي هي مندمجة الثلاث منذ هذه الفترة، رفعت شعار اللي هو هدف رئيسي هو عكس التصاعد ديال عدد القتلى وديال حوادث السير، وثانيا التقليل من عدد القتلى ومن الحوادث الخطيرة، ويمكن نقول ليك السيدة الرئيسة المحترمة اليوم على أنه وصلنا لواحد العدد في 2011 اللي كان أكبر عدد ديال عدد القتلى 4222 قتل في تاريخ المغرب، ومنذ 2011 لما جاءت هذه

للصعود وللنزول، نعترف بأنه هناك لازالت بعض الإشكالات اللي مرتبطة بالتأخرات قطار من أصل 5 عندنا الإحصائيات هو الذي يتأخر 4 تيجيو في المواعيد ديالهم، هناك أمور أيضا لازالت مرتبطة بالتكيف اللي يجب أن نقوم بإصلاحها، وكاتين أمور أيضا أخرى اللي هي مرتبطة شوية بالنظافة وبالتواصل مع المواطنين ومع الركاب واللي فيه إعادة النظر اليوم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب المحترم تعقيب تفضلوا.

النائب السيد محمد لعسل:

السيد الوزير، يعتبر القطار من أفضل المواصلات التي يستعملها المواطن المغربي والأجنبي، إلا أن مستعملها يلاحظون غياب بعض شروط السفر بها، منها انعدام أو قلة الماء والنظافة، كذلك السيد الوزير كاتين غياب الأمن في بعض محطات القطارات، السيد الوزير كتبنا لكم في شهر 9-2014 كمجموعة تحالف الوسط لتثنية السكك ما بين مشروع بلقاصيري وطنجة، لأن اليوم باش هي في الوقت بين مشروع بلقاصيري وطنجة ساعتين تقريبا، اليوم كاتين بعض المرات ساعتين ونصف 3 ساعات، هنا ملي تنقلو القطار هي الوسيلة اللي غتنقص من حوادث السير في المغرب، لأن اليوم عندنا مراكش، الدار البيضاء، القنيطرة تثنية بين القنيطرة وجدة تقريبا تثنية واليوم بقى هذاك ...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد المهدي الكنسوسي:

شكرا السيدة الرئيسة.

أنا بغيت غير نبلي للسيد الوزير أننا هاذ الصباح جينا في القطار ديال اللي وصل للرباط مع 9 و20 دقيقة، بحيث أن الأبواب ديال القطار ما فتحتش نهائيا، والمسافرين كلهم نزلو في السكة، اليوم هاذ الشئ، وهاذي الأسبوع الماضي قطار أخرجنا من القنيطرة ولا من فاس ولا من طنجة للرباط وبقى مسدود ومشى وما طلغوش المواطنين فيه، هاذ الشئ غير معقول السيد الوزير غير معقول، القطار الأسبوع المقبل كنت في المطار واحنا راكبين كنواب في الدرجة الأولى مسدود بالسلك، ومعنا ناس ومعنا أجنب ومعنا ناس كيتهمكو على الحالة المهترئة اللي وصلت ليها الدرجة الأولى من القطارات المغربية، ومع الأسف وهاذ الشئ لا يشرفنا إطلاقا، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير، الرد.

ضدهم، هم غير معنيين لا بالتحقيق ولا بلجنة تقصي الحقائق، السيد الوزير ماشي الحافلة اللي لوحدها دارت الحادثة، التنمية، الأموال الطائلة ملايير الدراهم الحكامة تعرض لكسايد المفسدين لا يهمهم لا أرواح بشرية ولا قضية وطنية، السيد الوزير، ختاماً نطالب بإلحاح بإنجاز الطريق السيار في تصورنا هذا هو العلاج للعائلات والضحايا، ونتمناو إن شاء الله يعني نبدأ اليوم وقبل غدا، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير ايلا عندكم شي إضافات.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

شكرا، لا غير الحمد لله نحن نؤمن بعمل المؤسسات وأن اللجنة الحمد لله التي هي مشرفة على هذا التحقيق ستقوم بعملها على أحسن وجه إن شاء الله رب العالمين، الاهتمام بالطريق الوطنية كما تفضل زميلي السي عزيز وتكلم عليه راه هي كانت داخلة أصلا في البرنامج الأولي ديال التهيئة ديال السلامة الطرقية، عندنا 4 ديال الطرق وطنية مركزية، الطريق الوطنية 8 وعندنا أيضا هاذ الطريق الوطنية رقم 1 اللي ماغاديش ننجزوها كاملة في دفعة واحدة وفي سنة واحدة، ولكن قسمناها إلى مراحل وإلى مقاطع، بمعنى أن الاهتمام بعدد الكيلومترات اللي تفضل راه جاري بها العمل في هاذ المجال، نحن اليوم بالفعل نحمل المسؤولية لجميع المتدخلين اللي هما بالفعل متدخلين فاعلين في الطريق، لا يمكن ملي تهضرو على 94 بالمائة من الحوادث راجع للسلوك البشري السلوك البشري راه فيه البشر كلهم، وبالتالي اليوم بالفعل نتمنى أنه هاذ الحادثة ورغم الألم اللي أصابنا خلالها، ولكن خاصها تعطينا دروس حنا كوزراء أولا كحكومة، ولكن أيضا كجميع الفاعلين عوض أن يتم لأن تقاذف المسؤولية في مثل هذه الملفات اللي هي مصيرية وفيها الحياة ديال الإنسان لا يمكن إلا أن يوجج بعض الصراعات اللي ماشي هذا هو المجال ديالها، اليوم حنا وقفنا على أخطاء، هاذ الأخطاء خصها تصحح، وكل واحد يصحح داك الشئ اللي خصو يصححو، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، وقبل أن نمر إلى السؤال الموالي نرحب بضيوفنا من الشبكة الإفريقية للنساء المنتخبات والتي ترأسها السيدة فاطمة عبد المالك الحاضرة معنا، ونائبها معالي وزيرة الثقافة روزاميلينا بريجيت من مدغشقر، ومواطري إيرينا من الطوغو، دياباتي مامو من مالي دانتوكو خديجتو من الكوت ديفوار، أمان روث من أوغندا كارولين لوزون من بوتسوانا، مريم صاي من موريتانيا، ديافونددوايست من الكامرون. ونمر إلى السؤال الموالي في نفس القطاع، السيدات والسادة النواب

الحكومة في 2012، و2013 و2014 الإحصائيات المرقمة تشير على أن هاذ الاستراتيجية أعطت بعض النتائج الإيجابية منها ناقص 1,50% من عدد القتلى في 2012، ناقص 8,4% من عدد القتلى في 2013، ناقص 8,7% من عدد القتلى في 2014، بمعنى أننا انتقلنا ب 4222 إلى 3381 في 2014 وهو الذي يفيد أكثر من 841 قتيل اللي ما بقاش على الطريق المغربية، وكنا غادين الحمد لله في الشهرين الأولين من 2015 إلى ناقص 24% من عدد القتلى، هذه هي الخلاصة ديال الاستراتيجية، تشاء الأقدار إلى أن هاذ الحادث الأليم ديال 10 أبريل غادي يرفع من هاذ الوثيرة، لكن هذا لن يقلل من العزم ديالنا أننا نمشي في هذا الاتجاه، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد لوزير، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد السالك بولون:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات على النسبة ديال حوادث السير، ولكن السيد الوزير كتعرف بأن هاذ الطريق الرابط بين تزنييت والداخلة وبالخصوص بين طانطان وكلميم عرف في هذه الفيضانات واحد تكرفص في هذه الطريق بزاف، وعادت فيها واحد المجموعة ديال الحفر والوزارة بدل ما تصيفط باش تدير ليها الصيانة، دارت ليها التربة، وكاين واحدة أخرى واحد الطريق اللي كتربط ما بين كلميم وسيدي إفني مشاوا القناطر ومشى الطريق وحتى هي تم الترميم غير بالأترية إلى حد الساعة، واش هاذ النوع ديال الصيانة ما غتساعدش في الحوادث السير السيد الوزير، نسبة أخرى ديال ارتفاع ديال الحوادث السير هو أنه العدد ديال السيارات اللي كيتباع اليوم في المغرب سنويا، واش هو قادة عليه هاذ الطرقات النسبة ديال النمو ديال الطرقات في المغرب؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد حمزة الكنتاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

علاقة بموضوع حادثة السير بطانطان نترحم على الضحايا والتعازي الحارة لأسرهم، ونتمن فتح تحقيق ملكي بشأن الحادث، ونطالب أن يكون مركزيا ونزيها وشفافا، ولا يتم التشويش عليه ولا يكون مأل لجنة تقصي الحقائق النيابة حول فيضانات كلميم الأخيرة، نعم السيد الوزير لأن هناك شعور بالغضب والإحباط لدى الساكنة، بين منتخبين واعون يتهمون بما يتهمون بالفساد بالتهريب بالعقار، تخرج مدن بأكملها

والتوعية، وأيضا بالحالة ديال الطرق الصيانة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيد الوزير، فخلال الجواب ديالكم يتضح أنكم السيد الوزير لم تكثر الحكومة وتستخف بحوادث السير المميتة التي تعرفها طرقاتنا، فبعد حادثة تيشكا التي أعلنتم أن السبب هو العجلات، وهذه مسؤوليتكم، وكذلك الحادثة ديال الصويرة ببلدية تمنار التي أعلنتم أن السبب هو السائق، وهذه كذلك مسؤوليتكم، وكذلك في الحادثة الأخيرة والفاجرة التي نتظريعني التحقيق لتوضيح المعطيات، أو أسباب هاذ الحادثة، من هنا يتضح جليا أن الحكومة عاجزة عن التعامل مع ملف حوادث السير، وأن الاستراتيجية التي تم الإعلان عنها لا تعدو إلا أن تكون استهلاك إعلاميا ودعاية.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا،

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير إيلا اسمحت هناك تعقيب إضافي، شكرا.

النائب السيد عادل بنحزمة:

السيد الوزير، عطفًا على الحادثة ديال طانطان، الإشكال اليوم اللي مطروح أيضا متعلق بالظهير ديال 84 فيما يتعلق بالتأمين، اليوم هاذ العائلات المكلمة وهاذ الأطفال، تتعرفوا بأن اليوم من خلال الظهير ديال 84 عندهم تعويض معنوي فقط، هذه الوضعية ما خصهاش تستمر في بلادنا، احنا نتعرفوا في الصيف تتكون واحد 200 ألف ديال الأطفال ديالنا اللي كتكون في المخيمات وكتنقل في وسائل نقل عمومية، ولهذا راه تيخص تعديل الظهير، خاص إطار قانوني واضح فيما يتعلق بالضمان ديال حقوق ديال حوادث السير خاصة بالنسبة للأطفال، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير في إطار الجواب ديالكم.

الله يجازيكم بخير، السيدات والسادة النواب السؤال عن حوادث السير بالمغرب للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، فليفضل السيد واضح السؤال، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيدة الرئيسة،

أولا نقدم تعازينا الحارة لأعرضحايا حوادث السير ببلادنا، وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير..

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد النائب الله يخليك حتى تهدأ القاعة تشويش، السيدات والسادة النواب، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد ملال:

شكرا السيدة الرئيسة،

أولا نقدم تعازينا الحارة لأعرضحايا حوادث السير ببلادنا، وفي هذا الصدد نسائلكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير المتخذة للحد من حوادث السير المميتة التي تعرفها بلادنا في الآونة الأخيرة؟ وهل اتخذت الإجراءات في إصلاح النقط السوداء التي عرفت وتعرف حوادث مميتة؟ شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد النائب المحترم، كما قلته منذ قليل بالفعل الاستراتيجية الوطنية حددت أولويات، وهاذ الأولويات بالفعل تقريبا كل سنة يتم المراجعة ديالها، وخاصة أن هناك لجنة وطنية التي يرأسها السيد رئيس الحكومة ديال السلامة الطرقية والتي تتوقف على المنجزات وتخطط للبرنامج السنوي وتحاول أن تأقلم ما يمكن أن يتم تعديله فيما يرتبط بالسلامة الطرقية، بالفعل كاي إشكالات اللي هاذ السنة جاتنا إشكالات جديدة، مرتبطة بالدخول ديال واحد المجموعة ديال الفاعلين اللي هما فاعلين بحال هاذ الشئ ديال les triporteurs غيرو اللي غادي نشتغلو عليه، كاي إجراءات اللي هي مرتبطة بالجوانب التقنية اللي غادي نشتغلو عليها أيضا باعتبار أنه المراكز ديال الفحص التقني هي أيضا اللي كانت عندها مجموعة من الإشكالات مطروحة اليوم راه احنا في إطار التصنيف ديالها وإعادة النظر من خلال البرمجة اللي هي سنوية ديال التعاطي والتعامل معهم، وأيضا هناك إجراءات اللي هي مرتبطة بالجوانب الميكانيكية وبالسلامة الطرقية، التحسيس

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

بالفعل السيد النائب المحترم كما تفضلتو في التكرار لا يمكن إلا أن تكون هناك إفادة، احنا بالفعل في إطار العمل اللي تقومو به، وفي إطار العمل اللي تقوم به اللجنة الوطنية راه احنا منكبين على مدارس هاذ المستجديات اللي هي مستجديات اللي بالفعل تتطلب منا أن نركز عليها وأن نخرج بقرارات اللي تنصب في صلب السلامة الطرقية، نقدر نأكد ليك السيد النائب المحترم على أنه بالفعل الاجتماعات اليوم لتقييم الحصيلة هي اجتماعات دائمة، اليوم قررنا في إطار السياسة ديال القرب ديال السلامة الطرقية أننا ما غتباقش العمليات الوطنية غادي نزلو للمدن، واليوم نحن بصدد تحديد واحد 10 ديال المدن أولى اللي غادي نوقعو معها اتفاقيات ديال السلامة الطرقية مع المجالس ديال هاذ المدن على أساس أننا نشركو المدن حتى هي في التدبير، باعتبار أنه الأرقام اليوم تتحسن على صعيد خارج المدار الحضري الأرقام اللي عطيتها، لكن تبينا في 2014 والبداية ديال 2015 على أنه في المجال الحضري الأرقام لازالت مرتفعة وتزيد ترتفع بعض الشيء، اليوم بغينا عاود نزيدو نكملو في هاذ المقاربة التشاركية اللي عندنا أننا نزيدو يكون عندنا مع المجالس المنتخبة سياسة مندمجة ديال الاشتغال وهي اللي غادي تدفعنا اليوم على أننا نطورو الأداء ديالنا في هاذ المجال باش نحاولو نجابو على الإشكالات اللي هي مطروحة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تعقيب السيد النائب في ثوان لما تبقى من الوقت، السيد النائب ما عندوش تعقيب؟ كاي شي تعقيب إضافي؟ تفضلوا.

النائب السيد سيدي ابراهيم خيي:

السيدة الرئيسة،

فعلا حادثة فاجعة طانطان هي حادثة ألمت بالشعب المغربي قاطبة، والأسباب ترجع إلى العديد من المشاكل، حالة الطريق لازالت الطريق الوطنية رقم 1 اللي هي الصورة للمملكة المغربية على إفريقيا وبوابة المملكة المغربية على إفريقيا لازالت متواضعة، المجهودات اللي دارت الحكومة مؤخرا مجهودات جبارة، وسعت بعض المقاطع ولقاوا انطباع المواطنين كالمقطع ما بين بوجدور والعيون، والعيون والطانطان، ولكن السيد الوزير يلزم على الحكومة أن تبذل مجهود كبير في التعجيل في توسيع الطريق لأن الطريق هي محطة تنمية، هاذ المليارات ديال (CGEM) اللي 7 المليار اللي غتستثمر في الأقاليم الجنوبية لا يمكن أن تستثمر بدون بنية تحتية متكاملة وأول بنية تحتية تنطلق من الطريق، هناك كذلك ..

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

اللي مرتبط بالتدخل الأخير، بالفعل هناك تأمينات اللي هي مرتبطة أساسا بالحافلات ديال النقل، وهناك تأمين اللي هو مرتبط بهاذ الشيء ديال المدرسة والرياضة كيقوم عندهم تأمينات اللي هي خاصة، لكن فيما يتعلق بالمبالغ ديال التعويض هناك اليوم نقاش اللي بالفعل تيتفتح على النسبة ديال التعويضات وكيفاش يمكن ننظر فيها باش تكون حالة حقيقية، السيد النائب المحترم إيلا كان الاستراتيجية ما أداتش هاذ النتائج اللي أعطيتك ديال ناقص 1,5، ناقص 8,4، ناقص 8,7 في عدد القتلى إلا 840 روح، 841 روح بشرية جاتك أنت فيها إخفاق للمسار الحكومي في السلامة الطرقية أنا بياان لي ما عرفناش شكون في الحقيقة اللي تيزايد على المواطنين، شكرا السيد الرئيس.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نمر إلى السؤال الموالي عن حوادث السير للسيدات والسادة المحترمين من الفريق الحركي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد الرشيد بن الدريوش:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، مهما تكررت السؤال حول حوادث السير والأرقام والمخلفات المخيفة ديالها فإنه سؤال يبقى أي ويومي نظرا لما نتوصل به يوميا من أبناء حول ضحايا ومخلفات حوادث السير، الفريق الحركي السيد الوزير طرح هاذ السؤال في دجنبر 2014 ولكن تشاء الأقدار أن يرمج بعد فاجعة الطريق الوطنية رقم 1 ونضيف إليها لأن المصائب لا تأتي فرادى حادثة القنيطرة اللي مشات ضحية ديالها عائلة من الجديدة، نسأل الله العلي القدير المغفرة والرحمة للموتى والصبر والسلوان لذويهم، السيد الوزير رغم التشريعات الزجرية، وما قيل عن مدونة السير، ورغم الوسائل المادية المكلفة والبشرية للحد من حوادث السير، إلا أن هاته الأرقام لا تزال تزداد فظاعة، ولا يمكن أن نقلل من روح بشرية واحدة.

لدى نساثلكم السيد الوزير هل من إجراءات للحد من هاذ الطوفان ديال القتلى؟ وهل من تفعيل للجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير، وكذا هل من مراقبة لهاته اللجنة؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

باش يحصل على الرخصة ديالو، لكن دفتر التحملات ديال فتح هاذ المدارس في البند ديال الخامس يشير إلى واحد التعرفة التي تحددتها الإدارة وفي العقد البرنامج اللي وقعنا في 27/06/2014 بأن أقل من سنة، أيضا تيشير إلى واحد التعرفة، لكن هناك فقر في الجانب القانوني، السند القانوني، لأن الأسعار والسيد وزير الشؤون العامة هو معنا والحكامة، الأسعار اللي هي مقننة ومحددة رها كايئة الجدولة ديالها محددة ما يمكنش نجيو حنا اليوم ونقرر على أننا نديرو شي حاجة مقننة، إلا إذا تم تعديل البند اللي هو في المدونة وبالتالي نحن نقترح عليكم في المدونة التعديل اللي غادي يجي على أنه تكون إشارة على أن تحديد الأسعار ديال التكوين في هذا بنص قانوني حنا تتطلب نص قانوني باش هاذ المسألة ندخلوها في البرمجة ديالنا، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد ادريس الثمري:

شكرا السيدة الرئيسة.

شكرا السيد الوزير،

ما يمكن لنا إلا وحنا نتحدث اليوم على الموضوع ديال حوادث السير والسلامة الطرقية، إلا نوهو بهاذ الحكومة المسؤولة، هي حكومة مسؤولة فعلا اليوم لأن عندها شجاعة وعندها قدرة على أنها تواجه كل الحقائق وتحمل مسؤوليتها في كل ما يقع اليوم من أحداث، ولكن في المقابل كمنظور أنه الجميع حتى هو يتحمل مسؤولية، ارتباطا دائما بموضوع حوادث السير والسلامة الطرقية عندنا اليوم واحد المكون أساسي اللي هو له علاقة كما أشرت السيد الوزير بهاد الملف ديال السلامة الطرقية اللي هو مدارس تعليم السياقة، واللي بهاد المناسبة كنهو أولا بهاد الدفتر ديال التحملات اللي أعدته الحكومة، واللي هو غادي يساهم في تأهيل هاذ القطاع المني وغادي يساهم كذلك في جودة التكوين، أما فيما يخص الموضوع ديال التسعيرة السيد الوزير، حقيقة الإشارة اللي شرت لها حنا كمنظور باش الحكومة تحدد تسعيرة وتراعي في نفس الوقت الظروف ديال عمل هاذ المؤسسات، وفي نفس الوقت القدرة الشرائية للمواطن، لكن في المقابل ليس المشكل الحقيقي دائما مرتبط بالتسعيرة مرتبك بجودة التكوين، لأنه اليوم العامل البشري كما أشرت كما تشير كل الإحصائيات اليوم في حوادث السير هو مرتبط بالعامل البشري وبسلوك السائق..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب المحترم، تفضلوا السيد الوزير إذا كان لكم إضافة في هذا المجال.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد النائب المحترم، هو الأرقام اللي عندنا في الجهات الثلاث الجنوبية الحمد لله المؤشرات ديال السلامة الطرقية هي مؤشرات في تحسن مستمر، ناقص 25% في الجهات الثلاث من حيث عدد القتلى، الجهة ديال العيون تزداد فيها في 2014 زائد 6 لكن ناقص 33 و ناقص 27 في الجهات الأخرى، عندنا في هاذ المقطع السيد النائب المحترم وانتما تعرفو ربما احسن مني داك المنطقة، 1414 مركبة اللي هي يومية، 1414 مركبة اللي تتمشي في داك الطريق اللي وقعت فيها الحادثة، بمعنى أنه بالفعل أنه متفق معاك هناك مقاطع اللي هي صعبة جدا واللي تطلب منا الصيانة على وداك الشئ، البرنامج راه كين واللي فيه أولويات، لكن أعيد وأكد بأن هاذ المقطع بالذات هو مقطع بالنسبة لنا سليم جدا من حيث البنية التحتية، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، ونمر على السؤال الموالي حول تعرفة تعليم السياقة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد حسن الحارس:

السيدة الرئيسة،

شكرا السيدة الوزير، أسألكم السيد الوزير حول إمكانية تحديث تعرفة تعليم السياقة لضمان حقوق جميع الأطراف، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد النائب المحترم،

بالفعل حنا المدارس ديال تعليم السياقة وتعليم السياقة في حد ذاته هو بالنسبة لنا محور رئيسي في الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية، وهو مكون رئيس في هاذ المنظومة لأن هو اللي تيمكن السائق

والتدقيق اللي قمنا به ديال جميع المراكز، وديال جميع الشبكات اللي هي العاملة واللي هي 5 في القطاع واللي من خلالها استطعنا نرصد عدد كبير من الخلل ومن الإخلالات، وتم غلق عدد لا بأس به إلى حين ديال المراكز ديال الفحص والشبكة اللي غلقنا لها داك الشي اللي عندها كلو، وحيننا الرخص ديال الفاحصين بصفة نهائية تقريبا 15 واحد وشي 15 آخر حيننا لو في فترة معينة لأنهم كانوا تيقشوما وياقموش بالواجب وباللازم، اليوم في هاذ l'audit اللي درناه أكثر من 700 عملية 80%...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد النائب.

النائب السيد أحمد صديقي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الوزير، بداية ننوه بالإجراءات المعتمدة لإصلاح هاذ القطاع هذا وتطويره بفتح المنافسة في أفق القضاء على الاحتكار وأساليب الربح التي تحكمت فيه لعقود طويلة، بخصوص عملية المراقبة أو مراقبة مراكز الفحص التقني، فإننا نشيد بها وندعو إلى جعلها أكثر نجاعة وانتظام وترتيب أو مزيد من ترتيب الجزاءات بخصوصها، وينبغي أن تشمل أيضا التحديد الدقيق للطلب اليومي على الخدمة في كل مراكز حتى لا يتم التغليب وتأخير فتح مراكز في أماكن تعرف خصاصا بهذا الشأن، كما حصل مثلا في المناطق ديال بومان دادس، تنجداد، الريش في الجهة ديال درعة- تافيلالت وفي جماعة القليعة في سوس- ماسة - درعة، فهناك المراكز اللي تتوقف على استقبال ديال العربات قبل الوصول إلى ذاك العدد المحدد لها حتى تعطي الانطباع بأنه هناك تحكم في الطلب، إذن هذا إشكال حقيقي، أخيرا ندعو إلى المزيد من الاهتمام بالعاملين في هاذ المراكز هاذي لأنهم حجر الزاوية في ...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ نمر إلى السؤال الموالي لأن السيد الوزير كذلك استنفذ وقته في الرد، السؤال الموالي وهو حول تطبيق مدونة السير في الطرق السيارة للسيدات والسادة النواب المحترمون من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله البقالي:

شكرا السيدة الرئيسة،

سؤال بسيط جدا هو نبيغو نعرفو الموقف ديال الحكومة وزارة النقل بالتحديد من بعض السلوكات والمظاهر الخارقة للقانون، اللي

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

لا غير ضفت الجودة مرتبطة بدفتر التحملات اللي تيأدي إلى فتح المؤسسة، إذا لم يلتزم اللي تطلب الطلب ما تيمنكش نعطيوا لو الترخيص، والعقد والبرنامج هو أخذ وعطاء بين الحكومة وبين المهنيين ديال القطاع حنا وضعنا فيه آليات ديال السلامة الطرقية وديال الجودة، وباش الناس يخدموا أيضا في راحتهم، هذا هو التعاقد اللي عندنا معاهم وهو الضامن الرئيس باش تكون الجودة والمراقبة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، والسؤال الموالي حول تفتيش مراكز الفحص التقني بعدد من المدن بالمملكة للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد لخليفة الصيري:

السيدة الرئيسة،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم هل تم نشرلائحة المراكز الفحص التقني موضوع التفتيش على غرار ما دأبت الوزارة القيام به في الآونة الأخيرة؟ وما هي النتائج المترتبة عن هذا التفتيش؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيد النائب المحترم، بالفعل السؤال ديالكم ما تيمشي الجانب الآخر من هاذ السلامة الطرقية، واللي هو الجانب ديال الفحص التقني ديال العربات، واللي بالفعل يتطلب منا حتى هو نديرو فيه حتى هو واحد الإصلاح اللي هو متدرج، على أساس أننا نوصلو للنتائج المتوخاة منه. نقدر نقول لك السيد النائب المحترم على أنه اليوم منين تمشيون نشوف النتائج ديال الفحص التقني، أنا منين جيت ماشي بزاف للقطاع، لقيت النتيجة المعدل ديال الرفث ديال le taux de rejet اللي هو 1.7، بمعنى في كل 100 سيارة ولا عربة تتقدم تيم رفث 1.7 إلى حين أن تقوم، والشئ الآخر كله مزيان، فهاد الشئ أنا واخا ما كانش عندي فهم في القطاع مزيان، قلت هاذ الشئ ما يمكنش يكون لأنه كلنا مغاربة وتتشوفو الواقع في الحضيرة وفي التجول، وبالتالي كان هاذ الفحص

الوزير عندو السؤال كيف متوصل به خصويجاوب للسيد النائب، وما يجاوبوش بهاذ الجواب هذا، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير عندكم جواب على السؤال ؟

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

ما يمكنش أنا نقول أنا ما، أشنوهما هاذ الخروقات؟ واش أنا كوزير غادي نجي نقول كاين الخروقات اللي السيد النائب تيتصور على أنهم خروقات، يقول لها الخرق وأنا نقول ليه واش كاين ولا ما كاينش.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله البقالي (نقطة نظام):

السيدة الرئيسة، أنا نتأكد ونعاود نجدد الخروقات مذكورة في نص السؤال الذي وجه بتاريخ 1-9-2014 طبعاً لا، لا ما يدخلش في الوقت ديالي اسمح لي السيدة الرئيسة، أنا تنعرفوا أش تنديرو ونحترم القانون كتحترمو النظام الداخلي، من المفروض أن السيد الوزير توصل بالسؤال اللي فيه جمل طويلة وكثيرة، فيه الخروقات مذكورة بالتحديد ما هي، خصوي يكون أعد الجواب تبعاً وعلى أساس نص السؤال الذي توصل به، وما يحسبوش هاذ الوقت طبعاً مازال ما دخلنا في الموضوع.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير، الجواب ديالكم ما عندكم.. إذن..

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

السيدة الرئيسة المحترمة، لحد العلم ديالي أنا الأمور ديال المراقبة على صعيد الطريق السيارة تتم وفق القانون المنظم ديال 52.05 فيما يتعلق بالمادة 190 المادة 191 والمادة 192 اللي تنظم هاذ المجال، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله البقالي:

في الوقت لأنه تلقينا جواب السيد الوزير المغاربة كي عرفوا أن الدرك الملكي كينصبو كاميرات في auto-route وكيوقفو مستعملي الطريق السيارة، المواطنين كي عرفو وكي عيشو أن الدرك الملكي وقوات الأمن كيتعاملو معهم بلا ما يكشفو الهوية ديالهم اللي خاصها تكون مكتوبة

كتشهدها كثير من الطرق السيارة في المغرب واللي كيقترفها أشخاص مسؤولون على تطبيق هذا القانون؟

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

لا أنا كنت كنتمني بأن السيد النائب المحترم يفصح على باش نقدر نجابو أنا ما يمكنش نجي نقول كاين خرق باش غير نعرف شنوهي باش نجابو عليها هاذ الشئ الخروقات اللي تفضل السيد النائب المحترم.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الله البقالي (نقطة نظام):

..نقطة نظام لأنه السؤال عند السيد الوزير إيلا ما كانش عندو خصو يقولها لنا، السؤال واضح فيه الخروقات بالتدقيق واضحة، خصويقولنا واش النص ديال السؤال عندو ولا ما عندوش؟ ما يمكنش أنا نواصل التدخل ديالي، المسألة مرتبطة بالوقت السؤال عندو حرفياً والخروقات موجودة فيه.

السيدة رئيسة الجلسة:

السيد الوزير، واش توصلتو بنص السؤال كما يقول السيد النائب؟

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

..أشنو الخروقات أنا ما زال ما عارفش الخروقات..

السيدة رئيسة الجلسة:

لأن السؤال اللي كيف نزل عندنا هو السؤال حول تطبيق مدونة السير في الطرق السيارة للسيدات والسادة النواب ربما السيد الوزير إيلا توصل بنص السؤال، إذن هاذ السؤال هذا غادي يبقى بلا جواب؟ يبقى للأسبوع للقدام إيلا بقى بلا جواب؟ لأن المفروض، تفضل السيد النائب.

النائب السيد جواد حمدون (نقطة نظام):

السيدة الرئيسة، النظام الداخلي ما تيلزمش النائب بيسط السؤال كما أرسله والحكومة ملزمة تجاوب على السؤال كما توصلت به، السيد

السؤال، شكرا السيدة الرئيسة أنا نهت باش هاذ الشئ ما يتكررش في المستقبل.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نمر إلى السؤال الموالي وهو عن مآل مشروع مراجعة مدونة السير للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل واضح السؤال، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد عبد الله البقالي (نقطة نظام):

السيدة الرئيسة،

أولا حنا ما كنقريوش بعضياتنا كنعرفو القوانين كاملين، حنا أحلنا السؤال مكتوب للسيد الوزير، والسيد الوزير رفض يجاوب على المضمون ديالو من حقا نثيرو نقطة نظام لأنه فيه إخلال بالمسطرة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، السؤال الموالي وهو عن مآل مشروع مراجعة مدونة السير للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد الطاهر الشاكر:

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

فريق الأصالة والمعاصرة مهتم بالإشكالية ديال السير والجولان على الطرقات، وبطبيعة الحال حنا سبق لنا في هاذ البرلمان، والحكومة اللي سبقت باش تخرجنا بواحد المدونة ديال السير اللي نعتبروها إرث إيجابي لهاذ البلاد هاذي، وبطبيعة الحال هاذ الإرث الإيجابي اللي السيد الوزير كان آنذاك في الضفة الأخرى، ولم يصوت عليه وعارضه بطبيعة الحال أصبح الآن يطبق مضامينه، والبعض منها أبان هذا التطبيق على أنه هناك نواقص، لأنه القوانين ليست بقرآن، فهو عمل بشري قابل للتطوير وللتحسين عبر الزمن، ولهذا طلبنا بتعديل بعض البنود وبعض المرافق وبعض الفقرات لتحسين السير على الطرق بطبيعة الحال والحفاظ على الحياة ديالنا، والفاجعة ديال طانطان بعد الفاجعة ديال تيشكا بينت لنا على أنه هاذ المشكل ديال السير والجولان على الطرقات يطرح عدة مشاكل، لأن فاجعة طانطان أعتقد على أنها فاجعة وطنية ومست الجميع وتفاعل معها جميع الساكنة إلى آخره، فمن المسؤول ؟ خاصنا نتسناو المسؤولية، خاصنا نقف على المسؤولية، تقال لنا على أنه العربة «الستيام» من أحسن العربات اللي هي متواجدة وفي عمرها سنتين، تقال لنا بأنها متوفرة على الشروط ديال المدونة، بحيث الشيفورات ب2 كابينين إلى آخره، السيد وزير التجهيز قال لنا الطريق

والرقم التسلسلي ديالهم، السيارات كيوقفوا فالطرق السيارة السيد الوزير، يمكن سيارتك ما كيوقفوهاش، ولكن سيارات المواطنين كيوقفوهم، وحنا تعرضنا لهذه الحالة في العديد من المرات، هل تنكرون هذا الأمر؟ نسمعه، أكدوه أنه الدرك الملكي بعض الناس ديال الدرك الملكي ما كيوقفوش السيارة ف les autoroutes قولوها لنا أكدوها لنا أنهم ما كيوقفوهاش ونكونوا متافقين معاكم، ولكن راه كيوقفوا السيارات.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا الجواب لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

إذن ملي السيد النائب المحترم تفضل وتكلم على، أنا اللي عندي هنا الضباط والأعوان الدرك الأمن والإخوان ديال النقل مكلفون بالبحث، المادة كتقول مكلفون بالبحث عن المخالفات، وتقول الإدارة هي اللي تحدد الكيفية il y a des ordres de mission كل واحد ملي كيخرج بمعنى المادة 191 كتقول مؤهلون لمراقبة السير بالعين المجردة، وبالمعلومات الإلكترونية، والإدارة هي التي تحدد الكيفيات، والمادة 192 كتقول إلزامية حمل الشارة تظهر المعطيات الإسم، الصفة، الصورة، الرقم وتحددها أيضا وفق شروط تحددها الإدارة، شكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

نقطة نظام، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الصمد حيكمر (نقطة نظام):

شكرا السيدة الرئيسة،

أنا كنت باغي نتدخل قبيلة لما السيد النائب تفضل بالحديث في إطار نقطة نظام، ولكن تراجعت عن ذلك حتى لا أقع في نفس الخطأ، الحوار ما بين الحكومة والبرلمان في إطار المسألة نظم في إطار تناول الكلمة من طرف السيد النائب صاحب السؤال، الجواب د الحكومة، تعقيب السيد النائب، تعقيب الحكومة، ما يمكنش في وسط هاذ المسألة تفتح مجال لنقاط نظام، أرجو منكم السيدة الرئيسة أنه هاذ ...

السيدة رئيسة الجلسة:

هو قال غير نقطة نظام ولكن تراجع على السؤال ديالو..

النائب السيد عبد الصمد حيكمر (نقطة نظام):

...لا السيدة الرئيسة اللي كيقرر هو رئيس الجلسة ماشي صاحب

حوادث السير، هاته الحوادث التي غالبا ما تكون مميتة ومزهقة لأرواح أبرياء، نتساءل السيد الوزير المحترم، لماذا لا يتم إلى حينه تفعيل الفقرة الثانية من مقتضيات المادة 172 من مدونة السير، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

بالفعل السيد النائب المحترم أوضع يد على جزء من الأجزاء د الأسباب ديال حوادث السير، والتي راجعة لاستعمال المخدرات من طرف السائقين، وأيضا حتى الراجلين وغيرهم، بالفعل المدونة تتكلم على هاذ الظاهرة، ولكن في إطار التنزيل كانت لابد من أخذ الوقت الكافي للتدرج في تنزيل جميع المقتضيات ديال المدونة، الفريق الحكومي سواء في النسخة الأولى أو الثانية اليوم نحن نشتغل على هاذ التنزيل ديال هاذ البند اللي هو مرتبط أساسا بالمخدرات، وفعلنا منذ الصيف ديال 2014 ظاهرة ديال المراقبة ديال الكحول والتي هو تتعرف أيضا تيمثل واحد النسبة لا بأس بها في حوادث السير، فإذا في إطار الإيمان ديالنا بالتدرج في التنزيل، حنا اليوم راه بدينا ووفرنا لجميع مصالح الدرك الملكي والأمن الوطني ما يلزم من وسائل ضرورية للقيام بهاذ المراقبة، وتفعيل مراقبة السياقة تحت تأثير الكحول، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد أحمد حنفي:

شكرا السيد الوزير المحترم، أكيد أن بعض الدول ذهبت إلى أبعد من هذا، ذهبت إلى أبعد حيث نصت في النصوص القانونية المتعلقة بهاذ الجانب، خصصت له عقوبة الإعدام لمجرد المحاولة، فأحرى أن ترتكب الجريمة، مجرد ما يثبت بأن الشخص في حالة سكر ويقود السيارة توجه إليه تهمة محاولة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، لماذا لا نحدو حد هذه الدول، فعلا بين أيدينا نص قانوني، إذا ذهبنا إلى الفقرة الثانية منه فهي تقول «تضاعف العقوبة» لأن العقوبة الأصلية هي خمس سنوات بمعنى أنها تصل إلى عشر سنوات حتى لا تبقى الأمور بهذا الشكل نرجوكم وبكل احترام...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا لكم السيد النائب المحترم، الكلمة لكم السيد الوزير.

مزيانة، بقات العربية الثانية اللي هي الكاميون...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، الكلمة لكم السيد الوزير، شكرا السيد النائب صافي تقاضا الوقت المخصص لكم السيد النائب، تفضلوا الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا لكم السيدة الرئيسة،

أنا ما غاديش نربط هاذ السؤال بالسؤال اللي قبل منه، في إطار دابا هاذ السؤال اللي متوصل أنا به هو المدونة ديال السير، المدونة ديال السير بالفعل بعد مرور ديال 4 سنوات هناك عديد من الإشكالات اللي تبينت بالنتائج العملية في إطار فتح حوار شامل مع المهنيين ومع جميع اللي عند ارتباط بالمدونة ديال السير، نحن قدمنا تعديلات اللي مشات الأمانة العامة للحكومة اللي عرضتها في le site ديالها على أساس أنها تستقبل الملاحظات ديال جميع الفاعلين والمواطنين، تم الاستقبال، الوزارة عطت الرد ديالها على هاذ الملاحظات، اليوم راه حنا في إطار تفعيل العمل مع الأمانة العامة للحكومة على أساس أننا نجابو على عديد من الإشكالات اللي هي إشكالات مرتبطة بالتطبيق، مرتبطة بهاد الشي ديال الذعائر، مرتبطة بهاد الشي ديال الرخص، مرتبطة ببعض الاحتمالات ديال التعريفات ديال العربات، مرتبطة بهاد الشي ديال العربات، ولا الدرجات النارية ثلاثية العجلات، بمعنى أننا واعيين بأن هاذ 4 سنين طرحنا لنا تحديات جديدة، وغادي نحاولو نجابو عليها إن شاء الله رب العالمين في هاذ التعديلات اللي هي مقبلة عليها، تدوز في المجلس الحكومي ثم تعرض على البرلمان، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، هل من تعقيب إضافي؟ نمر إلى السؤال الموالي وهو حول السلامة الطرقية والمواد المخدرة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا السيد النائب المحترم.

النائب السيد أحمد حنفي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات النواب المحترمون،

أكيد وكما تعلمون تشكل المواد المخدرة نسبة مهمة من أسباب

واللي درناه من 13 أبريل ل 13 ماي 2014، وصلنا لواحد العدد ديال الخلاصات اللي هاذ الشي، الخنشة مكتوب عليها 100 درهم والمغاربة كيشريوها ب 120 و 130 وكاين المرة ب 150، ما غيمكنش الحكومة ولا المصالح المحلية تتبع 8 تصورو شحال ديال الخناشي خاصنا نتبعو...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد النائب المحترم، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد عبد الكريم النماوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

كنشكروك وكنشكرو الحكومة على الصراحة ديالها، وداك الشي اللي كنا غنقولوه راه قلتيه السيد الوزير، لأن هاذ الدقيق المدعم هو واحد المكان ديال الفساد، بغينا الحكومة أنها داك الشي اللي غنقولوه راه كولشي كتعرفوه السيد الوزير من الفساد يعني في الموزعين في الكمية ديال الدقيق، في الجودة ديالو إلى غير ذلك، بغينا الحكومة إن شاء الله باش تشوف شي حل جذري لهاذ المشكلة ديال الدقيق المدعم، باش ما نبقاوش نتكلمو عليه إن شاء الله، وشكرا السيد الوزير.

السيدة رئيسة الجلسة:

هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد ميمون عمري:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، فيما يخص الدقيق المدعم لا زال التلاعب السيد الوزير، خاصة في الإقليم ديال زاكورة، السيد الوزير الدقيق المدعم باقي كيتباع في الأسواق اليوم، السيد الوزير الحكومة مسؤولة، الدقيق المدعم ما كيوصلش للفئات المحتاجة إليه.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

...حنا درنا عدة محاولات في هاذ السنة ونصف باش نوصلو لبعض الحلول، نشرنا اللوائح ديال الأقاليم والحصص المخصصة للأقاليم، ونشرنا اللوائح ديال المطاحن، وفرضنا أنه تنشر اللوائح ديال التجاري في الجماعات القروية وفي البلدية وفي مكتب القطاني...

السيد محمد نجيب بوليف الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيدة الرئيسة،

أنا شخصيا لا يمكن إلا أن أؤمن كل إجراء اللي من شأنه أنه يحفظ لنا السلامة الطرقية، إيلا السيد النائب المحترم كيشوف على أنه يجب أن تعدل المدونة بمزيد من التشديد في هذا المجال، أنا شخصيا لا أرى مانعا، وحنا غادي نجيبو المدونة في التعديل ونتمنى أن الفريق المحترم يقدم هذا التعديل.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن مساهمتكم في هذه الجلسة، ونمر إلى القطاع الموالي وهو القطاع المكلف بالشؤون العامة والحكامة، والسؤال هو حول اختلالات توزيع الدقيق المدعم للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق العدالة والتنمية، فليتفضل السيد النائب.

النائب السيد سعيد بنحميدة:

شكرا السيدة الرئيسة،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

نسائلكم عن الإجراءات المتخذة لمحاربة مجموعة ديال الاختلالات والتلاعبات في توزيع الدقيق المدعم؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة النواب،

هاذ الموضوع ديال الدقيق المدعم اللي ما كيفوتش الحصص ديالو 8 د المليون ونصف ديال القناطر، في الوقت اللي حنا في المغرب كنعطو تقريبا 40 مليون ديال القناطر، باش غير نحطو الأمور في بلاصة ديالها، هاذ الدقيق المدعم كيتوزع على الجماعات القروية المعنية ب INDH بالتنمية البشرية، كيتوزع على بعض الهوامش ديال المدن، وكان من قبل تقريبا 14 مليون غاديين كل سنة كنعصو من هاذ الحصص، الأمل ديالي إن شاء الله والاختيار ديال الحكومة أننا نوقفو هاذ العملية، لأنه راه بالفعل ما كتوصلش للمواطنين، البحث اللي حنا جاريينو في الميدان،

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، نمر إلى السؤال الموالي حول حصول أرباب مطاحن مغلقة على دعم الدقيق، للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد الشرقاوي الزنايدي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير، في إطار محاربة الفساد والمفسدين التي أعلنتم عليه ورفعتموه كشعار، نسائلكم عن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ومن خلالكم في محاربة الفساد الذي يعرفه قطاع الدقيق المدعم، وبعض الممارسات التي يمارسها أرباب المطاحن؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومةالمكلف بالشؤون العامة والحكامة:

واحد العدد ديال التدابير اللي خذينا، غنقول لكم بأنه جرينا بحث ميداني، وناظت ضجة في المغرب، ولكن صمدت إلى الأخير، يوم 13 أبريل إلى 13 ماي وزعنا مراقبين مختصين على جميع المطاحن، فحصنا 137 مطحنة، ودخلنا الدقيق للمختبر ديال المكتب الوطني للصحة، وخرج المكتب الوطني للصحة ديال هاذ الشي، onssa خرج لهاذ الشي واتخذنا تدابير، حيدنا الرخصة، درنا 10 د الإنذارات، ها انتما شفتو واحد الشهر هذا درت غير إخبار، وشفتمو واحد الضجة اللي ناظت شي باس ما كاين أنا عطيتها الظهر ديالي راه دازت، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد الشرقاوي الزنايدي:

شكرا السيد الوزير، نشكركم الجراً، لكن السيد الوزير أعلنتم عن مجموعة من الإجراءات، نحن نساندكم، ولكن لن يكتفي الأمر بالسكوت، بل بممارسات أعلنتم أن تنشروا ناس، المطاحن اللي أثبت فيها الفساد، وما نشرتموهاش، أعلنتم بأن تنشروا الناس اللي كيوزعو وعندهم بطائق ديال التوزيع وما نشرتموهاش، وهذا السيد الوزير ما يخيفنا أن كل عملية لمحاربة الفساد نجيو ونحذفو الدعم، هذا هو الحل السهل، الدعم فيه أسر معوزة لا يجب أن تستفيد منه، ماشي

أنا أثبتنا الفساد، ونجيو اليوم ونحيدو الدعم، أش بقى غيستافدو هاذ المغاربة أش غيستافدو؟ أش غياكلو؟ إيلا كان...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومةالمكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إيلا غير الشفافية درناها، وطالع في الموقع وغادي تشوف وخرجت هاذ الشي في الجرائد، راه وصلنا أنه كانوا غيدعيو الحكومة، علاش؟ لأنني نشرت بعض المطاحن، راه هاذ الشي ما ساهلش في هاذ البلاد، ما قلتش غادي نزولو الدعم، قلت كنفكرو في هاذ الموضوع، في هاذ اللحظة اللي كهضر معكم، الدولة وانتما كتشربو الدقيق هاذك المدعم...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، السؤال الموالي عن التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود والضعيف، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد رشيد العبيدي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، نسائلكم اليوم حول التدابير المتخذة لدعم القدرة الشرائية للمواطنين ذوي الدخل المحدود والضعيف؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومةالمكلف بالشؤون العامة والحكامة:

اسمح لي السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة النواب،

هاذ الموضوع هذا إذا كذكرو جاوب عليه السيد رئيس الحكومة في جلسة شهرية، وما يمكنناش نتكلمو على التدابير المتعلقة بالقدرة الشرائية في ظرف دقيقة ونصف، ولذلك غادي نقول ليك بما أنه تم تخصيص 23 مليار ديال الدرهم لمواصلة دعم المواد الأساسية في صندوق المقاصة، تخصص 130 مليار درهم للميزانية العامة اللي توزعت ب46 مليار ديال الدرهم لقطاع التربية الوطنية، 39 مليار لقطاع التعليم العالي، 13 مليار درهم لقطاع الصحة، وهاذو كلها القطاعات الإجتماعية، تخصص 4 مليار ديال الدرهم لصندوق التماسك

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، ونمر إلى السؤال، هل من تعقيب إضافي؟
تعقيب إضافي السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد مولود بركايو:

السيد الوزير، نتعرفو أن تهضرو على الطبقة الضعيفة والمتوسطة، التدابير اللي كانت الحكومة السيد الوزير تاخذها وهو أن كنشوفو أن كولشي في منحي تصاعدي، ما كاين غير الزيادة في الأسعار، وما كاينش في المقابل ديالها واحد الزيادة في الأجور، أو خلق فرص الشغل، لأن حتى الإستثمارات اللي يمكن تخلق فيها الفرص د الشغل وتخلق ثروات تنشوفوها أنها في تراجع، ولهذا تنشوفو أن الحكومة ما زال تنتسنا وهذاك النمو تيجينا غير من عند الله، وقت ما طاحت الشتاء مزيان، راه النسبة د النمو ترتفع، ما زال ما شفناش ...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير في إطار التعقيب، أو في إطار الجواب.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

إلى حد الساعة أعطينا 86 مليون ديال الدرهم في سنة 2013 للدعم ديال النقل الحضري، السيد النائب 86 مليون ديال الدرهم، اللي ما بغاش، أنا واضح في هذا الموضوع، اللي ما بغاش يمشي للبنك الدولي ما يميشيش، واللي ما بغاش الشهادة ديال صندوق النقد الدولي ما عندو علاش، ويسد عليه الحانوت ويشوف واش غمضر معك شي بنكة دولية، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، نمر إلى السؤال الموالي حول سبل تصحيح نظام دعم غاز البوتان للسيدات والسادة النواب من فريق العدالة والتنمية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد الزيتين:

شكرا السيدة الرئيسة،

انسجاما مع توجهات ترسيخ الحكامة، وتفعيلا لخلاصات تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول منظومة المقاصة بالمغرب بخصوص غاز البوتان، نسائلكم السيد الوزير عن التدابير التي اتخذتها الحكومة من أجل تصحيح سبل نظام دعم غاز البوتان؟ وشكرا.

الإجتماعي، تخصيص أكثر من 20 مليار درهم سنويا للعالم القروي، تعزيز موارد صندوق التماسك الإجتماعي، وتوسيع قاعدة المستفيدين، تفعيل صندوق التكافل العائلي اللي وصل الإستفادة منه إلى 2845، وصرفنا منه إلى حد الساعة 18 مليون و433 ألف درهم، التزمنا بواحد العدد ديال الحوايج في الحوار الإجتماعي ديال 2011/4/26 كلها تنفذات، ودرنا اعتمادات ديال 7 المليار و5 ديال المليون ديال الدرهم في الميزانية ديال 2015، باش نصفيو جميع الترقيات المتعلقة بهاذ الشئ، فرضنا الحد الأدنى للأجور في الوظيفة العمومية في 3000 ديال الدرهم، وكلفتنا 54 مليون ديال الدرهم، ولكن الموظفين اليوم الحد الأدنى ديال الأجور هو 3000 درهم، واحد العدد ديال التدابير، راه سبق أعلن عليها السيد الرئيس الحكومة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب السيد النائب، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد رشيد العبيدي:

السيد الوزير، إيلا كان السيد رئيس الحكومة تكلم على هاذ الموضوع في جلسة شهرية، هذا ما كيمعناش نعاود نسائلك اليوم لأن مسألة القدرة الشرائية هو مسلسل متواصل، واليوم انتما ملزمين كحكومة أنكم تجاوبو على التساؤلات ديالنا، وهاذ السؤال هذا ما كييعنيش غير الطبقة الفقيرة، كييعني حتى الطبقة المتوسطة سابقا التي أفقرت في عهدكم، وفي عهد حكومتكم، انتما كتبثو السيد الوزير الطبقة المتوسطة التي تفقرت راه هي كانت كتحافظ على التوازنات الإجتماعية للطبقة الميسورة والطبقة الفقيرة، وانتما مشيتو انكيتو على التوازنات الماكرو إقتصادية وانكيتو على التوصيات ديال المؤسسات الدولية، وكأنكم خذيتو الشرعية من عند هذوك المؤسسات، راه المغاربة اللي عطاوها ليكم، واليوم راه كاين غلاء الأسعار، وكاين ظواهر إجتماعية جديدة، اللي عاد ولات كتبان الإفلاس العائلات، قبل كنا كنتكلمو غير على الإفلاس ديال الدول وديال الحكومات، دبا راه حنا كنهضرو على الإفلاس د العائلات، راه القروض الصغرى، قروض الاستهلاك اللس كانت بحال الحكومة كان كيخصها ذاك القروض أنها تستعمل من أجل التجهيز ديال المنازل، ولاو الناس باش كياكلو، كيكملو الشهر، راه ما يمكناش اليوم نجيو بين عشية وضحاها ونقول بأنه حنا كنهضرو على القدرة الشرائية وانتما عارفين المواطنين مناش كييعانيوا، بالنسبة للتساؤلات الكبيرة اللي كاينة اليوم بعدما أنكم التزمتو أنكم في إطار مثلا الدعم ديال النقالة بعد ما ترفعوا الأسعار ديال المحروقات التزمت أنكم غتقدمو بعض الدعم لهذوك النقالة خاصة في المجال الحضري، ما التزمتوش، دبا حنا التخوف اللي عندنا هو حول البوطا والسكر وانتما تتوجدوا اليوم...

في هاذ الصدد، ونحن نثمن الاشتغال على هذا المنطق بمعنى مراعاة القدرة الشرائية ديال المواطن، ماشي نمشيو فقط إلى المراجعة ديال ...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ تفضل السيد النائب.

النائب السيد الشرقاوي الروداني:

السيد الوزير المحترم،

عمرين الخطاب رضي الله عنه يقول «إن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة»، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول «اعقلها وتوكل». انتما ما عقلتوهاش، ثم كايئة واحد القضية السيد الوزير، انتما عندكم ازدواجية الخطاب، رئيس الحكومة في الجلسة ديال مجلس المستشارين كيقول عدم استمرارية الدعم ديال الغازد البوتان، اليوم كتقولوا انتما بأن عندكم سيناريوهين أو سيناريو كيفما قلت دابا انتما، المشكل عندكم السيد الوزير ما عندكوش تصور استراتيجي لهذا الوضع.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير، السيد الوزير إيلا سمحتي كايين تعقيب إضافي كذلك؟ تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد رشيد روكيان، رئيس فريق التقدم

الديمقراطي:

شكرا، باختصار شديد السيد الوزير، يجب على الحكومة أنها تبذل مجهودها باش ما تقيسش البوطة اللي كتستهدف الطبقات الفقيرة المعدمة اللي ما فحالهاش واللي كتستعمل البوطة في الشهر، ولكن الناس اللي عندهم وممكنين كيستعملو البوطة في أنشطة أخرى غير الاستعمال المنزلي عليكم السيد الوزير تلقاوا الصيغة باش تعالجوا هاذ المشكل، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

والله العظيم كنتوقعو ولكن الله كيسهل الطريق، ملي قررنا نحيدو صندوق المقاصة في يناير 2014 كان النفط ب 104 د الدولار وسهل علينا، سهلات على المغرب ماشي حنا، حنا غير مارين، سهال على البلاد، المغرب، لابد نقول بأنه اليوم المواد النفطية ما بقاتش الدعم ديال الدولة والمواد النفطية أرخص من سنة 2013-2014، الأرقام موجودة راه وصلتو l'essence ب 13 درهم، اليوم راه غير ب 10 دراهم.

السيدة رئيسة الجلسة:

تفضلوا السيد الوزير.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة

المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

شكرا السيدة الرئيسة،

بغيت نرفع واحد اللبس لأنه بزاف ديال الناس كيتكلمو على هاذ الشئ ديال المجلس الأعلى للحسابات، بعدا فيما يخص صندوق المقاصة راه هادوك التوصيات كلها احنا اللي قلناها لهم، والمعطيات راه الإدارات اللي كتعطيها هو غير كيدقق وكيشوف التوجيهات وكياخذ خلاصات، القضية ديال الغاز ما غاديش نوصولوا راه قالها السيد رئيس الحكومة في البداية ديال المجلس الحكومي هذه أكثر من شهر، ووقف هاذ الموضوع هذا، احنا كندرسو هاذ الموضوع لأنه ما يمكنش الغاز المنزلي يستعمل في قطاعات أخرى، بلا ما نسميها، ولكن حنا الآن بصدد واحد السيناريو اللي إن شاء الله غادي يخلينا المقابل ديال الزيادة في البوطة باش تكون بالثمن ديالها، إيلا حسبنا غير اليوم الصباح الغاز من حسن حظ هذه الحكومة، السيد الرئيس، ما عندنا ما نديرو الله واقف، أش غنديرو، الغاز كيهبط، بديناه في 2014 بألف دولار، اليوم الصباح شريناه ب 380 دولار، راه واحد الشئ الله سبحانه وتعالى واقف مع هاذ البلاد، هاذ الموضوع هذا إن شاء الله غنعالجوه، غنعالجوه، ولكن...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تفضلوا السيد النائب.

النائب السيد محمد خي:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير، الحمد لله على الشتاء والحمد لله على البترول رخاص، أنا بغيت نبدا الكلمة بواحد القاعدة تديرية ثمينة كيصوغوها المغاربة في شكل مثل دارج كيقول لك المال السايب كيطلع السرقة، هناك بطبيعة الحال إجماع على التشخيص أن المنظومة ديال الدعم ديال البوتان فيها إشكالات وفيها انحراف على المقاصد الاجتماعية الأصلية ديال الدعم هذا احنا متافقين فيه، ولكن بطبيعة الحال السيد الوزير الذي نطلبه هو أن هاذ الإشاعة المغرضة التي يتم ترويجها في كل حين لأن المغاربة غيبقاو يشربو البوطة ب 125 درهم، ها انتما أكدتو الآن ما قاله سابقا السيد رئيس الحكومة، بغيناها تتكذب بشكل نهائي وقطعي أن المغاربة غيبقاو يشربو البوطة بثمان اللي هو حالي كايين، في أفق أن الحكومة يكون عندها تصور شامل على المعالجة ديال السلسلة ديال الأثمان، من الاستيراد إلى التخزين، إلى التسويق، إلى التوزيع، إلى الثمن اللي كيتشربى به، بطبيعة الحال هناك توصيات سواء كانت ديال صندوق المقاصة، ولا ديال المجلس الأعلى للحسابات، اللي هي مهمة

الخدمة التي خاصها تكون دقيقة مع كل قطاع، النقطة الأخيرة هما ذك البرامج ديال الوكالة الوطنية للهوض بالمقاولات الصغرى والمتوسطة، ابتداء من هذه السنة غتكون موجة أكثر للمقاولات الصغيرة جدا التي عندهم واحد البعد جهوي قوي، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد النائب في إطار التعقيب.

النائب السيد مصطفى العمري:

شكرا السيد الوزير في الحقيقة على اهتمامكم بالموضوع، ومن خلالكم نشكر الحكومة على هاذ التصورات التي هي في الحقيقة لها أهداف ونتمنى لها التوفيق، السيد الوزير كين دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، ولكن بالأخص في بعض المناطق الأكبر تضررا، وهي على سبيل المثال جهة درعة تافيلالت الآن، التي تتضمن واحد العدد الأقاليم لا داعي لذكرها، ولكن بلا شك كتعرفوها حق المعرفة، التي هي ميدلت الراشيدية وورزازات وزاكورة وتنغير التي تضم واحد الشريحة عريضة من المقاولات الصغرى والمتوسطة، وبالأخص من الشباب، السيد الوزير إيلا بغينا الحد والاهتمام، الحد من الهجرة لهاته الفئة العريضة التي هي الشباب، هي نفكر فيها، وهذه في حق هذا الدعم التي اعطيتو الإحصاء ديال بالأرقام، كيف يتفصل على جميع الميادين، لكن السيد الوزير المناطق تختلف، وتلك الجهة التي هي في الحقيقة متضررة، لها خصوصيات. نطالب بالدعم للفلاحين الصغار والمتوسطين في شتى المجالات، وفي الأشجار المثمرة، السيد الوزير، هذه المنطقة لها منتج، ولكن خاص الفئات والشباب على الأخص كيفاش نأطروهم وندعمهم، ونسهلو عليهم المأمورية، وفي الحقيقة أن يكون الاتصال للحد من الهجرة راه إيلا ماحاولتوش باش تواصلوا معاهم عن كذب وتطلعوا على الحقيقة راه في الحقيقة المنطقة...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، هل من تعقيب إضافي؟ الكلمة لكم السيد الوزير في ما تبقى من الوقت.

السيد مامون بوهودود الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم:

هو فعلا المقاولات الصغيرة جدا هي التي عندها ذاك البعد جهوي، ذاك الشيء علاش إيلا اسمحتي ليا نقدم ليكم بعض الأرقام، هو أننا واكلنا في 2014: 650 مقاولات صغيرة جدا، و4100 مقاولات صغيرة جدا على البعد الجهوي، هاذ الرقم غادي نطلعوه في 2015 إن شاء الله ل 10.000، وشكرا السيدة الرئيسة.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد الوزير على حسن إسهامكم في هذه الجلسة، ونمر إلى القطاع الموالي المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع الغير المنظم، والسؤال عن سياسة دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، للسيدات والسادة النواب المحترمين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد النائب المحترم.

النائب السيد مصطفى العمري:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيد الوزير،

في إطار تشجيع ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة، نسائلكم السيد الوزير عن استراتيجيتكم فيما يخص الدعم والتأهيل والتحفيز لهاته المقاولات لإنعاش الاقتصاد الوطني؟ وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، تفضلوا السيد الوزير.

السيد مامون بوهودود الوزير المنتدب لدى وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي المكلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الرئيسة المحترمة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أولا هاذ المواكبة ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة نقطة أساسية ديال مخطط التسريع الصناعي، كيفما كتعرفو المحور الرئيسي ديالو كيركز على إعادة هيكلة النسيج الاقتصادي الوطني عبر منظومات صناعية، وحنا اللي درنا، القرار اللي خذينا هو أن هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة غيكونو في وسط هاذ المنظمات الصناعية. هاذ الشيء هو اللي غيرفع من تنافسية الإقتصاد وغيخلق مناصب شغل جديدة، كذلك بغينا نهزو ذاك العلاقة التي خاصها تكون بين المقاولات الصغرى والمتوسطة والمقاولات الكبرى، هاذ العلاقة هي التي غترفع من المستوى التقني والتكنولوجي ديال المقاولات الصغرى والمتوسطة، أيضا هي اللي غتعطيهم الإمكانية للولوج للأسواق على المستوى الداخلي والخارجي وأيضا الولوج إلى التمويل، كذلك كين صندوق التنمية الصناعية اللي فيه عشرين مليار ديال الدرهم والتي جزء منه غيمشي مباشرة لهاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة، بالنسبة للتنزيل ديال هاذ المخطط خذينا القرار باش يكون قطاعي، قطاعيا وهاذ الشيء كيتطلب منا واحد

جديد؟ هناك قوانين، مساطر، مقاربات، إجراءات، كما في كل الملفات التي لها علاقة بالموضوع، إذن الحكومة تؤكد بأن هذا إدعاء غير صحيح البتة، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

هل من تعقيب إضافي؟ رآك استنفذتي الوقت ديالك السيد النائب، يالله تفضل السيد النائب لأنكم استنفذتوا الوقت ديالكم السيد النائب...

النائب السيد محمد بلققيه:

السيد الوزير المحترم، لا بد يتفتح موضوع في هاذ المشكل ديال تحديد الملك الغابوي، لأن الساكنة ما مرتاحاش اليبال في الملك ديالها، ما يمكنش لأن كيخص يتفتح فيه حوار وطني...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، في الثواني التي باقية، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

لا أنا السيد النائب المحترم أنا شرت لك نقطة محددة كنتكلموا على قرار جديد، ما عندكومش فيه شي معطيات توفي بأن هناك قرار جديد، هناك مساطر معمولة جاري بها العمل، هناك مشاكل نعم موجودة، دعم الحوار الوطني مطلب مشروع، يتحرك البرلمان في لجن مشروع، ولكن الكلام عن قرار جديد إدعاء غير صحيح، وشكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

نشكر السيد الوزير على حسن إسهامكم في هذه الجلسة، وبهذا نكون قد استوفينا طرح جميع الأسئلة المدرجة بجدول أعمالنا. ونمر لتناول الكلمة وفق المادة 104 من النظام الداخلي في موضوع حادثة السير المأساوية التي عرفها إقليم طانطان يوم 10 أبريل المنصرم، والكلمة للفريق الاستقلالي تفضل أحد النواب، تفضلوا السيد النائب، السي سعيد الضور إذن أمر إلى الفريق الثاني الأستاذة رشيدة بنمسعود.

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

شكرا السيدة الرئيسة، نحن في...

السيدة رئيسة الجلسة:

إيلا اسمحتي لي واحد الخطأ تقني، إيلا اسمحتي لي، الكلمة للنائب المحترم السيد وديع بنعبد الله عن فريق التجمع الوطني للأحرار، العفو السيدة النائبة.

السيدة رئيسة الجلسة:

نشكركم السيد الوزير على حسن إسهامكم في هذه الجلسة، وننتقل إلى القطاع الموالي للعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني. والسؤال حول تداعيات القرار الجديد الخاص بتحديد الملك الغابوي للسيدات والسادة النواب المحترمين من الفريق الاشتراكي، تفضل السيد النائب.

النائب السيد محمد بلققيه:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

ارتفعت حدة مطالب الساكنة بمختلف ببعض الأقاليم...

السيدة رئيسة الجلسة:

الصوت السيد النائب، راه ماتيتسمعش الصوت عندكم.

النائب السيد محمد بلققيه:

شكرا السيدة النائبة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة النواب،

ارتفعت حدة مطالب الساكنة ببعض أقاليم المملكة لوقف مسطرة القرار الجديد المتعلق بتحديد الملك الغابوي، الذي تشرف عليه المندوبية السامية للمياه والغابات، كما هو الشأن بالنسبة لإقليم سيدي إفني، لكون هذه العملية شابتها عدة شوائب، خاصة على مستوى الإعلان عنه وإشهاره، وبما أن هناك إلحاحا شديدا من طرف السكان المتضررين، لأجل فتح تحقيق معمق حول موضوع تحديد الملك الغابوي، نسائلكم السيد الوزير، مالك السي الوفا؟ السيد الوزير...

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، تفضلوا السيد الوزير، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الحبيب الشوباني الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيدة الرئيسة،

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد النائب المحترم، لا إشكال بأنه هاذ الملف د الغابات كما لا يخفى عليكم فيه دائما المشاكل، ولكن السؤال ديالكم فيه واحد تعبير التي الحكومة تعتبره إدعاء، تنتكلموا على قرار جديد، ماذا يعني قرار

العديد من المواقف السياسية والمزيدات السياسية التي استهدفت الاتحاد الاشتراكي، واستهدفت بعض مناضلي الاتحاد الاشتراكي في المنطقة، والتي بادرت إلى توظيف هذه الفاجعة الإنسانية من أجل استثمارها سياسويا بتوجيه الاتهامات الرخيصة والاتهامات الفجة، وهذا نعتبره في الفريق الاشتراكي تدخلا سافرا في مسار التحقيق ونحن في الفريق الاشتراكي تقدمنا بمقترح قانون من أجل إحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية وما تمتش الاستجابة ديالنا، أيضا تم منع ممثل للوزارة للمشاركة في موضوع حول الفاجعة في قناة العيون الجهوية، نستفسر عن هذا الأمر، وكذلك الأخرى بهؤلاء الذين بادروا إلى إصدار هذه المواقف السياسية أن يلامسوا الأسباب الحقيقية ممثلة في هشاشة الشبكة الطرقية، وليس عبثا أن يكون إجماع في هذه الجلسة من الأغلبية والمعارضة على إثارة موضوع هشاشة الشبكة الطرقية رغم المنجزات، رغم المنجزات كنتساءلوا على هاذ المنجزات هل تلي؟ هل هي في انتظارات الساكنة؟ هل هي في مستوى الجودة؟ في الحدود الدنيا ديالها حنا ما كتنقولوش الكمال، ولكن أيضا..

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة النائبة، والكلمة للسيد النائب المحترم السي رشيد ركبان، تفضلوا.

النائب السيد رشيد روكبان رئيس فريق التقدم الديمقراطي:

تلقينا بحزن كبير وتأثير بليغ وآلم عميق النبأ المفجع، نبأ حادثة السير التي وقعت بمنطقة الشبكة بإقليم طانطان، والتي خلفت العديد من الضحايا أغلهم أطفال صغار، براعم في عمر الزهور، أبطال رياضيون واعدون كانوا عاندين من بوزنيقة في اتجاه العيون بعد مشاركتهم في منافسات البطولة الوطنية للمدارس الرياضية، أمام هذا المصاب الجلل نجدد تعازينا الحارة بأصدق عبارات المواساة لأسر الضحايا ولأسرة وزارة الشباب والرياضة، التي فقدت بعضا من خيرة أطرها، راجين من العلي القدير أن ينعم على الجرحى والمصابين بالشفاء العاجل، وعلى الضحايا وأن يتغمد الضحايا برحمته الواسعة، ويسكنهم جميعا فسيح جنات الرضوان ويلهم أسرهم، ويلهمنا جميعا الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

بهذه المناسبة، لابد من التنويه بالتدخل وبالمجهودات التي قامت بها المصالح الأمنية والمصالح الصحية، وبحضور الحكومة في عين المكان لمعينة مخلفات الحادثة، وفتح تحقيق في أسبابها، وبكل الإجراءات والتدابير المتخذة المتعلقة بمؤازرة الأسر المكلومة، وبعمليات الدفن وبعملية الاستشفاء، أي معالجة المصابين، في انتظار التحقيق في تقديرنا لا ينبغي التسرع ولا ينبغي أن نتقاذف الاتهامات، ولكن ندعو إلى المزيد من الحيطة والحذر لمواجهة حرب الطرق، ولتشديد الرقابة على العربات وحمولاتها، ولتجويد البنية الطرقية، والاهتمام أكثر بالتوعية والتحسيس لتأهيل العنصر البشري لمواجهة هذه الآفة، لمواجهة هذا

النائب السيد وديع بنعيد الله:

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة النواب،

السادة الوزراء،

163 أبرياء، 163 قتلى أبرياء هاذ الأسبوع، لأن ما خصشاي الفاجعة ديال طانطان اللي كلنا تتأسفوا لها وتترحموا على الجميع، تنسينا بأنه أسبوع مشات فيه 163 ديال الأبرياء، رقم مرهب، حنا اليوم إذا أثرتنا هاذ الموضوع ماشي باش نتاهموشي حد، كايين تحقيق اللي هو واخذ الطريق ديالو، ولنا الثقة في نتائج التحقيق، ولكن اليوم هذا موضوع اللي خاصو يكون موضوع وطني، موضع حوار وطني، التجمع في فريقه قرر أنه غادي نديرو لجنة ديال المواكبة، مواكبة ما هي الإجراءات اللي غتاخذ لصالح العائلات ديال الضحايا، ولكن في نفس الوقت هاذ الشيء ما خصوشاي يخلينا أننا نتعاملو غير مع الفاجعة في وقتها، ومن بعد ننساوها، حوار وطني اللي خاص جميع المهنيين، جميع الفاعلين يشاركوا فيه، واللي تتخاذا فيه إجراءات عملية بعجالة، لأنه اليوم ما بقاتشاي يمكن لينا نتسناو. تخاذا إجراءات، الطرقات ديالنا وسعناها في هذه الوتيرة ديال توسيع الطرقات، والطرق السيارة في هاذ 10 سنوات كثيرة، مدونة السير 3 سنوات وحنا خدامين عليها باش خرجنا مدونة السير اللي كنتمنناو أنها تكون صالحة، المراقبة بالرادارات، الإمكانيات والمجهودات ديال الدولة من أجل دعم تجديد حضيرة الحافلات، الشاحنات، الطاكسيات الصغار، الطاكسيات الكبار، وحتى حاجة التحسن ماكينشاي شي تحسن ملموس، فإذا كايين خلل هيكلية، هاذ الخلل هيكلية كييجعل منا أننا جميع في جو من المسؤولية الجماعية أننا ننكبو على هذا الملف، ننكبو عليه حتى نخرجو بإجراءات عملية لصالح المواطنين، ولصالح هاذ البلاد، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة رشيدة بنمسعود من الفريق الاشتراكي.

النائبة السيدة رشيدة بنمسعود:

السيدة الرئيسة،

بالمناسبة مرة ثانية نتقدم باسم الفريق الاشتراكي بالتعازي ديالنا الحارة لعائلات الضحايا حادثة الشبكة طانطان، ونحن مانزال والرأي العام الوطني معنا نعيش تحت تأثير هول الفاجعة التراجيدية التي أزهدت 34 روحا جلها من التلاميذ في عمر الزهور، ونحن نسجل إيجابا المبادرة الملكية، وإيجابا أيضا بلاغ وزارة الداخلية، كذلك ندعو ونتطلع ونطالب بأن يأخذ التحقيق مساره العادي والعادل، وأن يكشف عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الفاجعة، بالمقابل نسجل بأسف

مرات، أقول ضوعفت 3 مرات، النقط السوداء 3 مليار، شراء الأجهزة ضوعفت 3 مرات، إضافة المراقبين ضوعفت 3 مرات، نسبة المراقبة في الطرق ضوعفت أكثر من 60%، الأرقام ديال الأمن وديال الدرك الملكي موجودة، غير باش كنعطيوها هذه المعطيات، لكن نحن أمام أنا أقول لكم أمام حادثة كل الشروط متوفرة أن لا تقع، كنعاول نقول، كل الشروط متوفرة أن لا تقع، لا الطريق، ولا هذه الشركة التي كان يضرب بها المثال، ولا الفحص التقني موجود، ولا البطاقة المهنية للسائقين، ولا التجربة ديالها، لكنها وقعت، نحن ننتظر تخرج النتائج.

الأمر الآخر لم يثبت أن هناك برنامج طرقي كان مبرمجا في أية حكومة وألغته هذه الحكومة، لم يثبت، بالعكس هذه الطريق الوطنية كان فيها برنامج سابق نعم اللي كانت 4 ولا 6، هاذ الحكومة غتردها كلها 7 مترو مع 2 مترو هي 9 مترو، وقلنا فيها مليار ومائتين ديال الدرهم، في سنوات اللي قال قاد يديرها في سنة واحدة يتفضل، لأنه احنا كنتكلموا على المحاور هذه الحكومة جات ودارت برنامج ديال التوعية، نعطيكم برنامج ديال التوعية، وأضافت له اعتمادات، ومع المجتمع، جميع وسائل الإعلام، دخلنا التربية، دخلنا التعليم العالي، دخلنا المجتمع المدني، باش نتكلمو صحيح وأنا أشكر الإخوان يبدو يمكن كاي شي حاجة باقة فالتة لينا، مزيان هذا كلام معقول يمكن لنا أن نتداولو فيه، ولكن منين كنعطيكم الإحصائيات ما يمكنش واحد الحادثة اللي هي مؤلمة فاجعة أن تلغي الأرقام، الأرقام أمامنا 4200 في 2011، 3300 في 2014، بمعنى حوالي 900 روح تقريبا 88، وبطبيعة الحال نقولو الأرقام.

جات هاذ الحادثة مع الأسف الشديد استثنائية طبيعي، جاءت استثنائية كنتمنى ما تكرر شاي، ولكن راه حنا كنا في فبراير كنتكلموا على 24 ناقص 24%، في مارس كنتكلموا على حوالي ناقص 10 حتى إلى 14%، غادين في الاتجاه ديال أنه السنة نكملوها بناقص 10%، إيلا كملنا بهاذ الشيء كان عندنا تحدي نقصوا على 3000 هذا الشعار اللي

دارت الحكومة، بالمراقبين، بالتجهيزات، بالإمكانات، بتظافر جميع الجهود بالتوعية، فتقع هذه الحادثة، وأنا كنشكر الإخوان اللي قالوا مثل هذه الفواجع لا تستغل، يعني لأنها قضية وطنية كنتعاملوا معاها الكبار كيتعاملوا معاها بروح كبيرة، والصغار يتعاملون معاها بصغر السلوك، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا للجميع، رفعت الجلسة.

الخطر الذي يهدد أمن وسلامة مستعملي الطرق ببلادنا، شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيد النائب، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد عزيز الرباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

شاكرا للفرق المتدخلة، وأنا في اعتقادي أنه في مثل هذه الفواجع، الكبار يكبرون أكثر كيزيدوا يكبروا، والصغار هم الذين يبحثون عن صغار الأمور. وكما تمت الإشارة، إما تصفية حسابات سياسية، يعني على حساب الجرحى والموتى والآلام ديال الشعب المغربي، وإما تصريحات من زعماء. ونحن نقرأ في المواقع، ونقرأ في بعض الجرائد يعني كلام لا يليق بالمرحلة السياسية اللي كتتمر منها البلاد ديالنا، واللي الحمد لله رفع من الشأن ديالها الدستور، وكنعتقد في إطارها كاي حراك سياسي نوعي في البلد ديالنا والنموذج، فبالتالي نحن مع هذا التوجه، لذلك ارتأينا منذ أن وقعت الواقعة أن لا نجيب وأن لا أن نترك الأمور للمؤسسات التي نثق فيها لأن هذا شعب المؤسسات ودولة المؤسسات أن تقوم بدورها، جميع المؤسسات.

صحيح ممكن لأية مؤسسة ممكن حتى للمواطن من حقه، ممكن حتى للرأي العام، ممكن حتى للصحافة، ممكن حتى للأحزاب السياسية، ممكن حتى، لكن لا بد أن نقول الحقيقة للشعب المغربي، أن نقول الحقيقة للشعب المغربي، اليوم ننتظر التحقيق لتحميل المسؤولية اللي غادي ييجي، ولكن لا بد نعطيو المعطيات أنا قلتها، لا علاقة لهذه الحادثة بالطريق، ولا علاقة لأغلب الحوادث بالطريق، بغاوا الأخوات والإخوان في البرلمان نجابوب في جلسة خاصة لهذا الموضوع في اللجنة ونعطيو التفاصيل ونعطيو كل حادثة سير وأين تقع، ونعطيوكم الذي حصل غير تكلموا غير البارحة حصل في الطريق السيارة وحصلت في الطرق اللي هي جيدة حوادث السير، لا علاقة لها هاذ الشيء ماشي كلامي قراوا التقارير اللي كتكلم أن كل ما يتعلق بالطريق وحدها أقل من 10% مجتمعة 15%، فكيتكلم على أسباب أخرى وأشكال أخرى اللي كنعالجوها.

الدولة لها مخطط حتى ما نقولوش، راه تكلم السي بوليف وتكلم على 2003 الاستراتيجية واللي مخططات ثلاثية السنوات، كاي مخطط 2013-2016 اللي درناه ودرنا مخطط فيه اعتمادات مالية ضوعفت 3